

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written vertically on the right side of the page.

الحقير
لعلنا
مطهر شرعي

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بازدید شد
۱۳۸۴

جمہوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

1909-30

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

كتاب المحقق النافع

مؤلف محقق مصنف

10

موضوع کتب تملک ذیل صنف ہمارے درجہ میں ہے

شماره قفسه ۱۱۹۸۷ ✓

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

1 2 3 4 5



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ضمرت في غبطة عبادة العابد وحضرت
عن شكر نعمته السنة الى مدبر وقصرت عن وصف
كامله افكار العالمين وحضرت عن ادراك جلاله البصار
العالمين ولكم العذر انكم لا اله الا هو فادعوه مخلصين
له الدين وصلى الله على اكرم المرسلين وسيد الاولين و
الاخرين محمد خاتم النبيين وعلى عترته الطاهرين و
ذريته الاكبرين صلوة تقصم ظهور الملحدين ويغنى عن
الجارحين اما بعد فاني مرردك في هذا المختصر خلاصة
المذهب المعقب بالفاظ مجربة وعبارة تجرزة تظفرك
بشك بنجته وتوصلك الى شعبة مقتصر الى ما بان لي سبيله
احلت رويته وروحي وليد فان احللت فظننتك في معانيه
في معانيه كنت حقيقا ان تفوز بالطلب وتعد من عالمي

المذهب واما استئصال الله تعالى لي ولك الامداد
بالاسماء والارث والى مراد والتوفيق للسداد
ولم يصعب من الخلل في الابرا وان اعظم من افاد
الكرم من سئل في **كتاب الظهار** واركانه اربعة
الاول في المياه والنظر في المطلق والمضاف والاسماء
اما المطلق فهو في اصله طاهر ومطهر يرفع الحدث وينزل
النجس وكله نجس باستيلاء النجاسة على احد وصفاته ولا
ينجس الى ركن منه بالملاقات ولا الكثير من الركاك وحكم
ما والحكم حكمه اذا كان له مادة وكذا ماء الغيث حال
تروله ونجس القليل من الركاك بالملاقات على الراجح
وفي تقدير الكثيره روايات اشهرها الف ومائتا رطل
وفسره الشيخان بالعمراتي وفي نجاسته البصر بالملاقات
قولان اظهرهما التقيس وينزع لموت البعير والثور
وانصباب الحمراء اصح وكذا قال ثلثه في المسكرا

والحق الشيخ الشقاق والمشي والدما ثلثة فان غلب الماء
تراقح عليها قوم اثنتان اثنتان يوما وموت الحمار
والبغل كثر وكذا قال ثلثة في الفرس والبقرة و
لموت الانسان سبعون ولوا للعدرة عشرة فان
ذابت فاربعون او خمسون وفي الدم اقول والمروى
في الدم فزع الشاة من ثلثين الى اربعين وفي القليل
دلاء بسيرة ولموت الكلب وشبهه اربعون وكذا في
بول الرجل والحق الشيخان بالكلب موت الثعلب
والا يرنب والشاة دور في الشاة تسع او عشرة
للسنور اربعون وفي رواية سبع ولموت الطير و
اغتيال الجنب سبع وكذا للكلب لو خرج بها وفارة
ان تفتحت او ان تفتحت والا فتلت وقيل ولو او
لبول الصبي سبع وفي رواية ثلث ولو كان رضيعا
فدلو واحدة وكذا في العصفور وشبهه ولو خيرة

النجاسة ما رما شرح كله ولو غلب فالأولى حتى ينزل
التغير ويستوفي المقدور ولا نجس البئر بالبللوعة وان
تقارب ما لم يتصل بنجاستها لكن يستحب تباعدهما قدر
نجس افرج ان كانت الارض صلبة او كانت البئر فوقها
والا فتسبع **والاصغر** فهو ما لا يتناوله الاسم باطلاقه
ويصح صلبه عنه كما المعتصر من الاجسام والمصق والمزج
بما يسلبه الاطلاق وكله طاهر لكن لا يرفع حلا ما في
طهارة محل الحبث بقولان احدهما المنع ونجس بالملامسة
وان كثر وكل ما يارج المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا
يجزى عن افادة التطهير وان غير احدا وصافه وما يرفع
به الحديث الاصغر طاهر مطهر وما يرفع به الاكبر طاهر
في رفع الحديث به ثانيا قولان المروى المنع وفيما يرفع
به الحديث الا لم تغيرة النجاسة قولان شبهها التنجيس
عدا ما لا يستغنى ولا يقتل بعلة الحمام الا ان علم

خلوهما من نجاسة وتكون الطهارة بما يجزئ استنجين بالشمس في
 الثانية وما يجزئ استنجين بالنار في غسل الاموات **والاشياء**
 فكلها طاهر بعد الكلب والخنزير والكافر وفي سور لا يوطئ
 لحمه قولان وكذا في سور المسوخ وكذا ما اكل الجيف مع نجاسته
 خلوه موضع الملاقات من عين النجاسة والطهارة في الكل
 اظهر وفي نجاسة الماء جال لا يدركه الطهر من الدم قولان
 اوطئ النجاسة ولو نجس احد الانامين ولم يتعين اب
 ما بهما وكل ما حكم نجاسته لم يجز استعماله ولو اضطر معه
 الى الطهارة يتم **الركن الثاني** في الطهارة المائية وهي
 وضوء وغسل والوضوء مستحب بيان امور **الاول** في
 موجباته وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع
 المعتاد والنوم الغالب على اليدين والاستحاضه
 القليلة وفي مس باطن الدبر وباطن الاطليل قولان
 اظهرهما انه لا ينقض **الثاني** في اداب الخلوة والواجب

ويستحب

ستر العورة ويجرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان
 في الابنية على الاسبه ويجب غسل مخزج البول ويتعين
 الماء لازالته واقل ما يجزئ مثدا على الحشفة وغسل مخزج
 الغائط بالماء وحده انفق رواه ان لم يتعد المخرج
 يخبر بين الاحجى رواه ولا يجزئ اقل من ثلثة ولو لم ي
 بادونها وسيعمل الجرق بدل الاحجى ولا يستعمل العظم
 ولا الروث ولا الحجر المستعمل **وسنن** تعظية الركس عند
 الدخول والتسمية وتقديم الرجل اليسرى والاستبراء
 والدعاء عند الدخول وعند النظر الى الماء وعند الاستبراء
 وعند الفرغ والجمع بين الاحجى رواه والاقتصار على الماء
 ان لم يتعد تقديم الرجل اليمنى عند الخروج ويكره الكبر
 في المشرع ومواقع اللعن وتحت الاشجار المثمرة وفي
 التبرال واستقبال الشمس والقمر والبول في الارض صلبه
 وفي مواطن الهوام وفي المارجاريا وساكن و

والشوارع

واستقبال الريح به والكل والشرب والمواكل والاشياء
 باليمين وبالييسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام
 الا بذكر الله تعالى وللضرورة **الثالث** في الكيفية والغرض
 سبعة النية مقارنة لغسل الوجه ويجوز ثقلها عند غسل
 اليدين واستدامة حكمها حتى يملئ الفراغ وغسل الوجه
 وطوله من قصاص الشعر الى الذقن وعرضه ما اشتملت
 عليه الابهام والوسطى ولا يجب غسل ما استمر من اللحية
 ولا تخليلها وغسل اليدين مع المرفقين مبتدئاً بها ولو
 تكسفت لكان اشبهها انه لا يجزى واقل الغسل ما يحصل
 به سماعه ولو دهناً ومسح مقدم الرأس بيقينة البطل بآتي
 مسي وقيل اقله ثلاثة اصابع مضمومة ولو استقبل
 فالاشبه الكراهية ويجوز على شعر او البشرة ولا يجوز
 على حائل القدم ويجوز منكوساً ولا يجوز على حائل من تحت
 وغيره الا الضرورة **الترتيب** يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم

الى اروس الابع

يقضي ما في
 من الاطراف الى الكعبين
 ثم يمسح القدمين

في العامة ومسح الرجلين
 في الصغيرين وما قبل القدمين

الحدث

واليمين

باليمنى ثم باليسار ثم بالرجلين ولا ترتب فيها **المواضع**
 وهو ان يحل طهارته قبل الجفاف والغرض في الغسل
 مرة والثانية سترته والاشياء بمرحمة ولا تكرار في المسح
 ويجزى ما يمنع وصول الماء الى البشرة كالحائض وجوبا
 ولو لم يمنع حره استحباً **باب** **الحيض** تنزع ان يكن والمسح
 عليها ولو في موضع الغسل ولا يجوز ان يولي وضوءه
 غيره اختياراً ومن دام به السكس يقبلي كذلك وقيل
 يتوضأ لكل صلوة وهو حصر وكذا المبطون ولو نجسه
 الحدث في الصلوة توضأ وبني **باب** عشرة وضع
 الاناء على اليمين والاعتراف بها والتسمية وغسل
 اليدين مرة للنوم والبول ومرتين للفايط قبل الاغتسال
 والمضمضة والاستنشاق والى يدي الرجل بظاهره
 والمرأة ياطنهما والدعاء عند غسل الاعضاء والوضوء
 بمذو السواك عنده ويكره الاستعاينة فيه والتعمد من

باليسار

فمن يتقن الحدث وشك في الطهارة او
 يتيقن وجعل الماء خلطه ولو يتقن الطهارة وشك
 في الحدث او شك في شيء من افعال الوضوء بعد ان
 تم على الطهارة ولو كان قبل ان يفرغه اتي به وبما بعده
 ولو يتقن تركت عضو اتي به على الحالين وبما بعده ولو
 كان مستحيا ولم يقع على اعضائه ندوة اخذ من
 حليته او اجفائه ولو لم يقع ندوة استأنف الوضوء
 وبعيد الصلوة لو ترك غسل احد المخرجين ولا يعيد
 الوضوء ولو كان الخارج احد الحدثين غسل مخرجه
 دون الاخر وفي جواز مس كتاب القرآن للحدث للحدث
 قولان اصحهما المنع **واما غسل** ففقه الواجب والندب قالوا
 منه سنة **الاول** غسل الجنبات والنظر في موجدته
 وكيفية واحكامه **ام الواجب** فامر ان اترا لالماء فيضطه
 ونوما ولو اشتبه اعتبر بالبرق وفور البدن ويغني
 جملته

منه

في المريض الشهوه وغسل المستنقظ اذا وجد منيا
 على جسده او ثوبه الذي يفرده به والجماع في القبل
 وحده غيبوبة الحشفة وان اكل وكذا في الدبر المرأة
 على الاشبه وفي وجوب الغسل بوطي الغلام تردد وخبر
 علم الهدى بالوجوب **واما كيفية** فواجبها خمسة النية
 مقارنة للغسل الراس او مقدمة عند غسل اليدين
 واستدامة حكمها الى الفيراع وغسل البشرة بما بقي
 غدا ولو كان كالدهن وتخليل ما يصل اليه الماء
 الالبه والترتيب يبدأ بالراس ثم ميا منه ثم مباشر
 ويحيط بالترتيب بالارحام **ومن ثم** سبعة الاستبراء
 وهو ان يعصر ذكره من المقعر الى طرفه ثلاثا ويغسله يديه
 ثلاثا وغسل يديه ثلاثا والمضمضة والاستنشاق و
 امرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء وغسل
 بصاع **واما احكامه** فتحرّم عليه قراءة العزائم ومس

احكامه

كتابت القرآن ودخول المساجد الا اجتيازا اعد لمسجد
الحرام ومسجد النبوة صلى الله عليه وسلم ولو احتلم فيها تيمم لخروجه ووضع
شيء فيها على الاظهر وتكره قراءه ما زاد على سبع ايات
ومن المصحف والنوم ما لم يتوضأ والاكل والشرب
ما لم يمتضمض ويستنشق والخضاب ولوراي بلا بعد
الغسل اغادة اللامع البول والاجتهاد ولو احدث في
اثن عشره ففيه اقوال اصحها الاتمام والوضوء ولا يرى
غسل اجنبية عن الوضوء وفي غيره تردد اظهره انه
لا يجزئ **الثاني غسل الحيض** التطهر فيه وفي احكامه وهو
في الاغلب دم اسود او احمر غليظ طارله دفق فان
اشبهه بالعذرة حكم لها بتطوق القطن ولا حيض
سن الناس ولا مع المصفر وهل يجمع مع الحمل فيه روايات
اشهرها انه لا يجمع واكثر الحيض عشرة ايام واقله ثلثة
ايام فلوراء لو ما او يومان فليس حيضا ولو اقل ثلثة

في حكمة عشرة فقولا ان المروى انه حيض وما بين الثلثة
الى العشرة حيض وان اختلفت لونه فام تعلم انه حيض
او قرح ومع تجاوز العشرة ترجح ذات العادة اليها
والمبتدأة والمضطربة الي التميز ومع فعه ترجح للمبتدأة
الى عادة امها واقرانها فان لم يكن او كن مختلفات
وجعت بهر والمضطربة الى الروايات ومبرسته من
كل شهر او سبعة او ثلثة من شهر وعشرة من آخر ثلث
العادة باستوار الشهرين في ايام رؤيت الدم ولا
تثبت بالشهر الواحد ولورات في ايام العادة صغيرة
او كدرة وقيلها او بعدا بصفة الحيض وتجاوز العشرة
فالرجح للعادة وفيه قول اخر ويترك ذات العادة
العوئم والمصلوة بروية الدم وفي المبتدأة والمضطربة
تردد والاحياط للعبادة اولى حتى يتيقن الحيض وذات
العادة مع الدم يستظهر احتياطا بعد عاداتها بيوم او يومين

ثم عمل ما تعلم المستحاضة فان استمر الاقضى الصوم دون
الصلوة واقل الطهر عشرة ولا حد لكثره واما احكامه
فلا ينعقد لها صوم ولا صلوة ولا طواف ولا يرفع
لها حدث ويحرم عليها دخول المساجد الاجتياز اعدا
المسكين ووضع شيء فيها على الاظهر وقرارة العزائم
ومسكن كتب القرآن ويحرم على زوجها وطبها منها
موضع الدم ولا يصح طلاقها مع دخولها بها وحضوره و
يجب عليها الغسل مع النقاء وقضاء الصوم دون الصلوة
وهل يجوز ان تسجد لو سمعتة السجدة الاشبه نعم وفي
وجوب الكفارة بوطينها على الزوج روايتان اظهرها
الوجوب وهي دينار في اوله ونصف في وسطه وربع
في آخره **ويجب** لها الوضوء لوقت كل فريضة وذكره الله
تعالى في مصداق بعد صلواتها ويكره لها الخضاب وقرارة
بعد العزائم وحمل المصحف ولمس ما مشه والاسم

منها ما بين السترة والركبة ووطئها قبل الغسل واذا اجاز
بعد دخول الوقت ولم تقبل مع الامكان قضت وكذا
لو ادركت من اخر الوقت قرا الطهارة والصلوة وهت
اداء ومع الالهال قضاء وتغسل كاعتبال الجنب
لكن لا بد معه من الوضوء **لها الثالث** غسل الاستحاضة
ودمها في الاغلب اصفر بارد رقيق لكن ما تراه
بعد عادتها ممترا او بعد غاية النفس وبعد اليأس و
قبل البلوغ ومع الحبل على الاشهر فهو استحاضة ولو
كان عسقا ويجب اعتباره فان لطخ باطن القطنه
لزمها ابدالها والوضوء لكل صلوة فان غمستها ولم
يسل لزمها مع ذلك تغيير الخرقه وغسل للفرداة و
ان سال لزمها مع ذلك غسل للظهر والعصر
تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما وغسل
كذا تجمع بين الصلوة الليل والصبح بغسل واحد ان كانت

فنقلته فاذا فعلت ذلك صارت طاهر او لا تجمع بين الصلوة
 واحد بوضوء وعليها الاستطها ر في منع الدم من التوي
 بقدر الامكان وكذا يلزم من به السكس والبطن **الرابع**
 النفس ولا يكون النفس الامع الدم ولو ولدت تاما ثم
 لا يكون الدم نفاسا حتى تراه بعد الولادة او معها ولا احد
 لا فله وفي الكثرة روايات اشهر ما انه لا يزيد عن الكبر
 وتعتبر حالها عند انقطاعه قبل العشرة فان خرجت القطنة
 نقيية اغسلت الا توقعت النقاء او انقضاء العشرة ولو
 رات بعد ما دما فهو استحيضة والنفسا كما الى امير فيما كبرم
 عليها وكبره وغسلها كغسلها في الكيفية وفي استحياب تقديم
 الوضوء على الغسل وجواز تأخير عنه **الى من غسل المني**
 والتطير في امور اربعة **الاول** الاحتضار والغرض فيه استقبال
 الميت بالقبلة على احوط القولين بان يقع على ظهره ويحلق
 وجهه وباطن رجليه اليها **الثاني** نقله الى مصلاه ونقيته

الحاصل على ذلك
 الاول

والموت

التهادن

ونقيته استراحتين والافرار بالسر والامكة عليهم السلام
 وكلمات الفرج وان لم يضر عيناه ويطلق قوة وتزيداه
 الى جنبتيه ويعطى ثوب وان يقرأ عنده القرآن ويخرج
 عنه ان مات نيكاً ويعلم المؤمنون بموته ويعجل بهجيرة
 الامع الاشتباه وان كان مصلوفا لا يترك ازيد من
 ثلثة ايام وكبره ان يحضره جنب او حائض وقيل كبره
 ان يجعل على بطنه حديد **الثاني الغسل** وفروضة ازالة النجاسة
 عنه وتغسله بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بماء القراح
 مرتين بالغسل الجنبه ولو تعذر السدر والكافور كفت المرة
 بالقراح وفي وجوب الوضوء قولان والاستحياب
 ولو خيف من تغسله تناثر جسده تمم وسنته ان يوضع
 على مرتفع موجه الى القبلة مظللاً ويفتح جنبه ويخرج
 ثوبه من تحته وتستر ثورته وتلين اصابعه برفق ويغسل
 راسه وجسده برفوة السدر ويغسل فرجه بالحمر ويقرأ

على النمل

يغسل يديه ثم يشق راسه الايمن ويغسل كل عضو منه
 ثماني كل غسلة ويمسح بطنه في الاولين الى الخال
 ويقف الغاسل على يمينه ويحفر للماء حفيرة وينشق
 بثوب ديكرة اقعاده وقصر اظفاره وترجل شعره
 وجعله بين رجلي الغاسل وارسل الماء في الكنيف ولا
 يمس بالبالوعة **الثالث** في الكفن والواجب منه ميرو
 قميص وازارهما يجوز الصلوة فيه للرجال ومع الضرورة
 اسكر تجزى اللقافة ومساجده بالكافور وان **والسنة** ان يغسل
 الغاسل قبل كفنيه او ينوضا وان يزا للرجل صبرة
 يمينته عبرية غير مطرزة بالذهب وخرقة لفتحية وعمامة
 ثلثي عليه مخمكا ويخرج طرفا العمامة من الخنك ويقفان
 على صدره ويكون الكفن قطن واسخ تطيب بالرزيرة
 ويكتب على الجبهة والقيصر واللقافة والجريدتين فلان يشهد
 ان لا اله الا الله ويجعل بين اليدين قطن وتراد المرأة

ويشهدان بها
 رسول الله

لغاة اخرى لشدها ونمطا وتبدل بالعمامة قناعا وحسب
 الكافور باليد وان فضل شيء عن المساجد التي على صدره
 وان يكون درهما او اربعة دراهم واكلمة ثلثة عشر درهما
 ثلثي يجعل معه جريدتان احداهما من جانب الايسر بين
 قميصه وازارته والاخرى مع نرقوه جانب الايمن تطبقها
 بكافره ويكونان من التعل وتعل فان فقد من الصدر وال
 الخلق والماتن غيره من اشجار الرطب وكبره على الجيوب
 بالريق وان يعمل لما ابتداء من الاكفان الكافور وان يملأ
 في السواد ونحو الاكفان او تطيب بغير الكافور والزريرة
 او يكتب عليه بالسواد وان يجعل في سمع الميت اذنيه
 شيء من الكافور او يطيب بغيره وقيل بكبره ان يقطع
 الكفن بالحديد المربع **الدفن** والغرض من كموار الله في الاخر
 على جانبه الايمن موجه الى القبلة ولو كان في البحر و
 البر شغل او جعل في غار وارسل ولو كانت ذمية

عنه من مسلم قبل دفنت في مقبرة المسلمين بتدبيرها
التي ذكرها الله في سورة البقرة التي تقرأ بها
وتعقبها وحفر القبر كما في أوامير الرقعة وإن يجعل
كذلك وإن يجرى التازل إلى الجحيم إذا لم يكن فيه
ويعود عند نزوله ولا يكون رجا إلى الله وكل
عند على القبر أن كان جلا وقد أجمعت أن كان امرأة
فقط مرتين ويصير عليه ثياب وينزل في الثالثة سابقا
رأسه والمرأة عرضا وكل عقد كفته ويلقنه ويجعل معه
ترتبه وتبشره بالجنة باليمن ويخرج من قبل رجليه ويجعل
الحاضرون يمشون الكف مشرحين ولا يجعل ذو الرحم
ثم يقيم القبر ولا يوضع فيه من غير تراب ويرفع مرتجا
معدا أربع أصابع ويصب عليه الماء من راسه إذا كان
فقط بارضة على وسطه ويضع الحاضرون الأيدي عليه
مترحين ويلقنه الموتي بعد الفراقهم ويكره فرش القبر

قد روي

الحسين

الشيخ

تحت
بالساج الامع الحجة ويخصه ويحجبه ودفن
في قبر واحد في نقل الميت إلى غير بلد موته إلا إلى
المشاهد المشرفة ويحق بهذا الباب مسائل الأول إلى
كفن المرأة على زوجها ولو كان لها مال الثاني كفن الميت
من أصل تركته قبل الدين والوصية الثالثة لا يجوز
نشر القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم الرابعة الشهيد
إذا مات في المعركة لا ينسل ولا يكفن بل يصلى عليه
ويدفن ثيابه وينزع عنه الخصال والسر والاني مس
إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج ولوات هر دونه
شق جوفها من الجانب الأيسر وأخرج دفي روايته وفيها
بطونها إذا دسه إذا وجد مقتل الميت وفيه الصدر
فإنه كالووجدت كله وإن لم يوجد الصدر غل وكفن
ففيه عظم ألف في خرقة ودفن فخل من عظم قال الشيخ
ولا ينسل القطع إلا إذا استكمل شهرا أربعة ولو كان لدونه

لغت في غزوه ودر من السابعة لا يغسل الرجل الا رجله وكذا المراه
 وتغسل الرجل يفت ثلث سنين مجردة وكذا المراه يغسل الرجل
 مجارمه من وراء الثياب وكذا المراه من ثلث سنين
 محرم ما كان كالمحرم لكن لا يقسم الكافور التام لا يغسل الكافر
 ولا يكفن ولا يدفون في القبر ولا يمسحون في القبر
 نعمانه غلقت ما لم يطرح في القبر وقضت بعد حمله فيه
 الكافر من من ميتا يجب الغسل من الارض بعد برة بالوضوء
 وقيل تطهيره بالغسل على الاظهر وكذا يجب الغسل من قطع
 فيها عظم موثق ان ابنت من حي ادمت وهو يغسل
 الى يمينه واما المندوبين الاصل فالمتشور عن الجمعة وسته
 ما بين طلوع الفجر الى الزوال وكلما قرب من الزوال
 ان افضل واول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف
 منه وليلة سبع عشرة وتسع عشرة وحدى عشر من
 وثلث عشر من وليلة الفطر والعرفة والعيد من ليلة النصف

من ما صلح

من يجب

من يجب ويوم المبعث وليلة النصف من شعبان
 والغدير ويوم المباهلة وغسل الاحرام وزيارة النضر والابن
 ولقضاء الكفوف والتوبة وعلو الحاحه والاشي
 ولدخل الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدنية ومسجد النضر
 وغسل المولود **الركن الثالث في الطهارة والترتيب** والنظر
 في امور اربعة **الاول** شرط التيمم عدم الماء او عدم
 الوصول اليه او حصول مانع من استعماله كالبعد والمطر
 ولولم يوجد الا ابتيا عا وجب وان كثر الثمن وقيل ما
 لم يضر في الحال وهو شبه ولو كان معه ما روي في العشر
 تيمم ان لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة وكذا لو كان
 على جبهه بجاسته ومعه ما يكفيه لازلتم بالوضوء وكذا
 من معه ما لا يكفيه لطهارة واذا لم يوجد للميت ما
 تيمم كالحى العاجز **الثاني** ما تيمم به وهو التراب الخالص
 دون ما سواه من المسحوق كالاشنان والبرقيق

لغث في غزوه ودر من السابعة لا يغسل الرجل الا رجله وكذا المرأة
 وتغسل الرجلين تحت ثوبين مجردة وكذا المرأة وتغسل الرجلين
 حارمه من وراء الثياب وكذا المرأة من ثيابها **الثامن**
 من كان كالمحل كمن لا يقبضه الكافر الا من الكافر

من ما صلح

والكفر لا بد من ثوبين المسكين العسره
 كما منه غلث فلم يطرح في القبر وقدر
 السكافل من من ميتا يجب القبر
 وقيل تطهيره بالغسل على الاظهر وكذا
 فيها عظم موثي ان ابينت من حي
 الى ميت واما المنة وامن الاعمال
 ما بين طلوع الفجر الى الزوال

ان افضل اول ليلة من شهر رمضان وليلة
 منه وليلة سبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين
 وثلاث وعشرين وليلة الفطر والعرفة والعيد وليلة النصف

من ارجو



من رجب ويوم المبعث وليلة النصف من شعبان
 والغدير ويوم المباهلة وغسل الاحرام وزيارة النهر
 ولقضاء الكفوف والتوبة والصلوة الحاحية والاشياء
 ولدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدنية ومسجد النهر
 ود **الركن الثالث في الطهارة التيمم** والنظر

يلجئة **الاول** شرط التيمم عدم الماء او عدم
 ليه او حصول مانع من استعماله كالبرد والحر
 بد الا ابتيا عاجبا وان كثر الثمن وقيل ما
 الى حال وهو شبه ولو كان معه ماء وخشي ان
 لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة وكذا لو كان
 به نجاسة ومعه ماء يكفيها لازالها او للوضوء وكذا
 به ماء لا يكفيها لطهارة واذا لم يوجد للميت ماء
 تيمم كالحي العاجز **الثاني** ما يتيم به وهو التراب الى الصخر
 دون ما سواه من النجاسة كالاشنان والديقيق و
 به عظم النهر

والمعادن كالخشب والزرنيخ ولا بأس بارض نيرة دس
 ويكره بالسبخة والرمل وفي جواز التيمم بالحجر تردد وبالبحر
 قال الشيخان ومع فقد الصعير يتيمم بغير التراب
 او اللب وعرف الدابة ومع فقده بالوحل **الثالث**
 في الكيفية ولا يصح قبل دخول الوقت ويصح مع تضيقة
 في صحته مع اسوة قولان اوطاها التاخير وهل يجب
 استيعاب الوجه والذراعين بالمسح فيه روايتان
 اشهرهما اختصاص المسح باليمنى ولها من الكفين وفي
 عدد الضربات اقوال اجماعا للوضوء ضرورة وللغسل
 ضربتان والواجب فيه النية واستدانة حكمها والترتيب
 ببدء مسح اليمنى ثم بظاهر اليمنى ثم بظاهر اليسرى **الرابع**
 في الحكمة وهي ثمانية **الاول** لا يعيد ما صلى يتيمم ولو
 تعد الجنباته لم يجز التيمم ما لم يخف التلف فان خشى صلى
 ففي الاعادة تردد اشبهه انه لا يعيد وكذا من احدث

الثالث

الاربع في الحكم

فتيمم

في الجراح ومنعه ان يترحم يوم الجمعة يتيمم وصلى في الاذان
 قولان **الثاني** يجب على من فقد الماء ان يطلب في اوطاها لا يعيد
 المحرقة غلوة سهم وفي السهلة غلوة سهمين فان اخلت
 فتيمم وصلى ثم تبين وجود الماء تطهر واحدا **الثالث**
 لو وجد الماء قبل شروعه تطهر ولو كان بعد فراه فلا
 اعادة عليه ولو كان في اثناء الصلوة تقولان اجمعا
 البناء ولو على تكبيرة الاحرام **الرابع** لو تيمم الجنب
 ثم احدث ما يوجب الوضوء اعاد بدلا من الغسل
الخامس لا ينقض التيمم الا ما ينقض الطهارة المائمه وجود
 الماء مع التمكن من استعماله **السادس** يجوز التيمم لصلوة
 الجنازة مع وجود الماء ندبا **السابع** اذا اجتمع ميت ومحدث
 وجنب وهناك ما يكفي احد هم تيمم المحدث وهل يخص به
 الميت او الجنب فيه روايتان اشهرهما يخص به الجنب
الثامن روى فيمن صلى بتيمم وحدث في الصلوة ووجد الماء

اوطاها لا يعيد

اجمعا

الركن الثاني

قطع ونظف واتم وتزلهما الشحان على النسيان **الركن الثاني**
في النجاسات والتطهر في احوالها واحكامها وهي عشر
البول والغائط مما لا يؤكل لحمه وبذر من تحته الجلال
والمني والميتة ماله نفس سائمه وكذا الدم والكلب
والخنزير والكافر وكل مسكر وفقد في نجاسة عرق
الكلب من الحرام وعرق الابل الجلالة ولعاب الموهن
وذرق الدجاج والنعبد والارنب والفأرة والورث
اختلاف والكلام في الطهارة **باب النجاسة** عشرة **الاول**
كل النجاسات يجب ازالته فليقلها وكثيرا عن الثوب
والبدن عدا الدم فقد عفى عما دون الدرهم سعة في
الصلاة ولم يعف عما زاد عنه وفيما بلغ قدر الدرهم
مجتعرا روايتان اشهرهما وجوب الازالة ولو كان
متفرقا لم يجب ازالته وقيل يجب مطلقا وقيل بشرط
التفاسر **الثاني** في دم الحيض يجب ازالته وان قل

والاحكام

نظف

والحق شحبه دم الاستحاضة والنفاس عفى عن دم
المحروج والقروح التي لا يبرئ فاذا رأت رغبة فيه سبعة
الدرهم **الثالث** يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه
متفرقا مع نجاسة كالتكة والمجرب والفتوة الرابع
غسل الثوب والبدن من البول مرتين الا البول
الصقي فانه يكفي صبيحا ولا عليه ويكفي ازالته عين
النجاسة وان بقي اللون النجاس اذا علم موضع النجاسة
غسل وان جهل غسل كلها يحصل فيه الاشتباه ولا نجس
احد الثوبين ولم عليه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد يعلم
مرة وقيل بطريقهما ويصلي عرابا السادس اذا لاقى
الكلب او الخنزير او الكافر ثوبا او جسدا او حوطا
غسل موضع الملاقاة وجوبا وان كان يابسا رشح
الثوب بالماي استحبابا السابع من علم النجاسة في
ثوب او بدنه صلى عابدا في الوقت وبه ولو

نسي في حال الصلوة فزاد بيان اشبهما ان عليه
الا عاده ولو لم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء واهل
بعد مع ابقاء الوقت فيه قولان ^{اولا} لو راي النجاسة
في اثنا والصلوة ازالها وانهم اخرج عنه ما ي
فيه الا ان يقتصر ذلك الى ما ياتي في الصلوة فيبطلها
الت من المرتبة للصبي او لم يكن لها الا ثوب واحد
اجتزعت بغسل في اليوم واللبنة مرة ^{الثاني} من
لم يتمكن من تطهير ثوبه القاه و صلى عريانا او لم يصبه
ما يغسل فيه وفي الاعادة قولان ^{اشبهما} لا اعاده
النجاسة الشمس اذا خفت البول او غيره عن الارض
والبورى ^{والسج} جازت الصلوة عليه واهل تطهير
النار ما حالته الاشبه نعم وتطهر الارض باطن الخف
والقدم مع زوال عين النجاسة وقيل في الذنوب يلقى
على الارض النجاسة بالبول انها تطهر مع قنار ذلك المار

على طهارته ^{النجاسة} بركت ^{النجاسة} في الاواني ويجرم منها
استعمال او اى النجاسة في الاكل والشرب وغيرهما
وفي المقتضى قولان ^{اشبهما} اشبهما ^{اشبهما} اشبهما ^{اشبهما} اشبهما
طاهرة لم يعلم نجاستها ببشرتهم او بملابس نجاستها
يستعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في حياته فذكره ^{حاله}
مما لا يوكى لحمه حتى يخرج على الاشبه وكذا كبره من اواني
الخمر ما كان خشبا او قرا وغسل الا ناء من البول ^{الثاني} غسل الكلب
اولا من بالتراب على الا طهر ومن الخمر والفارة ثلثا
السبع اخضر ومن غير ذلك مرة والثلاث احوط
يقى الصلوة والنظر في المقدسات والمقاصد فالمقدسات
سج ^{الار} في الاعادة والواجبات تقع الصلوة الخمس
وصلوة الجمعة والعيد ^{والكسوف} والزلزلة والايات
والظروف والاموات وما يلزمه الانبياء بنذوبهم
وما سواه مسنون والصلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر

واحدة عشرة ركعة في السفر ونوافلها أربع وثلاثون ركعة
على الاكثر في الحضر ثمان للنظر قبلها وكذا العصر واربع
للمغرب سبعة عشر وبعد العشاء والايحة ركعتان من طول
تعدان ركعة واحدة وثمان لليل وركعتان الشفق ركعة
الوتر وركعتان للعداء وتسقط في السفر نوافل الظهر
وفي سقوط الوتيرة قولان وكل ركعتين من هذه النوافل
تشهد وتكلم للوتر باقراده التي فيه في المواقيت بالنظر
في تقديرها ولو احتسبها اما الاولى فالروايات فيه مختلفة
ومحصلها اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار اداها ثم
يشترك القرصان في الوقت والظهر مقدمة حتى ياتي
للمغرب مقدار اداء العصر فيتمتع به ثم يدخل وقت المغرب
فاذا مضى مقدار اداها اشترك القرصان والمغرب مقدمة
حتى ياتي لانتشاف الليل مقدار اداء العشاء فيتمتع به فاذا
طلع الفجر دخل وقت صلاته ممتدا حتى تطلع الشمس وناقله

الظهر عين الزوال حتى يصير الي على قدمين وناقله العصر
الى اربعة اقدام وناقله المغرب بعدا حتى تذهب الحمرة
المغربية وركعتا الوتيرة تمتد بامتداد العشاء وصلوة الليل
بعد انتصافه وكلما قرب من الفجر كان افضل وركعتا الفجر بعد
الفرغ من الوتر وناقله حتى تطلع الفجر الاول افضل وتمدتي
تطلع الحمرة واما اللواتي فمائل **الاولى** يعلم الزوال بزيادة
النظر بعد انتقاصه وبميل الشمس الى الحجاب الايمن من استقبال
القبلة ويعرف الغروب بذهاب الحمرة المشرقية **الثانية** قبل الايل
والثالث حتى تذهب الحمرة المغربية ولا تصلي قبله الا مع العذر والظاهر
اكثرهم **الثالثة** لا تقدم صلاة الليل على الانتصاف
الا شاب بمنع رطوبة راسه او مسافر وقضاه افضل **الرابعة**
اذا تلبس بناقله الظهر ولو ركعة ثم خرج وقبها انهما مقدمة
على الفريضة وكذا العصر اما نوافل المغرب فمتمت ذببت الحمرة
ولم يكتمها يد العشاء **الخامسة** اذا طلع الفجر الثاني فقد

فانت ان افله عدا ركعتي العداة ولو نلت من صلوة الليل
 زاحم بها الصبح لم يخسر فوات الغرض ولو كان التلبس بما دون
 الارباع ثم طلع الفجر بدا بالقرض وقضى نافلة الليل **باب**
 نصلي الغرض او اود قضا ما لم يتضيق الى ضره والنوافل
 ما لم يدخل وقت الغرضه **باب** يكره ابتداء النوافل عند
 طلوع الشمس وغروبها وقيامها وبعد الصبح والعصر عند النوا
 المرتبة وما له سبب **باب** الافضل في كل صلوة لقد
 في اول وقتها الا ما تستثنيه في مواضعه **باب** اعد
 لو صلى طائفا دخل الوقت ثم تبين الوهم اعاد الا ان
 ولو قبل ان يدخل الوقت ولا يتم وفيه قول اخر **باب** في القبلة وعلى
 مع الامكان والا فجهتها وان بعد وقيل هي قبلته اهل
 المسجد والمسجد قبلته من صلى في الحرم والحرم قبلته اهل البيت
 وفيه ضعف ولو صلى في وسطها استقبل الى جدرانها شار
 ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه منها ولو قبلت او قبل استقبل

يصلح مومبا الى البيت المعمور وهو وجه كل اقليم الى سمت الركن
 الذي لهم فاهل الشرق يجلبون المشرق الى المنكب اليسر
 والمغرب الى اليمين والمغربى خلف المنكب اليمين والشمس
 عند الزوال محاذية لطرف الى جب اليمين مما هي اليه
 وقيل يستحب السباغ لاهل المشرق عن سمتهم قبلتها وهو بناء
 على ان توجههم الى الحرم واذا فقد العلم بالجهة والظن صلى
 الغرضه الى اربع جهات ومع الضرورة او ضيق الوقت
 نصلى الى اى جهة شاء ومن ترك الاستقبال عدا اعاد ولو
 كان طائفا او ناسيا وتبين الخطا لم يعد المشرق في ما كان بين المشرق
 والمغرب ويعيد الظان ما خلاه الى الشرق او الغرب في
 وقته لا ما خرج وقته وكذا لو استدبر وقيل بعد وان خرج الوقت
 ولا نصلى الغرضه على الراحلة اختيارا او رخص في النافلة او حصر **باب**
 حيث توجهت الراحلة **باب** في لباس المصلي لا يجوز الصلوة
 في حلة المنيئة ولو دبح وكذا ما لا يؤكل لحمه ولو ذكي او دميغ

ولاني خوفه وشعره ووبره ولو كان قلنسوة او تكتة او نحو يستعمله
لاني الصلوة ولو كان مما يوكل لحمه جازي الصلوة وغيره وان
اخذ من منية جزاء او قلعا مع غسل موضع الاتصال ويجوز
في الحر الى الصل لا يغتسل بوبر الارانب والثعالب وفي
فر السحاب قولان اظهرهما الجواز وفي الثعالب والارانب
روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز الصلوة في الجحر المحض
للرجال الا مع الضرورة وفي الحرب وهل يجوز للنساء من
غير ضروره فيه قولان اظهرهما الجواز وفي التكة والقلنسوة
من الجحر ترد اظهرهما الجواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب
عليه والافتراش له المردى نعم ولا باس ثوب مكفوف به
ولا يجوز في ثوب معصوب مع العلم ولاني ما يستظهر القدم
الم يكن له ساق كالحف ويستحب في الفعل العزيم وتكره
في الثياب السود ما عدا العاقمة والحف وفي الثوب الذي يكون
تحت بوبر الارانب والثعالب او ثوبه وفي ثوب واحد

للرجال ولو كان تحت المخر دان ياتر فوق القميص وان شغل
الصفا وفي عمامة لاحتك لهما دان يام بغير ردا وان شغل
مع حديد اظاهرا وفي ثوب يترهم صاحبه وفي قبا رفته ثامل
او فاقم فيه صورة وكبره بلمرة ان تصلي في خيال له صوت
او متعقبه وكبره للرجال اللثام وكبره في قبا ر مشدودا
في الحرب **ثالث** **الاول** ما يصح فيه الصلوة بشرط
فيه الطهارة وان يكون مملوكا او ما دونها فيه **الثاني** يجوز في ثوب
ستر قبله ووبره وستر ما بين السرة والركبة افضل وستر
جسده كله مع الرداء اكل ولا تصلي الحره الا في درع و
خارج سائر جمع جسدها عدا الوجه والكفين وفي القدرين تردد
اشبهه الجواز الا في الصيتم تجزيان بستر الجسد وستر الرأس مع
ذلك افضل **الثاني** يجوز الاستنار في الصلوة بكل البستر
العورة كالحشيش وورق اشجر والطين ولو لم يجد سائر اصلي
عاريا قايما موميا اذا امن المطلق ومع وجوده يصلي جاب

موميا لم ترفع ولا سجود **المس** في مكان المصلي يصلي في كل
مكان اذا كان مملوكا او مازونا فيه ولا يصح في المكان المخصى
مع العلم وفي جواز صلوة المرأة الى جانب المصلي قولان
احدهما المنع سواء صلت بصلوته او منفردة محرما كانت
او اجنبية والاخر الجواز على كراهية ولو كان بينهما حائل
او تباعدت عشرة اذرع فصاعدا او كانت متاخرة عنه ولو
بحسب الجسد صحت صلواتهما ولو كانت في مكان لا يكن الشك
صلى الرجل او لا ثم المرأة ولا يشترط طهارة الموضع الصلوة
اذا لم يتعد نجاسته ولا طهارة مواقع المساجد اذ موقع
المجتمعة ويستحب صلوة الفريضة في المسجد الا في الكعبة
وانما قلنا في المتزل وكلمة الصلوة في الحمام وبوت النماز
ومبارك الابل ومساكن النمل وفي مراتب الخيل والبقال
والحمير ويطون الادوية وارض السجدة والشج اذا لم يتمكن
جهت من السجود وبين المقابر الا مع الحائل وفي بوت

المجوس والنيران والمخزوف في جوار الطرق وان يكون بين يده
نار مضمرة مصفوفة او خايط نثر من بالوعة ولا
باس بالبيع واكتنيس ومرايض الغنم وقيل بكبره الى باب
مفتوح او انسان مواجه **المس** فيما يسجد عليه لا يجوز
الصلوة على العيس بارض كالجلود والصوف ولا ما يخرج **بجود**
باحتياطه عن اسم الارض كالمعادن ويجوز على الارض
وما ثبت منها ما لم يكن مأكولا او طبوذا بالعادة وفي الكنائس
والقطن روايتان اشهرهما المنع الا مع الضرورة ولا يسجد
على شيء من بدنه فان منع المسجد على ثوبه ويجوز السجود
على الشئ والغير وغيره مع عدم الارض وما ثبت منها فان
لم يكن فعلى كفبه ولا باس بالقرطاس ويكره منه ما فيه كناية
وغيره في ان يكون مملوكا انما ليا من نجاسته **المس**
في الاذان والاقامة والنظر في المؤذن وما يؤذن له وكيفية
الاذان ولو اوحته اما المؤذن فيعتبر فيه العقل والا سلام ولا

يعتبر فيه البهوت فالحضى يؤذن والعبد يؤذن المرأة لنفسه
خاصته ويستحب ان يكون عدلا صليبا بصيرا بالوقاات مستظها
فما على من رفع مستقبل القبلة رافعا صوته ونسبحه المرأة وكبره
النفات به يمينا وشمالا ولو اخل بالاذان والاقامة ناسيا
وصلى تداركها ما لم يركع واستقبل صلوة ولو تعلم يركع واما
ما يؤذن له فالصلوة الخمس لا غير اداء وقضا استحب بالركعة
ولست بالمنفرد والجامع وقيل بجان في الجماعة وتياكرا الاستحباب
فيما يجهر فيه واكره الغداة والمنزب وقاضى الفرائض الخمس
يؤذن لأول ورده ثم يقيم لكل واحدة ولو جمع بين الاذان
والاقامة لكل فرضية كان افضل ويصح يوم الجمعة بين الظهر
بالاذان واحد واقامتين ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاز
آخرون لم يؤذوا ما دامت الصفوف باقية ولو انقضت
اذن الآخرون واقاموا لاذن بنية الا لقرا ثم اراد
الاجتماع استحب له الاستئناف **في كيفية**

فلا يؤذن لفرضية الا بعد دخول وقتها ويقدم في الصحيح خمسة
لكن بعيدا بعد دخوله وفضولهما على الشهادة ابواب خمسة
وثلثون فضلا الاذان ثمانية عشر والاقامة سبعة عشر
كلمة مثني عدد الكبير في اول الاذان فانه اربع والنهليل في
آخر الاقامة فانه مرة والترتيب شرط السنة فيه الوقوف
على فضوله متائبا في الاذان حادرا في الاقامة والفصل
بينهما بركعتين او جلسة او سجدة او خطوة خلا المغرب فانه
لا يفصل بين اذانيهما الا بخطوة او سكتة او نسيم وكبره
الكلام في خلاهما والترصيع الا للاستحار وقول الصلوة
خير من النوم **والله اعلم** فمن السنة حكايته عند
سما عته وقول ما يخل به المؤذن والكف عن الكلام بعد
قوله قد قامت الصلوة الا بما يتعلق بالصلوة **مسألة**
ثلث **الاولى** اذا سمع الامام اذانا جازا ان يجتزى
به في الجماعة ولو كان المؤذن مفردا **الثانية** من اشد

في الصلوة اعادة ما ولا يعيد الاقامة الامع الكلام **الثاني**
 من صلى خلف من لا يقدر على اذن لنفسه واقام ولو
 خشى فوات الصلوة اقتصر من فضوله على تكبيرين و
 قد قامت الصلوة واما المقاصد فثلاثة **الاول** في افعال
 الصلوة وهو وجبة ومندوبة فالواجبات ثمانية **الثاني**
 النية وهو ركز وان كانت بالشرط اشبه فانها تقع
 مقارنته ولا بد من نية القرينة والتعيين والوجوب او
 التذنب والاداء والقضاء ولا بشرط نية القصر
 ولا التمام ولو كان متخير او يتعين استحضارهما عند اول
 جزعه من التكبير واستدامتهما **الثاني** التكبير وهو ركز
 في الصلوة وصورته السد والكبر مرتبا ولا ينقطع بمعاذ
 ولا مع الاخلال ولو جرف ومع التعذر تكفي الترجمة بحسب
 التعلم ما امكن والاخر **الثالث** ينطق بالمكن ويعقد قلبه
 بها مع الاشارة وبشرط فيها القيام لولا الجزى قاعدا

مع القدرة والمصلحة الحرة في تعيينها من سبع **وسب**
 النطق بها على وزن لا واسماع الامام من خلفه وان يرفع
 بها المصلحة يد به **الفصل من غير طمأنا وجهه** **الثالث**
 القيام وهو ركز من مع القدرة ولو تعذر الاستقلال اعتمد
 ولو عجز في البعض اتى بالمكن ولو عجز اصلا صلى قاعدا
 وفي حد ذلك قولان احكاما مراعات المكن ولو وجد
 القادر خفا نهض متهما ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا
 موميا وكذا الوعز صلى مستقبيا ويستحب ان يترجى القاعدا
 قاريا ويثنى عليه راكعا وقيل وتورك مشتمدا **الرابع**
 القراءة وهو متعينة بالحمد في كل ثمانية وفي الاولتين
 من كل رباعية وثلاثية ولا يصح الصلوة مع الاخلال
 بها عمدا ولو جرف وكذا الاعراب وترتيب آياتها وكذا
 البسملة والحمد والسورة ولا تجزى الترجمة ولو ضاق الوقت
 قعد ما يحسن بوجوب التعلم ما امكن ولو عجز قعدا من غير

افعل من غير

ما يمسر والاسم الله وكبره وملهه بقدر القراءة ويجزئ
 لا يجوز أن يسه بالقرآن ويحذف بها قلبه وفي وجوب سورة
 مع الحمد في الفرائض للمختار مع سعة الوقت وإمكان التعلم
 فلو أن أظهرهما الوجوب ولا يقرأ في الفرائض حزمة
 ولا ما يقوت الوقت بقراءتهما وتخير المصلي في كل
 ثالثة ورابعة بين قراءة الحمد أو التسبيح ويجزئ من تسنن
 وأجاب في الصبح وأولتي المغرب والعشروين الباقي
 وأدناه أن يسمع نفسه ولا تجزئ المرأة ومن السنن الجهر
 بالتسليم في مواضع الاختصاص من أول الحمد والسورة و
 ترسل القراءة وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل والاختصار
 في الظهرين والمغرب على قصر المفصل وفي الصبح على طوله
 وفي العش على متوسطه وفي طهري الجمعة يسورتها و
 بالمناضين وكذا الوصل في الظهر جمع على الاطهر ونوافل
 النهار اختصت والليل جهر أو سبب إسماع الإمام من

خطه قراءته ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتان مسائل أربع
 أقول حرم قول ابن أضره الحمد وقيل كبره وقسم
 الصلح والم تشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف
 ويمل معاً بالتسليم بينهما قيل لا وهو لا تسبى تسبى
 يجزئ بدل الحمد في الأواخر تسبى أربع صورتها سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وروى شيخ وقيل عشر و
 قيل اثنا عشر وهو احوط جهاراً لم لو قراء في الثالثة
 أحد والعشرين سجدة عند ذكره ثم يقوم فيسبح ويركع ولو كان
 السجدة في آخره قام وقراء الحمد استحباً بالركعة من قراءة
 الخامس الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة إلا في
 الكسوف والزلازل وهو ركن في الصلوة والواجب خمسين
 الأختار بقدر ما يحصل فصل معه كفاه ركبتين ولو جاز اقتصر
 على المكن والآوا ما والظاهرين بقدر الذكر الواجب وسجدة
 واحدة كبيرة صورتها سبحان ربّي العظيم وحده أو سبحان الله

ثلاثا ومع الضرورة تجزى الواحدة الصغرى وقيل تجزى الذكر
فيه والشيء مطلقا ورفع الرأس والطائفة في الانتصاب ^{والركعة}
فيه ان يكبر له رافعا يديه محاذيا لهما وجهه ثم يركع بعد ارساله
ويضعهما على ركبتيه ^{والثنية} مفراجات الاصابع رادا ركبتيه الى خلفه
مستويا ظهره ما دام عنقه داعيا امامه ^{والثنية} حتى ثلاثا كبيرا
فما زاد عليه قال بعد انصافه سمع الله لمن حمده داعيا
بعده وبكره ان يركع ويداه تحت ثيابه ^{السابعة} السجود
ويجب في كل ركعة سجدتان وهما ركعتان في الصلوة وواجبة
سبعة السجود على الاعضاء السبعة والكفين والركبتين و
اهباج الرجلين ووضع اليدين على ما يصح السجود عليه وان
لا يكون موضع السجود عاليا بما يزيد عن لبنته ولو تضرعا
رفع ما يسجد عليه ولو كان يحسنه وقيل احقر حفرة يتقع
السليم على الارض ولو تضرع سجده على احدى الجنبين ^{والثنية}
ذقته ولو عجز او ما ذكر فيه والسمع كالركوع والطائفة

بعد الذكر الواجب ورفع الرأس مطمئا عقيب الاولي وسنة
التكبير ثلاثا في قايما والهوى بعد اكماله ساقا بديه وان كان
موضع سجوده مساويا لموقفه وان يرغم بالنعمة ويدعو والركعة
على التسمية الواحدة والتكبيرات الثلاث ويدعو بين السجدة
والقعود وينور كما والطائفة عقب رفعه من الثانية والركعة
ثم يقوم مستعدا على يديه ساقا برفع ركبتيه وبكره الاقواء
بين السجدة ^{السابعة} التشهد وهو واجب في كل ثمانية
مرة وفي الثانية والرابعة مرتين وكل تشهد يشتمل
على خمسة الجكوس والطائفة بقدره والشهادتان والصلوة
على النبي وآله عليهم السلام واقله اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم ياتي بالصلوة
على النبي وآله وسنة ان يجلس متوركلا ويخرج رجليه ثم يحلل
ظاهر اليسرى الى الارض وظاهر اليمنى الى باطن اليسرى وآله
بعد الواجب والسمع الامام من خلفه الشهادتين ^{والثنية}

التسليم وهو واجب في اصح القولين وصورة التسليم علينا
وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبما بينهما بانه كان الثاني مستحبا وانسنة فيه ان يتم المنفرد
تسليمته الى القبلة ويؤمى بوجهه عن يمينه والامام يصفيهم
وجهم والامام يوم تسليمين بوجهه يمينا وشمالا ومنذوبات
الصلوة خمسة **الاول** التوجه سبع تكبيرات منها الواجبة واحدة
ثم يدعون فيها ثلثة او ثمانية تكبيرة ثلاثا ثم يدعون ثمانية ويوجه **الثاني**
القنوت في كل ثمانية قبل الركوع الا في المجمع فانه فاراد
قبل الركوع وفي الثانية بعده ولو نسي القنوت قضاه بعد الركوع
الثالث نظره قايما الى موضع سجوده وقائما الى باطن كعبته
وراكعا الى ما بين رجليه وساجدا الى طرف الفم مستشهرا
الى حجره **الرابع** وضع اليدين قايما على فخذه كجاءه ركبتيه
وقائما تلقا وجهه وراكعا على ركبتيه وساجدا بجاء اذنيه
ومستشهرا على فخذه **الخامس** التقيب ولا يحضر له و

واقله تسبيح الزهراء **سادس** يقطع الصلوة ما يبطل لها
ولو كان سهوا او بالثقات دبرا او الكمام كجرفين فصاعدا
عمدا وكذا التقصير والفعل الكثير الخارج عن الصلوة والكبار
لالمورد الدنيا وفي وضع اليدين على الشمال قولان اظهرهما
الا بطل ويجزم قطع الصلوة الا لحوف ضرر مثل فوت
الله عزيم او تروى طفل وقيل يقطعها الا كل والشرب الا
في الوتر لمن عرف الصوم ولحقه عطر وفي جواز صفة الصلوة
والشعر معقوص قولان اشبههما الكثرة منه وكثرة الالتفات
يمينا وشمالا والثواب والتمطي والعبث ونفسج موضع
السجود والتميم والبصاق وفرقة الاصابع والتأوه بحرف
ومداقة الاضغاث ولبس الخف ضيقا ويجوز للحيلة تيميم العباس
صلى الله عليه وسلم مثل قوله سلام عليكم والدعاء في احوال الصلوة
بأول المباح وكون المحرم **الفصل الثاني** في تقسيم الصلوة
وهو واجبة وهي مندوبة والواجبات منها المجمع وفي

ركعتان ويسقط معها النظر ووقتها ما بين الزوال حتى يصير
 ظل كل شيء مثله ونقط بلفات ويقضي ظهرا ولو لم يدرك
 الخطبتين اجزائه الصلوة وكذا لو ادركت مع الامام الركوع
 ولو في الثانية ويدرك الحجة باذراكه ركعا على الشتر ثم النظر
 في شروطها ومن يجب عليه ولو اجتمعا وسننها واشروطها خمسة
الاول السطان العادل **الثاني** العدو وفي قوله
 روايتان اشهرهما خمسة والامام احمد **الثالث** الخطبتان
 ويجب في الاولى حمد الله والثناء عليه والوصية بتقوى الله وقراءة
 سورة خفيفة وفي الثانية حمد الله والصلوة على النبي وآله وعلى
 الائمة المسلمين والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات ويجب تقديرهما
 على الصلوة وان يكون الخطيب قايما مع القدرة وفي وجوب النظر
 بينها بالجوس تردد احوط الوجوب ولا يشترط فيها الطهارة
 وفي جواز اجتماعها قبل الزوال روايتان اشهرهما الجواز ويجب
 ان يكون الخطيب بلغيا مواظبا على الصلوة متعاهدا مرتبدا
 كقوله اية عارضا

سيرا وما في متعدي في حال الخطبة على شيء وان يسلم او لا ويسلم
 امام الخطبة ثم يقوم ويخطب جازا **الرابع** الجماعة فليصح
 فرادي **الخامس** ان لا يكون بين مجتنبين اقل من ثلثة اربال
 والذي يجب عليه كل مكلف حر ذكر مسلم من المرض والعجز والجنون
 غيرهم ولا ميا فر ويسقط عنه لو كان بنية وبين الجمعة الا يدر من
 فرسجين ولو حضر احد هؤلاء وجرت عليه عدا الصبي والمجنون
 والمرأة **السادس** اللواتي فصح **الاول** اذا زالت الشمس وهو
 حاضر حرم السفر لتعيين الجمعة ويكره بعد الفجر **الثانية** يستحب
 الاصهار الى الخطبة وقيل يجب وكذا الخلاف في التحريم الكلام
 معها **الثالثة** اذان الثاني بدعته وقيل كبره **الرابعة**
 يحرم البيع بعد النداء ولو باع النقص **الخامسة** اذا لم يكن الامام
 موجودا او امكن الاجتماع والخطبتان استحب الجمعة ومنه قوم
السادسة اذا حضر امام الاصل مصر الميام غيره الا لعذر **السابعة**
 لو ركع مع الامام في الاولى ومنه رخص عن السجود لم يركع مع الامام

في الثانية فاذا سجد الامام سجد ونواها الاولى ولو نواها الاخرة
بطلت الصلوة وقيل يجزئها ويسجد الاولى وسنن الجمع
النفل بعشرين ركعة ست عند انبساط الشمس وست عند
ارتفاعها وست قبل الزوال وركعتان عند غروب الشمس
وقص الاطفار والاضمن اث رب ومباكرة المسجدين على كنية
ووقار متطينا لائبا افضل ثمانية والدعاء امام التوجه وسجدة
الحجر حمزة وظهر وان يصلي في المسجد ولو كانت ظهره او ان يقدم المصلي
ظهره اذا لم يكن الامام مرضيا ولو صلى معه ركعتين وانما بعد
الامام جاز ومنها صلوة العيدين وهي واجبة جماعة بشرط اجماع
ومذوبة مع عدمها جماعة وفراوى وقتها ما بين طلوع الشمس
الى الزوال ولو فانت لم تقض وهي ركعتان يكبر في الاولى
خمس وفي الثانية اربع بعد قراءة الحمد والسورة وقبل تكبير الركوع
على الاشهر ويقنت مع كل تكبيرة بالمرحوم استجابا واستسما الا
بها وسجود على الارض وان يقول المؤمنون الصلوة ثلاثا

وخرج الامام حافيا على كنيته ووقار وان يطعم قبل خروجه
في الفطر عقيب البيع وبعد عوده في الاضحي مما ينبغي به وان
يقرا في الاولى بالاعلى وفي الثانية بالشمس والتكبير في الفطر
عقيب أربع صلوات اولها المغرب واخرها صلوة العيد لو كان
وفي الاضحي عقيب خمسة عشر اولها ظهر يوم العيد لو كان مقيما وفي
غيره عقيب ثمان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
الله اكبر الله اكبر على ما هندينا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة
الانعام وفي النظر يقول الله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله اكبر الله اكبر على ما هندينا وكبره الفرج بالسلاخ
وان ينقل قبل الصلوة وبعد الا بمسجد النبي عليه السلام قبل خروجه
فمسائل خمس **الاولى** قيل تكبير الزايد واجب ولا شبه الاحتجاج
وكذا القنوت **الثانية** من حضر العيد فهو بالخيار في حضور الجماعة
وسنن الامام اعلاهم ذلك **الثالثة** الخطبتان بعد صلوة
العيد وتقدمها بدعوة ولا يجب استماعها **الرابعة** لا يتقبل المنبر

ويعمل من طين **الاست** اذا طلعت الشمس صرم السيف حتى يصيب
 العبد ويكره قبل ذلك ومنها صلوة الكسوف والنظر في سبيلها
 وكيفيتها واحكامها وسبيلها كسوف الشمس او خوف القمر والبرق
 وفي رواية يجب لاحد وليف السمار ووقتها من الانبعاث الى الخوف
 في الانجلاء ولا يقتضاه مع الفوات وعدم العلم واعتراق بعض
 القمر ويقضي لو علم وانما انشئ وكذا الواحترق القمر كله
 على التقديرات وكيفيتها ان يكبر ويقرأ الحمد والسورة او بعضها
 ثم يركع فاذا انصب قراء الحمد ثانيا وسورة ان كان اثم
 في الاولى والاقراء الحمد من حيث قطع ترتبها فاذا اكمل غشا
 سجداً اثنين ثم قام بغير تكبير فقرأ ركعة معتدلة ترتب له الاول
 ثم تشهد وسلم وسجدة فيها الجماعة والاطالة بقدر الكسوف واحداً
 الصلوة ان قرأ قبل الانجلاء وان يكون ركوعه بقدر القراءة
 وان يقرأ السورة الطوال مع استعجاله وكبره كلما انتصب من الركعة
 الا في النسيء والعاشرة فانه يقول سمع الله من حمده والحمد لله

ربي العالمين وان بقيت خمس فترات والاحكام فيها اثنان
الاول اذا اتفق في وقت حاضرة بخير الايمان بابها
 ش على الاصح ما لم يتحقق الى ضرورة فحين الاداء ولو كانت
 الى ضرورة نافذة فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافذة
 يصلي هذه على الرحلة وما شئت وقيل بالمنع الا مع الضرر وهو
 الاشبه ومنها صلوة الجنائز والنظر فمن يصلي عليه والمصلي
 وكيفيتها واحكامها ولو احقرها تجب الصلوة على كل مسلم ومن
 حكمه ممن بلغ ست سنين ويستوي الذكر والانثى والحرة
 العبد ويجب على من يبلغ ذلك ممن ولد حياً ويقوم بها
 كل مكلف على الكفاية واحق الناس بالصلاة على الميت
 اولهم بالميراث والزوج اولى بالمرأة من الاخ والامام
 الا وفيه شرط الا امامت والاستنباب ويستحب تقديم الميراث
 وسخ وجود الامام فهو اولى بالتقديم وتوأم المرأة الميت
 وتغف في وسطه ولا تبرز وكذا العاري اذا صلى بالمرأة

ولا يارفع من لم ياذن له المولى وبني خمس كنيست عليهما رتبة
 ادعية ولا يتعين وافضل ان يكبر ويشهد شهادتين لم يكبر
 ويشهد يصلي على النبي واله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين وفي الرابعة
 يدعو للميت ويصرف بلحى من مستطير ويسأل الطهارة من سوطها
 وبني من فضلها ولا يتبع احد عن الجنازة بما يخرج عن العادة ولا يصلي
 على الميت الا بعد غسله وكفينه ولو كان عاريا جعل في القبر وسريره
 ثم يصلي عليه وقوف الامام عند وسط الرجل وصد المرأة
 ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام والمرأة الى القبلة ياذي بعد
 وسطه ولو كان طفلا فمن وراءها ووقوف الاموم وراء الامام
 ولو كان واحدا وان يكون المصلي متطهرا حافيا رافعا يديه بالقبلة
 كلمة داعيا للميت في الرابعة ان كان مؤمنا عليه ان كان منافقا
 وبعداء المستضعفين ان كان مستضعفا وان كثره مع من كان
 يتولاه ان جعل حاله وفي الطفل اللهم اجعل لنا ولا يؤوم فرطاد
 ويقف موقفه حتى ترفع الجنازة والصلوة في المواضع المأثورة

وكبره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين واحكامها رتبة
 الاقل من ادراك بعض الكليات انما ما بقي ولا دوران
 الجنازة ولو على القبر الثاني يوم يصلي على الميت على قبره
 يوما وليلة حسب القاموس يجوز ان يصلي هذه في كل وقت لم
 يتحقق وقت الجنازة الرابع لو حفر جنازة في اثنا والصلوة
 تحب الامام في الامام على الاولى والاستيفان على الثانية وفي
 ابتداء الصلوة عليهما وسنهما فمنها صلوة الاستسقاء وبني تحب
 مع الحديث وكيفية كصلوة العبد والقنوت بصلوة الرحمة وتؤمر
 الميا والفضل ذلك الادعية الماثورة واما المذروب صوم
 النسر ثلثا والخروج في الثالث وان يكون الاثنين والجمعة
 والاصح ربهات ثلثا على سكينته ووقار واستحقاق الشيوخ والاطفال
 والعجائز من المسلمين خاصة والتفريق بين الاطفال والاعمال
 وتصل جامعة وتحويل الامام الرواد واستقبال القبلة كبر اطله رافعا
 صوته والى اليمن مستبجا والى اليسار مهندا واستقبال النسر حاد

الدعاء ٢

وتتابع الناس والخطبة بعد الصلوة والمبالغة في التكبير
والمعاودة ان تأخرت الاجابة ~~في~~ ثمانية عشر
رمضان وفي شهر الروايات استحباب الف ركعة زيادة على الركعة
في كل ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء
اثنتي عشرة ركعة وفي العشر الاواخر في كل ليالي ثلثون وفي ليالي الايام
في كل ليلة مائة مضافة الى مائة وفي رواية يقصر على المائة
ويصلي في الجمعة أربعون بصلوة على عليه السلام وخمسة وثلاثون
وعشرون في ايام الجمعة بصلوة على عليه السلام وفي عشرين عشرون
بصلوة فاطمة ومنها صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان في الايام
مرة اجمعا بالاضاف الى الف مرة وفي الثانية بالاجم وبالاخص
مرة ومنها صلوة يوم الغدير وهي قبل الزوال بنصف ساعة
وهي ركعتان ومنها صلوة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات
ومنها صلوة ليلة المبعوث ورواها وكيفية ذلك ان يقول
فيه وبعده مذكور في كتب يخبر به وكذلك سائر النوافل فيطلب

ليلة

منها المقصود الثالث في التواتر ومخرجته الاولى في العمل الواسع
في الصلوة وهو ما عن عداوسه واشكاه العذر من اخل محرم بواجب
ابطل صلوة شرط كان او جزاء او كيفية ولو كان جاهلا بعد الجهر والافتقار
فان الجهر عذر فيها وكذا انظر لو فعل ما يجب تبركه وتطهر في النوى المقصود
والنحو والموضع المقصود والسجود على الموضع النجس مع العلم بالنجس
بالخصية والنجاسة واما السهو فان كان عن ركن وكان محله باقيا
التي به وان كان دخل في اضرعا ولمن اخل بالصيام حتى نوى او
بالنية حتى افتتح بالافتتاح حتى قراء او بالركوع حتى سجد او بالسجدة
حتى ركع وقيل ان كان في الاخيرتين من الرابعة اسقط الزيادة
واني بالغايتة ويعيد لو زاد ركوعا او سجدة عداوسه او ولو
نقص من عدد الصلوة ثم ذكر انهم ولو تكلم على الاشهر ويعيد لو
استدبر القبلة وان كان سهوا عن غير ركن فمئة ما لا يوجب
تدراكا ومنه ما يقهر معه على التدارك منه ما يترك مع سجود
السهو فالاول من نسي القراءة او الجهر او الانخفاض او الذكر

١٦
يقصر

في الركوع او الطائفة فيه او رفع الرأس منه او الطائفة فيه في الرفع
 او الذكر في السجود او السجود على الاعضاء السبعة او الطائفة فيه او رفع
 الرأس منه او الطائفة فيه في الرفع من الاولى او الطائفة فيه في الجلوس
 لتشهد الثانية من ذكر انه لا يقرأ الحمد ومعنى التوبة قراء الحمد
 واعادها او غيرها ومن ذكر قبل السجود انه لم يركع قام فركع وكذا ان
 ترك السجود او تشهد وذكر قبل ركعة فذكر ركعة ومن ذكر انه
 لم يصل على النبي قاله بعد ان يسلم فقام بها بعد تسليم والثالث
 من ذكر انه بعد الركوع انه لا تشهد او ترك سجدة فقام ذلك
 بعد تسليم وسجد للسهو والاشك من شك في عدد الثانية او
 الثالثة احاد وكذا من لم يذكر كم صلى او لم يحصل الاولين
 من الرابعة ولو شك في فعل فان كان في موضعه ابي به والتم
 ولو ذكر انه كان قد فعله استأنف صلوة ان كان ركن وقيل في
 الركوع اذا ذكر وهو ركن ارسل نفسه ومنهم من خصه بالاضربتين
 والاشبه البطلان ولو لم يرفع راسه ولو كان بعد انقائه جازي في

صلوة ركنها كان او غيره فان حصل الاولين من الركعتين
 عدوا وشك في الزيادة فان غلب شي على طئه وان تساوى
 الاحتمالان فصوره اربع ^{الف} ان يركع بين الاثنين و
 والثلاث او بين الثلاث والرابع او بين الاثنين والرابع او
 بين الاثنين والثلاث والرابع ففي الاولى بني على الاكثر ويسمى
 ثم يجتهد بركعتين جاز او بركعة فاما على روايته وفي الثاني
 كذلك وفي الثالث بركعتين من قيام وفي الرابع بركعتين
 من قيام ثم بركعتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم ولا سهو
 على من كثر سهوه ولا على من نسي في سهو ولا على الامام
 ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولو نسي في الثالثة
 تخبر في البناء ويجب سجدة سهو على من تكلم ساهيا ومن
 شك بين الرابع والخمس ومن يسلم قبل كمال الركعات وقيل
 لكل زيادة ونقصان وللقعود موضع القيام وللقيام في
 موضع قعود واما بعد تسليم على الاشهر عقبتها تشهد خفيف

سهي

سهي

وسليم ولا يجب فيها ذكر وفي رواية اكلبي انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول فيها بسم الله وبالله وصلى الله على محمد و
 آل محمد وسمعه مرة اخرى يقول بسم الله وبالله وبالله عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته والحق رفع منصب الامامة عن
 اسهوني في الصلاة **الكتاب الثاني** في القضا من اهل العلو
 عمدا اسهوا او قاتية بنوم او سكر مع بوعه وعقله واسلامه وجب
 القضا اعدا ما استثنى ولا قضا مع الابعاد المستوعب للوقت الا
 ان يدرك الظهارة والصلاة ولو ركعت وفي قضا الغائب يوم
 ما ينظر به تردد احوط القضا وترتيب القضا كالخاضر
 والنافية على الحاضرة وفي وجوب ترتيب القضا على
 الحاضرة تردد اشبه الاستحباب ولو قدم الحاضر على الغائب
 مع سعة وقتها ذكره اعادة ولا يعيد لوسهي يقول عن الحاضر
 الى الغائب لو ذكر بعد التلبس ولو تبس بنا فله ثم ذكر فريضته
 ابطاها ثم استأنف الفريضة ويقضي ما فات سفره ولو كان

قوله

حاضر

حاضر او مات حضرا تاما ولو كان مسافرا ويقضي المدة زمان
 مبرجة ومن فاته فريضته من يوم ولا يعلم بخصوصها صلى الله
 وثلاثا واربعاً ولو فاته ما لم يحضر في قضا حتى يغيب الوفا ويجب
 قضا الوافل الموقته ولو فاته بمرض لم يترك القضا و
 يسحب الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم يتمكن فكل يوم
 وبذلك بعد الثالث في الحج والنظر في الاطراف الاول
 الجماعة مسجدة في الفواضل متأكدة في التمسك ولا تجب الا في الجمعة
 والعيد مع الشرايط ولا يجمع في النافلة عداما استثنى ويدرك
 الاموم ركعة بادررك الركوع وبادراكه ركعا على تردد و
 اقل ما تنقضي بالامام وموتهم ولا يصح بين الامام والاموم
 ما يمنع المثل امددة وكذا بين الصفوف ويجوز في المرأة ولا
 ياتم لمن هو اعلى منه بما يعجزه كالبنيّة على رواية حماد و
 يجوز لو كانا على ارض محذرة ولو كان الاموم اعلى منه
 ولا يتبا عدل الاموم بالخروج عن العادة الا مع اتصال الصفوف

يخصه
 البر
 تياكده

ويكره القراءة خلف الامام في الاضحية على الاشهر وفي الجهرية
 لو سمع المأموم ولو همهمته ولو لم يسمع قراره وجب متابعتها الامام
 فلو رفع المراسم قبله باسمها اعاد ولو كان عامدا استمر ولا يعقده
 ولا بد من نية التمام ولو صلى انسان وقال كل واحد منهما كنت
 مأمورا اعدا ولو قال كنت اماما لم يعيد ولا يشترط تساوي
 الفرضين وتقيدي الفرضين بمثلته وبالمقتضى والمنفصل بمثاله بالغير
 ويستحب ان يقف الواحد عن يمين الامام والجماعة خلفه لا يتقدم
 العاري امام العاريل يجلس وسطهم بارز ابركته فوامت المرأة
 النساء تقف معاصفا ولو اتهم الرجل وقفن خلفه ولو كانت
 واحدة ويستحب ان يعيد المنفرد صلواته اذا وجد جماعة اماما
 كان او ما يؤمها وان يحض بالاول بصفها الفضلاء وان يستج
 المأموم حتى يركع الامام ان سبعة بالقراءة وان يكون القيام
 الى الصلوة ويكره ان يقف المأموم ووجهه الا مع العزو
 ان يصلي نافلة بعد الاقامة **الطرف الثاني** يعتبر في الامام

ولا يقف قدامه

الايان والعقل والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر
 ولا يؤم القاعد الغنم ولا المأجي القاري والمؤمخ اللسان
 بالتليم ولا المرأة ذكرا ولا ضنحي وصاحب المسجد والمترن الا
 اولى من غيره وكذا الرباشي واذا نشأ الائمة قدم من يجاراه
 المأموم ولو اختلفوا قدم الاخر اذا اختلفوا الا قدم هجرة فان
 خالاج وجهها وشيخ الامام ان يسمع من خلفه الشهادة وان ولو
 احدث قدم من نية ولو مات او اعنى عليه قدموا من يتم بهم
 ويكره ان يؤتم الحاضر بالماض والمنظر بالمتيم وان يستتاب
 المبوق وان يام الاجزم والابصر والمحدود بعد توليته ولا
 ومن يكرهه المأموم والاعرابي بالماجرين **الطرف الثالث**
 في الاحكام ومسلطه تسع **الاول** لو علم فسق الامام او كفره او
 حرته بعد الصلوة لم يعيد ولو كان عالما اعاد **الثاني** اذا
 فوات الركوع عند دخوله فركع جازا ان مشى راكعا ليأتي **الثالث**
 اذا كان الامام في محراب واخذ لم يصح صلوة من الى جانبه

المؤوف م

في الصف الاول **الاربع** اذا شرع في الصلاة فاحرم الامام
قطعا **الاجابة** ان خشى الفوات ولو كان في فريضة نقل يعبه
الى النقل وان لم يكن يعبه استحبابا ولو كان امام الاصل قطعها و
استأنف معه ولو كان ممن لا يعتد به استمر على حاله **الاربع**

انتم هو ما بقي السادس ما زاد ركعة المأموم يكون اول صلوة فاذا سلم الامام مستقبل هو
اذا ذكره بعد انقضاء الركوع كبر وسجد معه وكذا لو اذكره بعد السجود **السابعة** يجوز ان يسلم قبل الامام مع
فاذا سلم الامام **الاجابة** العذر او غيبة الافراد النساء يقض من وراء الرجال فوجاه
رجال تاخرت وجوبا اذا لم يكن لهم موقف **الاجابة** **الثانية**
اذا استقبل المنيق فانهت صلوة المأمومين او ما لم يسلموا
ثم نيم **الثانية** يستحب ان يكون المساجد مكتوفة والميضأة
على بابها والمنازة مع حايظها وان يقبل الداخل يمينه ويخرج
يساره ويتعامد فله ويدعو واخلاء وفارجا وكسها والسرور
فيها واعادة الاستهترام ويجوز نقض المستهترام خاصة واستعمال
التي في غيره من المساجد ويجوز زخرفتها ونقشها بالصورة
بالبطلان

يؤخر منها الى غير ما من طريق او ملك ويعاد لو اخذ او خال
النجاسة اليها غسلها فيها واخرج الحصى منها وتبوا واخرج دكره
تعلقها وان تشرف او يحل محلي ربيها داخله او يحل طريقا وكبره
منها البيع والشراء وكما بين الجانيين والنفاد الاحكام وتعرف الضوا
واقامة الحدود وانتشار الشر وعمل الصانع والنوم وزيارتها
وتعمد وفي الغمر راحة النوم والبصير وقيل القيل وكشف العورة
والبصاق فان فعلت شدة بالتراب **الاربع** في صلوة الخوف
وهي مقصورة سفر او حضر اجماعة وفراوى فاذا اصلحت
اجاعة والعذر وفي خلاف جهة الكعبة ولا يامن بوجهه ولكن
ان يقابلوا **الاجابة** بعض ويصلي مع الامام الباقون
جاز ان يصليوا صلوات ذات الرقاع وفي كفيتهما روايتان
اشهرهما رواية الكلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يصلي
الامام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتيمم ثم ياتي
بالاخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس حتى يتيمم من خلفه ثم يسلم

بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعة ويقضي الثانية حتى يتروا
 ثم ياتي الاخرى فيصلي بهم ركعتين ويجلس عقب الثالثة حتى يتم
 من خلفه ثم يسلم بهم وهل يجب اخذ السجدة فيه تردد شبهه روي
 ما لم يمنع احد واجبات الفرض وهما ما يل الاولي اذا انتهى
 الحال الى المسابقة فالصلوة بحسب الامكان واقفا او ماشيا
 او راكبا ويسجد على قلوب من سجد والا مؤميا ويسقبل القبلة با
 امكن والا فكيف الا حرام ولو لم يتمكن من الايام اقتصر على تكبيرين
 عن الثانية وثلاث عن الثانية ويقول في كل واحد سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله وسبح الله فانه يجزى عن السجود والركوع
 كل اسباب الخوف يجوز معها الفرض والتمتع الى الايام
 مع نفي الوقت والافتقار على التمتع ان خشى مع الايام ولو
 كان الخوف من او سبع او سبيل **الثاني** المخل والنوى
 يصلين بحسب الامكان اما لا يقصر احدهما عند صلوة الا في
 سفر او في خوف **الثالث** في صلوة المسافر والنظر في شروط

لغيرهم

والنظر

والقصر اما الشروط فحسب **الاول** المسافة وهي اربعة وعشرون
 ميلا والميل اربعة آلاف ذراع تقول على المشهور بين الناس
 او قدر ما البصر في الارض تقول على الوضع ولو كانت اربعة فراسخ
 والواد الرجوع ليومه قصر ولا بد من كون المسافة مقصورة فلو قصد
 ما دونها ثم قصد مثل ذلك او لم يكن له قصد فلا قصر ولو
 تبادى في السفر ولو قصد مسافة تقبها وزسماع الاذان ثم توقع
 رفعة قصر ما بين يمين شهر ما لم يوالا قامة ولو كان دون ذلك
 اتم **الثاني** ان لا يقطع السفر بغيره الا قامة فلو قطع مسافة وله
 في اثنا عشر ايام عشرة ايام اتم ولو قصد مسافة فضا عدا وله
 على راسها متر قد استوطنه القدر المذكور قصر في طريقه واتم
 في متر له واذا قصر ثم نوى الاقامة لم يعذر ولو كان في الصلوة اتم
الثالث ان يكون السفر مباحا فلا يرضخ العاصي كالمسح للحيير
 والناهي للصيرة ويقصر لو كان الصبر للحيير ولو كان للتجارة
 قبل يقصر صومه ويتم صلواته **الرابع** ان لا يكون سفره اكثر من

قصد
 منزل
 مستوطن
 الا اذا عزم في انائه

حضرة كالبندقي والبرقي والمكاري والملاح والتاجر والامير
 والاجر والرايد والبريد وضابطه لا يقسم في بلدة عشرة ايام
 ولو اقام في بلدة او غير بلدة ذلك قصر وقيل هذا يخص المكار
 فيدخل فيه الملاح والاجر ولو اقام خمسة قبل تقصير صلواته نهرا
 ويتم ليلا ويصوم شهر رمضان على روايته **الخامس** ان
 يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه او يخفي اذائه فيقصر في
 صلواته وصومه وكذا في العود من السفر على الاشهر واما القصر
 فهو غيمة الاتي احد الموطن الاربعة مكة والمدينة وجامع كوفه
 والحار فاته مخير في قصر الصلوة والاعام افضل وقيل من
 قصد الرقة فمراخ ولم يرد الرجوع يومه مخير في القصر والاعام
 ولم يثبت ولو اتم صلوة للمقصر عاذا عاد ولو كان جاهلا لم
 يعد والناسي يعيد في الوقت لامع خروجه ولو دخل وقت الصلوة
 فافرو الوقت باقى فقصر على الاشهر ولو كذا لو دخل من سفره
 اتم مع بقا الوقت ولو فات اعتبر حاله النوات لا حال

الوجوب واذا نوي السفر الاقامه في غير بلدة عشرة ايام اتم
 ولو نوي دون ذلك قصر ولو تردد قصر ما بين بينه وبين ثنتين
 يوما ثم اتم ولو صلوة ولو نوي الاقامه ثم يذله له السفر قصر ما لم
 يصلي على التمام ولو صلوة ويستحب ان يقول عقب الصلوة
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثنتين مرة خيرا
 ولو صلى المسافر خلف المقيم لم يتم واقصر على فرضه وسلم منقرا
 ويجمع المسافر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ولو لم يفر

بعد الزوال ولم يصلي التمام فضا ما سفر او حضرا
 قسما الاولى زكوة المال واركانها
 اربعة **الاول** من تجب عليه وهو كل بالغ عاقل حر مالك
 لذنب تمكن من التصرف فليبلغ يعتمر في الذنوب العشرة
 اجماعا نعم لو اخرج مال للطفل من اليد النظر على احتيايا ولو
 من الولي لا واخرج لنفسه كان الزوج مضمنا كان مملوكا وعلية الزكوة
 احتيايا ولو لم يكن مملوكا ولا وليا ضمن ولا زكوة والرجح للبيهم

استقره م

له الا ٣

٥٥ - زكاة

وفي وجوب الزكوة في غلات الطفل رواه ابن ابي ابي
وقيل يجب في مواشيهم وليس فيهم ولا يجب في الماشي
او غيره وقيل حكم الطفل والاول اصح والخبر معتبره في الاجاب
كلها وكذا الحكم من التصرف فلا يجب في مال الغائب او الم
يكن صاحبه متعلقا منه ولو عاد اعتبر لئول بعوده ولو مضى
احوال زكاه لسته استحب ولا في الدين وفي رواية الا ان يكون
صاحبه هو الذي يوفيه وزكوة القرض على المقرض ان تركه
بالحوال ولو الجربة استحب **في** يجب فيه وما يجب
يجب في الانعام الثمينة الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة و
في الغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والنخيل ولا يجب فيها
حدادها ويجب في كل ما يملك الارض مما يكال او يوزن على غير
وفي مال التجارة قولان اصحهما الاستحباب وفي الجبل الاثا
ولا يجب في غيره ذلك كالبعال والحمير والرفيق والتذكير
ما يخص في كل جنس **القول** في زكوة الانعام والنظر في الميراث

والوحي واشترط اربعة **الاول** النصب وهي في الالهي
خمس كل واحد خمس وفي كل واحد شاة فاذا بلغت ستا
وعشرين ففيها بنت في سن فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت
فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها
جزعة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا ليون فاذا بلغت احدى
وتسعين ففيها حقتان ثم ليس في الزايدة شي حتى يبلغ مائة واهدي
وعشرين ففي كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت ليون واما في البقر
فصا بان ثلثون وفيها ببيع او تبعة واربعون وفيها ستة وفي اربعين
خمس نصب اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدة وعشرين
وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيها ثلث شاة فاذا بلغت
ثلثمائة وواحدة ففيها روايتان اشهرهما ان فيها اربع شاة
حتى يبلغ اربع مائة فضا عدا ففي كل مائة شاة وما نقص
ويجب الفريضة في كل واحد من النصب ولا يتعلق بها
زاووق جهرت العادة تسمية ما لا يتعلق به الزكوة من

اي بنت اربعين
لبن وهو ما جلت
لأنها تسع
في المائة

من الابل شقها ومن البقر قصها ومن الغنم عفاها **الشرع الثاني**
 اليوم فلا تجب في المعنونة ولو في بعض احوال **الثالث** الحول
 وهو ان عشر مالا وان لم يكن ثمانية وليس حول الامهات حول
 السخال بل بعير فيها حول كما في الامهات ولو تم ما نقص عن النصاب
 في اشراك الحول استوفى حوله من عين تامه ولو ملك مالا اخر كان
 له حول باقراؤه ولو نكح النصاب قبل الحول سقط الذئب و
 ان قتل الغار ولو كان بعد الحول لم يقط **الرابع** ان لا يكون
 حواطل واما اللواحق في ابل **الاولى** انة اما خذوة في الزكوة
 اقلها الجوز من النصاب او **الاصح** من المزدوجين المذكور والاشي و
 بنت الخاض هي التي دخلت في الثمانية و بنت البهون هي التي
 دخلت في الثلثة والحقة هي التي دخلت في الاربعة والجذعة هي
 التي دخلت في الثلثة والبيع من البقر هو الذي يستكمل سنة و
 ويدخل في الثمانية والمنسبة هي التي تدخل في الثلثة ولا تؤخذ الرثا
 ولا الحرمة ولا ذوات النوار ولا بعد الاكوات ولا في الغار

الشئ
 الذي
 ذكره

من وجب عليه من الابل ولبيت عند وعنده اعلا منها سن
 و فلهما واخذوا ثلثين او عشرين درهما ويجزى البهون المذكور عن
 الخاض مع عدمها من غير جيرة ويجوز ان يدفع عما يجب في النصاب
 واما النعام وغيره من غير الجنس بالقيمة السوقية والجنس اقل
 ويملك في النعم **الثاني** ان اذ كانت النعم ماضيا لم يكلف صحيح ويجوز
 ان يدفع من غير البلد ولو كانت آفا دون **الثاني** لا تجب بين
 المتفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعتبار بالخطبة
 القول في زكوة الذئب والغنم وبشرط في الوجوب النصاب
 والحول وكونها منقوشين بسكة المعاملة وفي قدر النصاب **الاول**
 من الذئب روايان اشهرهما عشرين ديناراً ففيها عشرة قرار
 ثم كلما زاد اربعة ففيها قراران وليس فيها نقص عن اربعة زكوة
 ونصاب الفضة **الاول** ما فيها ثم فيها خمسة دراهم ثم كل ما زاد
 اربعين ففيها درهم وليس فيها نقص من اربعين زكوة والدرهم
 ستة دنانير والدينار ثمانى حبات من اشعر ويكون قدر

ولو كان عليه الاول
 دفعها ومعه ثلثين
 او عشرين درهما

السابعة

وان علوا لاولاد وان سفوا والزوجة والمملوك وتعطى باقى
 الاقارب **الرابع** ان لا يكون باسما فان زكاة غير قليلة محرمة
 عليه دون زكاة العاشى ولو قصر كسرى عن كفايته جاز ان يقبل
 الزكاة ولو من غير العاشى وقيل لا يجزى زكاة الضرورة وحل
 لمواليهم والمندوبة لا تحرم على العاشى ولا غيره والذين تحرم عليهم
 الاجبة ولد عبد المطلب واما الواحق فسا على **الاولى** يجب دفع
 الزكاة الى الامام اذا طلبها ويقبل قول المالك لو ادعى الاخر
 ولو بادى المالك الى اخرجها اجزائه وتحتب ومنها الى الامام
 ابتداء ومع فقدته الى الفقيه المأمون من الامامية لانه البصر
 بموقعها **الخامسة** يجوز ان يخص بالزكاة احد الاصناف ولو
 واحدا او قسمتها على الاصناف افضل واذا قبضها الامام
 او الفقيه برئيت زمة المالك ولو تلفت **السادسة** لو
 اوجبه متى استحب عزلها والابصار بهما **الرابعة** لو مات العبد
 المتباع من مال الزكاة ولا وارث له ورنه ارباب الزكاة و

فيه وجه اخر هذا الجود **السادس** اقل ما يعطى الفقير ما يجب في النسي
 الاول وقيل ما يجب في النسيب الاول وقيل ما يجب في الثاني
 والاول اظهر ولا حد لاكثره فخير الصدقة ما بقى غنى **السابعة**
 بكرة ان يكفى ما اخرجه في الصدقة اختيارا ولو لا بأس بعوده اليه
 بميراث وشبهة **الثامنة** اذا قبض الامام الصدقة دعى
 ولصاحبها استجابا على الاظهر **الثانية** يسقط مع غيبة الامام
 ستم النفاة والمولفة وقيل يسقط سهم السبيل وعلى ما قلناه
 لا يسقط **الثالثة** ينبغي ان تعطى زكاة الذمب والفقرة كل
 الممكنة وزكاة النعم من النعم والتوصل الى المواصله بها من
 يستحق من قبولها **الخامسة** في زكاة العظرة واركائها اربعة
الاول في من تجب عليه انما تجب على البالغ العاقل الحر النقي
 يخرجها عن نفسه وعياله من مسلم وكافر وحير وعبد صغير وكبير
 ولو حال تشرعا وتعتبر النية في ادائها وتسقط عن الكافر
 لو اسلم وهذه الشروط تعتبر عند جلال شوال فلو اسلم الكافر

او بلغ الصبي او ملك الفقير القدر المستعبر قبل الهلال وجبت الزكاة
 ولو كان بعده لم يجب وكذا لو ولد له من قبله او ملكه بعدا وينبغي
 كان يملك ما بين الهلال وصلوة العبد والفقير مندوب الي
 اخرها عن نفسه وعياله وان قبلها ومع الحايض يكره على عياله
 صاعا ثم يتصدق به على غيرهم **الثاني** في حبسها وقد عاينها
 اخرج ما كان قوتا غاليا كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز
 والاقيط واللبن وافضل ما يخرج التمر ثم الزبيب ويديه بالغت
 على قوت بلده وهي من جميع الاضاق صاعا هو تسعة ارجال
 بالعراقي وفي اللبن اربعة ارجال وفسره قوم بالمدي ولا
 تقدير في عوض الواجب بل يرجع الى قيمتها السوقية **الثالث**
 في وقتها وجب هلال شوال وتنضيق عند صلوة العبد وكجوز
 تقربها في شهر رمضان ولو من اوله ولا يجوز تاخيرها عن الصلوة
 لا العذر اولا انتظار المستحق وهي قبل صلوة العيد فطرة ولغيرها صدقة
 وقيل يجب القضاء وهو الحوط فاذا عجز لها واخر تسليم العبد لم

يعنى لو تلقت ويضمن او اخر مع امكان تسليمه ولا يجوز نقلها
 مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن ويجوز مع عدمه ولا يعنى الرابع
 في مصرفها وهو مصرف زكاة المال ويجوز ان يتولى المال كقرا
 وصرفها الى الامام او من نضبه افضل ومع التقذر الى الفقراء
 الامامية ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا ان يجتمع من لا يتبع
 له ويوجب ان يتحقق القربة ثم الجبر ان مع الاستحقاق
كتاب الخمس وهو يجب في غنائم دار الحرب
 والكنوز **والصناعات** والمعادن والغوص وارباع النخيل
 وارض النخيل اذا اشترى من مسلم وفي الحرام اذا احتلط بالحلال
 ولم يتميز ولا تجب في الكثرة حتى تبلغ قيمة عشرين دينارا او كذا اعتبر
 في المعادن على رواية الترمذي ولا في الغوص حتى تبلغ دينار او لا
 في ارباع النخيل الا انها فضل منها عن مائة السنة له ولجما
 ولا يعتبر في الباقية مقدار ويقسم الخمس سنة اقام على الاشهر
 ثلثة للامام وثلثة للبياتي والمساكين واربعة لاسفل ممن

والكنوز

والصناعات

الى عبد المطلب بالباب في الاستحقاق ممن ينسب اليه بالعام
 قولان اشبههما انه لا يستحق واهل الجوز ان يحبس به طائفة حتى الواجر
 فيه تردد والاحوط بسبب عليهم ولو متقا وما ولا يحل الحبس بل غير له
 في البيت ٣

والا مع عدم المستحق فيه ويعتبر الفقر في العقيم ولا يعتبر في البهائم بسبب ابن م
 ولا يعتبر العداوة وفي اعتبار الايمان تردد واعتباره احوط ويحسب
 بهذا الباب مسائل ما يختص به الامام من الانبياء
 عننا ٢ وهو ما ملكك من الارض بغير قتال سلمها اهلها او اخرجوا او الارض
 باد اهلها الموات التي لا يملكها احد من اهل اهل وذو النسل ايجال بسبب
 الاودية والامام وما يختص به ملوك اهل الحرب من الصواني والقطائع
 غير المخصوصة والميراث من الاوارث له وفي اختصاصه
 بالعدان تردد اشبههم ان الناس فيها شرع وقيل اذا اخرجني
 قوم بغير اذنه فغنيمة لهم الرواية مقطوعة لا يجوز
 التصرف فيما يختص به مع وجوده الا بالاذنه وفي حال الغيبة
 لا باس بالمسكن والحق الشيخ المسكن والمناجر

لله

لله

لله

يعرف الحس اليه مع وجوده وله بفضل عن كفاية الاضاف من
 نصيبهم وعليه الاقام لو اعود مع غيبته يعرف الى
 الثلثة بمحققهم وفي نسخة عليه السلام اقوال اشبهها جواز دفعه الى
 من يخرجها منهم من الحس مع كفايتهم على وجه التمه لا غير
 وهو يستدعي بيان امور

الاصناف ٣

الصوم وهو الكف وهو عن المفطرات مع النية ويكفي في شهر
 الصوم نية القربة وفي غيره يقتصر الى التيقن وفي النذر المعين
 تردد وقتها وليلا ويجوز تجديده في شهر رمضان الى الزوال
 وكذا في القضاء ثم يموت وقتها وفي وقتها للمذوب وانها
 احدها مصادات الواجب وقبل يجوز تقديم نية من شهر رمضان
 على الهلال وتجزي فيه نية واحدة ويصام يوم الثلثين من شعبان
 بنية الذب ولو اتفق من رمضان اجزاء فلو صام بنية الواجب
 لم يجز وكذا الورود بنية والشيخ قول اخر ولو اصح بنية الافطار
 فبان من شهر رمضان جرد نية الواجب بالمرأى الشمس واخر

التعيين

نزول

الاصناف ٣

الاشارة
الاولى

ولو كان بعد الزوال امسك واجبا وقضاه فيما يليك
الصائم ثم عنه وفيه مقصدان يجب الامساك عن شئ من الاكل والشرب
المعتاد وغيره والجماع قبل او بعد اعلی الشهور وفي افساد الصوم
بوطي الطعام ترداد وان حرّم وكذا في الموطوء والاشتماء والاصابة
الغبار الغليظ الى الخلق متغيرا والبقر على الجلبة حتى يطلع الفجر معاودة
النوم جنبا والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام والارتعاس
في الزمار وقل بكبره وفي السقوط ومضغ العلك ترداد اشهره الكعبة
وفي الحقة قولان اشبهها النحر لم بالايح والذي يطل الصوم اما بطله
الطائفة عمد اختيارا ولا يغسل بطن فائم ومضغ الطعام للصبي وزيق وضبط
ما لا يتعدى الى الخلق ولا يستنقع الرجل في الماء والواك في الصوم
مستحب ولو بالربط وكبره مباشرة النار فقبلا ولك وطاعة
والاكتمال بالجوهر فانيه مكروها وضرب الدم المضغ ودق
الحام كذا كذا وشتم الرباحين ويا كبر في الرخص والاصقان بالحي
ول النوب على الحيد وجلس المرأة في المار فيما تبت

المقصد الثاني

على ذلك وفيه مسائل الاولى يجب الكفارة للقضاء بشهر الاكل
والشرب والجماع قبل او بعد اعلی الاظهر وانما بالامانة والامانة
والاصابة الغبار الغليظ الى الخلق متغيرا وفي الكذب على الله
رسوله والائمة عليهم السلام والارتعاس قولان اشبهها انه لا كفارة
وفي تعذر البقاء على الجلبة الى الفجر روايتان اشهرهما الوجوب وكذا
لونا مغيرا وللغسل حتى يطلع الفجر الكفارة عن رقبته او
صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقيل هي مرتبة وفي
رواية يجب عن الاقفا ربا المحرم كفارة الجمع لا
نجب الكفارة في شئ من الصيام عدا ما شهر رمضان وتخطي المعين والندم
وقضاء شهر رمضان بعد الزوال والا عكاف على وجه
من اجنب وتام تأويا للغسل حتى طلوع الفجر فلا قضاء ولا كفارة
ولو انبت ثم تام ثانيا فعليه القضاء ولو انبت ثم تام ثانيا قال
الشيخ عليه القضاء والكفارة يجب القضاء ودون الكفارة

البيان

الاشارة
الاولى
الاجابة
الاجابة
الاجابة

في الصوم الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل المفطر والفجر طلع ظانا
 بفطر الليل مع القدرة على المراعاة وكذا مع الاصل والى التحريم بخلاف الليل
 مع القدرة على مراعاته والفجر طلع وكذا لو ترك قول التحريم بالفجر لظنه
 كذبه ويكون صادقا وكذا لو اضل اليه في دخول الليل وافطروا بان كذبه
 مع القدرة على المراعاة والافطار للظلمة الموصلة ودخول الليل ولو غلب على
 ظنه دخول الليل لم يقض وتعمد التقى في الاضمار ولو ذكره لم يقض الاصل
 الا الى الحكي متعمدا لا لصحته وفي الجواب القضا بها كحكمة قول ان اشبهها
 انه لا يقض وكذا من نظر الى امرأة فامسى

مع تغاير الايام وهل يتكرر بتكرار الوطى في اليوم الواحد قبل نعيم
 والاشبه انما يتكرر ويقدر من افطر لا مستحلا مرة وثانيا فان عاد
 واحد ثلثه قبل من وطى زوجة تكررا لها لزمت كفارتان
 ويعذر لكونها ولو طأ وعشه كان على كل منهما كفارة ويفر ان
 من يصح منه الصوم ويعتبر في الرجل العقل والاسلام

والبلوغ وكذا في المرأة مع اعتبار الحمل من الحيض والتعاقب فلا
 يصح من الكافر وان وجب عليه ولا من المجنون والمنع عليه ولو
 سبق منه اليه على الاشبه فلا من الحيض والتعاقب ولو
 صادف ذلك اول جنين من النهار او اخره منه ونصح
 من الصبي المميز من المستحاضة مع فعل ما يجب عليها من
 الاعمال وتصح من المسافر في النذر المعين المشروط سقوا
 وحضر على قول مشهور وفي غشة الايام لدم المتعة وفي بدل
 البهنة لمن افاض من عرفاة قبل الغروب عامدا ولا يصح في
 واجب غير ذلك على الاظهر الا ان يكون سفوا اكثر من جنسه
 او يخرم الاقامة عشرة والصبي المميز يؤخذ بالواجب سبع سنين
 استجاب مع الطاعة ويلزم به عند البلوغ ولا يصح من المريض مع
 التضرره ويصح لو لم يتضرر ويصح في ذلك الى نفسه
 في افامه وهي اربعة واجت وندت ومكروه ومحظور فالتوا
 ستة شهر رمضان والكفارة ودم المتعة والنذر وما في منها

والاعساف على وجه وقضائه الواجب المعين اما شهر رمضان
 فالنظر في علامته وشروطه واحكامه علامته وهي روية الهلال
 فمن رآه وجب عليه صومه ولو انفرق بالروية ولو راى شيئا او
 مضى من شعبان ثلثون يوما وجب للصوم عانا ولو لم يتفق ذلك
 قبل قبيل الواحد احتياطا للصوم خاصة وقبل لا يقبل مع الصحاح الا ان
 ثق او ثلثان من خارج وقبل قبيل ثلث امدان كيف كان وهو اظهر
 ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بالعينية بعد الشفق ولا بالتوقيت
 ولا بخمسة ايام من هلال الاضحية وفي العمل بروية قبل الزوال
 تردد ومن كان بحيث لا يعلم الا هلكة يتوحي صيام شهر فان استمر
 الاشتباه اجزاه وكذا ان صادف او كان بعده ولو كان قبله
 استأنف وقت الامساك طلوع الفجر الثاني فيحل الاكل والشرب حتى
 يبتين خيطه والحجاء حتى يمتعي لطلوعه قدر الوقوع والاعتقال فود
 الافطار ذاب لحرارة المشربة ويستحب تقديم الصلوة على الافطار الا
 ان تضرعه لغيره او يكون من توقع افطاره واما شروط نقصان

شرايط الوجوب وهي ستة البلوغ وكمال العقل فلو
 بلغ الصبي او افاق المجنون او المعنى عليه لم يجب على احد اتم الصوم
 الا ما ادرت فجرة كما لا والصحة من المرض والافاقة او حكمها ولو
 زال السبب قبل الزوال ولم يتناول امك واجبا واجزاه
 ولو كان بعد الزوال او قبله وقدر تناول يمك نذبا وعليه
 القضاء والحل من الحيض والنفس في شرايط
 القضاء وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يقضى
 ما فاتة لصغر او جهون او اعمار او كفر او مرتد يقضى ما فاتة
 وكذا كل تارك عدل اربعه عامدا او ناسيا واما احكامه فقيم
 مسائل المريض اذا استمر به المرض الى رمضان
 اخر سقط القضاء على الاظهر ويتصدق عن الماضي لكل يوم
 بد ولو برار وكان في غزوة القضاء او لم يقض صام في غير
 ويقضى الاول ولا كفارة عليه ولو ترك القضاء رتها واما
 صام الحاضر ويقضى الاول وكفرت عن كل يوم منه ثلث

يقضي عن الميت كبره ما تركه من صيام بمرض وغيره مما يمكن من
 قضائه ولم يقضه ولو مات بمرضه لم يقض ولو مات عنه وجوب
 استحباب ورؤي القضا عن المسافر ولو مات في ذلك السفر
 والا على مراعات المكان ليتحقق الاستواء ولو كان وليان قضا
 بالخصص ولو تبرع بعض صح ويقضي عن المرأة ما تركته على نذر
 اذا كان الاكبر الا ان شي فلا قضا وقيل يصدق من التبرع
 عن كل يوم بحد ولو كان عليه شهران متتابعان جاز ان يقضي الاولى
 شهر او يصدق عن شهر قاضي رمضان مخير حتى يزول الظلم
 ثم يلزمه ان يقرأ بغير عذر اطعم عشرة مساكين ولو عجز صام
 ثلثة ايام من نسي غل الجابت حتى خرج شهر فامرو
 قضا الصلوة والصوم والا شبه قضا الصلوة حسب دأب بقية
 ايام الصوم فتأتي في انكسار الشد تعالى عز وجل واما الله
 من الصوم لا يجنس بعينه وقتا فان الصوم جنس من الصلوات
 ومنه ما يتحقق وقتا ولو لم يكن منها اربعة عشر صوم اول الخمس

الشمس

الشمس
الزكاة
الحج

من الشهر واول اربع من العشر الثاني واخر خمسين من عشر الاخير
 ويجوز تاخيرها مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو عجز تصدق
 عن كل يوم بحد وصوم ايام البيض ويوم الغدير ومولد النبي
 ومبعثه ولو اتى ارض ويوم عرفة لمن لم يضعفه عن اجتماع
 تحقق الهلال وصوم عاشوراء ويوم المبدأ وكل خمسة وعشرة
 واول ذي الحجة ورجب كله وشعبان كله ويستحب الا مساكين في سبعة
 مواطن المسافر اذا قدم المكة او بلدا بعينه ثم انما قامة فيه بعد الزوال
 او قبله وقد تناول وكذا المذبح اذا تبرئ وتكلم الحائض والنفساء
 والكافرة والصبي والمجنون والمعنى عليه اذا زالت احوالهم في ثلثة
 النهار ولو لم يثابروا ولا يقيم صوم الضيف من غير اذن بمصلحة
 نذبا ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الولد
 ولا المملوك من غير اذن المالك ومن صام نذبا ووج
 الى طوام فالأفضل الا فطار فالخطور صوم العشرة ايام الشهر
 لمن كان يتي وقيل الثاني في الشهر الحرام يصوم شهرين منها واما

من الشهر واول اربع من العشر الثاني واخر خمسين من عشر الاخير
 ويجوز تاخيرها مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو عجز تصدق
 عن كل يوم بحد وصوم ايام البيض ويوم الغدير ومولد النبي
 ومبعثه ولو اتى ارض ويوم عرفة لمن لم يضعفه عن اجتماع
 تحقق الهلال وصوم عاشوراء ويوم المبدأ وكل خمسة وعشرة
 واول ذي الحجة ورجب كله وشعبان كله ويستحب الا مساكين في سبعة
 مواطن المسافر اذا قدم المكة او بلدا بعينه ثم انما قامة فيه بعد الزوال
 او قبله وقد تناول وكذا المذبح اذا تبرئ وتكلم الحائض والنفساء
 والكافرة والصبي والمجنون والمعنى عليه اذا زالت احوالهم في ثلثة
 النهار ولو لم يثابروا ولا يقيم صوم الضيف من غير اذن بمصلحة
 نذبا ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الولد
 ولا المملوك من غير اذن المالك ومن صام نذبا ووج
 الى طوام فالأفضل الا فطار فالخطور صوم العشرة ايام الشهر
 لمن كان يتي وقيل الثاني في الشهر الحرام يصوم شهرين منها واما

مولاه

العديدين

دخل فيها العيد وما يام التشرىف لرواية زكاة والمستهور عموم المنع
 وصوم آخر شعبان بنية الفرض ونذر المعصية والصمت والوصال
 وهوان كحل عتوه سحوره وصوم الواجب مغرا عدا استثنى
 في اللواتي وهوسا بل المرض يلزمه الاطفاؤلا
 تكلفه لم يجزئه المافر يلزمه الاطفاؤلا ولو صام عالما بوجوه
 قضا ولو كان جاهلا لم يغفر الشروط المعصية في
 قصر الصلوة معتبر في قصر الصوم **ثبوت النية** وقيل الشرط **يشترط**
 قبل الزوال وقيل بغيره ولو وضع قبل الغروب وعلى التقديرات لا يغفر
 الا حيث يتوارى بعد ان البله الذي خرج منه او يخفى اذ انه
 اشخ وانشية اذا عجز الصديق عن كل يوم يدر من طعام
 وقيل لا يجب عليهما مع العجز ويصدقان مع المشقة وذو العطار
 يقطر ويصدق عن كل يوم يدر ثم ان يبرئ قضي والى كل
 المغرب والمرضه قليلة اللبس لهما الاطفاؤلا ويصدقان من كل
 يوم يدر **تقضيان** لا يجب صوم النافله بالشرع

مع ثلث الفرض
 الفاضل
 النافله

ويشترط في قصر

الرجوع

الحاج

فيه وكبره افطاره بعد الزوال كل ما يشترط فيه **المتابع**
 اذا افطر لعذر بني فان افطر لا بعد استأنف الاثنية مواضع
 من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن الثاني
 شبعا ومن وجب عليه صوم شهرين فصام شهرين متتابعين في ثلثه
 الايام عن مدي التمتع اذا صام يومين وكان الثالث العيد افطر
 وانما الثالث بعد ايام التشرىف ان كان بمبنى لا بمبنى لو كان
 الفاضل غيره **كثرت الاعذار** والكلام في شروطه واقسامه واحكامه
 اما الشروط فخمسة **النية** والصوم فلا يصح الا في زمان يصح صومه
 يصح منه والعقد وهو ثلثة ايام والمكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا
 يصح الا في احد المثلثين اربعة بمكة والمدينه وجامع الكوفة والبصرة
 والاقامه في موضع الاعتكاف فلو خرج البطله الا لضرورة او طائفة
 مثل شيعه جنازة لمومن او عيادة مريض او شهاده ولا يجلس
 لو خرج ولا يمشي تحت ظل ولا يصلي خارج المسجد الا بمكة والاقامه
 فهو واجب فرب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه وهو يلزم

ان

بشروطه والمنذور بان يتبرع به ولا يجب بالشروع فاذا مضى يومان
ففي وجوب الثالث قولان المروي انه يجب وقيل لو اعتكف ثلث
فمنه بالخيار وفي الزايد فان اعتكف يومين اضرين وجب الثالث
واما احكامه فمما يلحسب للمعتكف ان يشترط كالحكم
فان شرط جازله الرجوع ولا يجب القضاء ولو لم يشترط لم يفتى بوجوب
وجب الاقام على الرواية ولو عرض عارض خرج فاذا زال وجب
القضاء يحرم على المعتكف الاستمتاع بالنساء والبيع
والشرار وشتم الطيب وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت
يفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم وتجب الكفارة بالجماع
فيه مثل كفارة شهر رمضان ليدل ان او نهار او لو كان في شهرين
نهار الزمته كفارتان ولو كان بغير الجماع فوجب الكفارة في شهرين
رمضان وان وجب بالثبوت المعين لزومه الكفارة وان لم يكن
معينا او كان تبرعا فقد اطلق ريشان لزوم الكفارة ولو ضحا
ذلك بانك كان اليقين بذهبه **كتاب** **الزكاة** **باب** **الزكاة** **باب** **الزكاة**

في المقدمات والمقاصد المقدمة **المقدمة الاولى** في اسم مجموع المناكح
المؤداة في المكاة المحصورة وهو الفرض على مستطيع من الرجال
والخثاني والنساء ويجب باصل الشرع مرة وجوبا مضيقا وقد يجب
بالنذر وشبهه وبان يستيجار وبالفاد ويستحب لغاقر الشرايط كالغفر
والمكوك مع اذن المولي **الثانية** في الشرايط حجة الاسلام وهي
سنة البلوغ والعقل والحرية والراذو والراحلة والتكلم من المبر
وبدخل فيه الصحة وامكان الركوب وتخلية الشرب فلا يجب على
الصبي ولا على المجنون وبيع الاجرام من الصبي المتميز بالصبي غير المتميز
وكذا يبيع بالمجنون ولو حج بهما لم يكرهها عن الفرض وبيع الحج عن العبد
مع اذن المولي لكن لا يكرهه عن الفرض الا ان يدرك احد المولى
معتقا ومن لا راحلة له ولا زاد لو حج كان ندبا ويعيد ولو سقاه
بئله ولو له الزاد والراحلة صار مستطعا ولو حج به بعض اخوانه
اجزاه عن الفرض ولا بد من فاضل عن الزاد والراحلة يكون
حياله حتى يربح ولو استطاع فمنعه كبراً او مرضاً او عتداً

المقدمة

ففي وجوب الاستئابة قولان المروي انه يستحب ولو زال
 العذر حج ثانيا ولو مات مع العذر اجزائه النياية وفي اشهر
 الرجوع الى صفة او بضاعة قولان استنبها انه لا يشترط ولا
 يشترط في المرأة وجود محرم ويكفي ظن السلامة ومع اشترط
 اوج ماشيا او في نفقة غيره اجماع فالحج ماشيا افضل اذا
 لم يصعب عن العبادة واذا استقر الحج فاهل فقي عنه من
 اصل تركته ولو لم يخلف سوى الاجرة فقي عنه ما اقرب
 الا ما كن وقيل من عبادة مع السعة ومن وجب عليه الحج لا يحج
 بغير عا ولا يحج المرأة ندبا الا باذن زوجها ولا يشترط اذنه
 في الواجب وكذا في العدة الرجعية مسائل **المدني**

يعني ان يحج نيابة عنه اذا نذر غيره حجة الاسلام لم يبدأ ولا ولو نذر حجا مطلقا قيل
 عن حجة الاسلام ولا يحج حجة الاسلام عن النذر وقيل لا يحجزي احدهما عن الاخرى وهو شبه
المدني اذا نذر ان يحج ماشيا وجب ويقوم في موضع
 العبور فان ركب في طريقه فقي ماشيا لا خلاصه بالصفة

لأنه على كل من ركب في طريقه فقي ماشيا وان اراد

ولو حج عن مشي قبل يركب بوق بدنه وقيل يركب ولا يوق
 وقيل ان كان مطلقا توقع الكسرة وان كان معينا سنة
 سقطت الحجرة **المدني** الحالف اذا لم يركب لم يركب لم يركب
 وان اخل اعاد القول في النياية ويشترط فيه الاسلام والعقل
 وان لا يكون عليه حج واجب فلا يصح نيابة الكافر ولا نيابة مسلم
 عنه ولا عن المني لغيره الا عن الاب والانيابة المحزون ولا
 الصبي غير المميز ولا بد من نية النياية وتعيين الغيوب عنه في
 المواطن بالقصد ولا يوجب من وجب عليه الحج ولو لم يجب
 عليه جازت وان لم يكن حج ونصح نيابة المرأة عن المرأة
 والرجل ولو مات النايب بعد الاحرام ودخل الحرم
 اجزا او باق النايب بالنعق المشترط وقيل يجوز ان يعدل
 الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شترط عليه الحج على طريق
 جاز الحج بغيره ولا يجوز للنايب الاستئابة الا الاذن فلا
 يوجبه لغيره المستأجر في السنة التي استأجر لها ولو صد

الحج

قبل الاكمال استعيد من الاجرة بنسبة المتخلف ولا يلزم اجابته
 لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاق من حاضر تمكن من الطهارة
 لكن بطق فيه ولا يطاق من حاضر من الحج الوصفين ولو حمل
 ان ن وطاف به احتسب لكل منهما طواف ولو حج عن ميت
 تبرعاً برى الغنم الميت ويضمن الاجرة كفارة جنائيه في ياله
 ويتعجب ان يذكر المنوب عنه في المواطن كلها وان يعيد
 فاضل الاجرة وان يتم له لو اعوده وان يعيد الحلف حجته
 اذا استبرأ ولو كانت تجزئية وكيفية ان تنوب المرأة الصرة
 من اوصى بحج ولم يعين اجرة انصرف الي
 اجرة المثل لو اوصى بالحج عنه ولم يعين فان عرف
 التكملة رجع عنه حتى يتوفى ثلثه من التركة والا فتمصر على
 المرأة الثلثة لو اوصى ان حج عنه فخرسته بال معين فقصر
 جميع ما يمكن به الاستنجار ولو كان نصيب اكثر من ستة
 لو فصل بيد ان مال الميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان

للميت

لو مات

الوارث لا يؤم دون جازان يقطع قدر اجرة الحج الخامسة من مال
 وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة اضرحت حجة الاسلام من
 الاصل والمندورة من الثلث وفيه وجه اضر **مقدمة الثلث**
 في قول الحج وهي ثلثة تمتع وقران وافراد فالتمتع هو الذي يقدم
 عمرته امام حجة نأوبها بها التمتع ثم ينفي اضرابا الحج من مكة وهذا
 فرض من ليس من حاضري مكة وصدة من بقدر حجة ثمانية واربعين
 ميلاً من كل جانب وقيل اثنا عشر ميلاً فضاء من كل جانب ولا
 يجوز لهؤلاء العذر من التمتع والا فراد والقران الا مع الضرورة
 شروط اربعة النية ووقوعه في الشهر الحرام في شوال وهو القعدة ودخوله
 وقيل عشرة من ذوالحجة وقيل تسعة وحاصل الخلاف ان ان الحج في الزمان
 الذي يعلم ادراك المناسك فيه وماذا يلزم ان يقع فيه بعض الافعال
 الحج كالتطواف والسعي والذبح وان ياتي بالحج في عام واحد
 وان يحرم العمرة من الميقات وبالحج له من مكة وفضلها للمسلمين واقله
 مقام ابراهيم او تحت المبرأ ولو اصرم حج التمتع من غير مكة لم

الحج

لغيره



يكره لبثها في باطنها ولو نسي الاحرام ونسى العود احرم من نسيه
ولو نسيه مرة ولو دخل مكة لم يمتنع وحشي حتى يخرق الوقت جاز نقلا الى
الافراد وعتمه لمفردة بعده وكذا الى ايض وانفروضها عند
عن التحلل وانما الاحرام يمنع المحرمات بالتحريم للحرمان وانما
راحت البنية الى الحج على طريق المدينة وان كان احدا فحجت
يكره وان احرم من مكة دفع بها صوته اذا اشرف على الابواب وتكرار
الي يوم عرفه عند الزوال للحج والمعمرة بالمنع حتى يشهد بموت
مكة وبالمفردة حتى يدخل الحرم ان احرم من خارجة واذا شاع
الكعبة ان احرم من الحرم وقيل بالتحريم وهو اشبه بالسلف باليوم
عليه والاشترط ان يحل حيث حبه وان لم تكن حجة فمرة واحدة
يكره ثياب القطن وافرطها البيض واما احكامها فمما
المنع اذا طاف وسعى ثم احرم بالحج قبل التقصير ناسيا مضي في حجة
ولا شئ عليه وفي رواية عليه الدم ولو احسن عام اطلت منعته
على رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

والافراد

الامام

۱۲۱

طلوع الشمس ولو اركب عرفات قبل الغروب ولم يحن ليل المشعر
 حتى طلعت الشمس اجزاه الوقوف به ولو قبل الزوال
 ولم يدرك عرفات نهرا او دورا كمالها ولم يدرك المشعر حتى طلعت
 الشمس فقد فات الحج وقبل الصبح حجة ولو اودك قبل الزوال القبول في الوقوف
 بالمشعر والمطر في منتهى وكفيت ولو اصبحت والمقدمة مشكلا على مندوب
 ثم لم يقم في ربيعة والمعار عند الكعبة الاحمر وما قبل المغرب
 ولو اوجز المراد لغيره ولو صار الاحرام بالحج والاقراد وهو ان يحرم
 بالحج او لا من ميثاقه ثم يقضي مناسكه وعليه عمره مفردة بعد ذلك
 وهذا القسم افرادة والقران فرض حاضري مكته ولو عد لهؤلاء الى
 التمتع اعتبارا في جوازه قولان اشبه بالمنع وهو مع الاضطرار
 جائز وشروطه ثلثة النية وان يقع في الشهر الحرام وان يعقد الاحرام
 من الميقات او من دويره اهله ان كانت اقرب الى عرفات والمقارن
 كما نفرد غير انه يضم الى احرامه سياق الهدى واذ اني استحب
 اشعار ما سبقه من البدن ليقسما من اليانبة الايمن وطح

صحته بالذم ولو كانت معه بدنا دخل فيها واشترى ما يشاء
 والتقليد هو ان تعلق في رقبة فلاحص في فيه والغنم بقله لا غيره
 ويجوز للمفرد والغارث الطواف قبل المضي الى عرفات لكن
 يجزى ان التلبية عند كل طواف ليلا نكح وقيل انما يحل المفرد وقيل لا
 يحل احدهما الا بالنسبة لكن الاولى تجزى بالنسبة ويجوز للمفرد اذا
 دخل مكة العدول بالحج الى المنة لكن لا يلى بعد طوافه وسعيه
 ولو لم يبعد احدهما بطلت منتهى على رواية على رواية ولا يجوز العدول
 للقارن والى اذ ابعد فخرج على ميعات احرم منه وجوبا والمجي
 بمكة اذا اراد حجة الاسلام خرج الى ميعاته فاحرم منه ولو تعذر
 خرج الى ادنى اكل ولو تعذر احرم من مكة ولو اقام سنين
 استقل فرضه الى الافراق القران ولو كان له متران بمكة
 ونار اعتبر اقلها عليه ولو تساوبا تخير في التمتع وغيره ولا يحل
 على المفرد والقارن مدى ويختص الوجوب بالتمتع ولا يجوز
 القران بين الحج والعمرة ولا افعال احدهما على الاخر

في المواقيت وهي ستة لاهل العراق العتيق والفضل المسج وادخله
 عمرة واخره ذات عرق ولا لاهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة
 الجفة وهي ميعات اهل الشام اختيار الدين بمسلم ولا لاهل الطائفة
 قرن المنازل وميعات المتمتع لمكة وكل من كان متره اقرب
 من الميعات فميعاته متره وكل من حج على طريق اخر فميعاته
 ميعات اهلها ويجزى بالعباد من حج واحكام المواقيت
 يشترط ما لا يصح على الاحرام قبل الميعات الا
 للسافر يشترط ان يقع في الشهر الحج والعمرة المفردة في رجب من
 خشية تقضية **الثانية** لا يجاوز من الميعات الا محراما ويرجع اليه
 لو لم يحرم فان لم يمكن فلا حج له ان كان حاضرا ويحرم من موضع ان
 كان ناسيا او جاهلا او لا يريد الميعات ولو دخل مكة خرج اليه
 الميعات ومع التعذر يحرم من ادنى اكل ومع التعذر يحرم من
 مكة **الثالثة** لو نسي الاحرام حتى اكل مناسكه فالمدى انه لا تقاضا
 وفيه وجه اخر بالقضاء **المفرد الاول** في افعال الحج

وهي الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر والذبح بمنى والطواف
 وركعتاه وفي وجوب رمي الجمار والحق النقض ترد اشبه
 الوجوب ويستحب الصدقة امام التوجه وصلوة ركعتين وان بقيت
 على باب داره ويدعو ويقرأ فالحكم الكتاب امامه وعن يمينه وشماله
 وآية الكرسي كذلك وان يدعوا بكلمات الفرج وبالادعية الماثورة
 القول في الاحرام والتطهر في مقدامة وكيفية والحكامه ومقدامته كلها
 مستحبة وهي توفير شعير اسم من اول ذوالقعدة اذا اراد التمتع و
 نيكاحا انا اهل ذوالحجة وتطيف حبه وقص اطفاره والاخر من
 شربه وازالة الشعر عن حبه والطهارة بالنورة ولو كان مطليا
 اجزأ ما لم يبق خمر عيشي وما غسل ولو اكل او اشرب ليس
 ما لا يجوز له اعادة غسله استحبابا وقبل يجوز تقديم الغسل على البقاء
 لمن خاف عوزا لما روي عن جده ويجزئ غسل اول النهار ليومه
 وكذا غسل الليل ليلته ما لم يتم ولو احرم بغسل او بغية الصلوة اعادة
 وان يحرم عقيب فريضة الظهر او عقيب فريضة ولو لم يتفق تعقيب

والا

سنت ركعتين واكثر كحمان فيرمي في الاول في الحمد والصلوة في الثانية
 الحمد والحمد والصلوة فائدة الاحرام ولو في وقت الفريضة ما لم يتصدق واما
 الكيفية فتشغل الواجب والالتزام فالواجب ثلثة النية وهو ان
 يقصد بقلبه الى الجنس من الحج او العمرة والنوع من التمتع او
 غيره والصفة من واجب او غيره وحجة الاسلام او غيره ولو
 نوي نوعا نطف بغيره فالمعتبر النية التلبية
 الرابع ولا يتعقد الاحرام للمفرد والمتمتع الا بها اما القارن
 فله ان يعقدهما او بالاسرار او بالتقليد على الاظهر وصورتهما
 لكليك اللهم لك لك لا شريك لك لك وقيل يصدق الي
 ذلك ان الحمد والنعمة والمالك لك لا شريك لك لك وقيل
 مستحب ولو عقد احراما ولم يلبس لم يلزمه كفارة بما يفعله والاخر
 بخبره تحريك لسانه والاشارة بيده ليس ثوبه
 الاحرام وهما ايمان والمعتبر فالتحقيق الصلوة فيه للرجل ويجوز
 ليس القبار مع عدمها مقلوبا وفي جواز لبس الحرير للمرأة روايتان

ولا لباس بالطيبان وان كان لم يبرز الا فائز عليه ويسر
 ما يستظهر القدم كالخفين والسعل السندى فان اضطر جاز
 وقيل شق عن القدم والنسوق وهو الكذب الجذال والخلق
 وقيل هوام الجسد ويجوز نقلة ولا لباس بالقاء الفراد والحكم
 يحرم استعمال دهن فيه طيب ولا لباس باليسر لطيب مع
 الضرورة ويحرم ازالته اشعر قليلا وكثيره ولا لباس به مع
 الضرورة وتغطية الرأس للرجل دون المرأة وفيه معناه
 ان تماس ولو غطى ناسيا القاه واجبا وجود التغطية استحبابا
 وتسفر المرأة عن وجهها ويجوز ان تسدل خمارها الى الفخذ
 ويحرم تقليل المحرم وسائر ولا لباس به للمرأة وللرجل ناذلا
 ولا اضطر جاز ولو غطى عينا او امرأة اخضا بالظلال ووش
 ويحرم قص الاظفار وقطع الشجر والخيش الا ان يثبت في علكه
 ويجوز قطع الاذن وخروج الشعر والفواكه والنخل وفي الاكحال بالسواد
 والنظر في المرأة وليس اليتم وليس المرأة ما لم تن الحلي
تقشف

والنسوق

نرا بل سم
تم كجاده

قلع

والحمام

والحجامة الضرورة وذلك الجسد وليس السلاح الا مع الضرورة ولا
 اشبهها الكبرية والكرويات الاحرام في غير البياض وثباتا في
 السواد وفي الثياب الوسخة وفي المعائمة والحلي للزينة والنفاب
 للمرأة ودخول الحمام ولبينة المنادى واستعمال الدراجين ولا لباس
 الحلي الجسد والمساكن بالم يدوم مستلنان
 يدخل مكة الاحرام الا لمرضى او من ينكر كالحق والحقاش ولو
 خرج بعد احرامه ثم عاد في شيه فخرج احراما وان عاد في غيره احرام
 ثانيا احرام المرأة كاحرام الرجل الا استثنى ولا يمنعها
 الحيض من الاحرام لكن لا يقبل له ولو تركته ظنا انه لا يجوز حتى
 جاوزت الميقات رجعت الى الميقات واحرمت منه ولو دخلت
 مكة فان تعذر احرمت من ادنى الحل ولو دخلت حرم من صغرها
 القول في الوقوف بمقات والنظر في المقدمة والكعبة واللوام
 فتشغل على مذوبات تحت الفرج الى متى بعد
 صلوة الظهر من يوم التروية الا لمن يضيعف عن الزحام والامام
رواهم في ذلك

والحناء

الحمام

الا

ان

والامام السليمان والامام الجليل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

والاعلام بغير

134

حاجب: بعد کسر الفیه و هو قریب من قوله

100

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

الحمد لله

صلى ثم طواف ولو كان دون الاربع وكذا الموتر ولو دخل في السجدة فذكر
 انه لم يطف استأنف الطواف ثم استأنف السجدة ولو ذكر انه طاف ولم
 يتم قطع السجدة واتم الطواف ثم تم السجدة ومنه هذا الوقوف عند الحجر
 واستأنف وتقبل فان لم يقدر ان يعبده ولو كان مقطوعه فوضع القطع
 ولو لم يكن له اشار به انه وان يقصد في مشيه ويذكر الله سبحانه في طوافه
 ويعلمه المستحار وهو مستحار للباب من وراء الكعبة ويسقط يد به وفده
 على صاطفه ويصنع بطنه به ويذكر ذنوبه ولو جازر المستحار ربيع والتميم
 وكذا يصح الاركان واكد لا ركن الحجر والبيان ويتطحن ثلاث مائة
 ستمائة طواف فان لم يتمكن جعل الحرة اشواطاً ويقدر في ركني الطواف
 بالحجر والصخرة الاولى وبالحجر في الثانية وكبره الكلام فيه غير الدعاء
 والقرآن **والاعراف** ثمانية الطواف ركن تركه عام البطل ولو كان
 ثمانية به ولو تعدد العود استأنف فيه وفي رواية ان كان على وجه
 جهالة اعادة عليه بدته من شك في عدده بعد الاضحية
 فلا اعادة عليه ولو كان في اثمانية وكان بين السبعة وما زاد قطع ولا

بحد

يعلم

حجته

كتاب الحج
 ٥

الاعراف

اول

لا

اش

ح

اعادة عليه ولو كان في السبعين اعادة في العريضة وبنى على الاقل في الدنيا
 ولو جاز في الدنيا من وذكر قبل الركن قطع ولم يعيد ولو ذكر
 انه لم يطف اعادة طواف العريضة وصلاية ولا يعيد طواف السابعة
 ويعيد صلواته استحباً ولو نسي طواف الزيادة حتى رجع الى اهله وواقع
 اعادة واتي به ومع التعداد يستحب فيه وفي الكفارة تروا شبهة انها
 لا تجب الا مع الذكر ولو نسي طواف الف استأنف ولو مات قضاه
 الاولى من طواف فلا فصل له لتجمل في السجدة ولا يجوز تأخيرها
 الى غداة لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجة وسعة على الوقوف
 وقضائها المناكحت الا المرأة تحذف الحيض او عريضة او اتم فحجها
 تقديم طواف الف مع الضرورة واثبات اشهرها الجواز ويجوز
 للقارن والمفرد تقديم الطواف اختياراً او لا يجوز تقديم طواف النساء
 للمتمتع ولا غيره ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض ولا يقدم
 على السجدة ولو قدم عليه ساهى لم يعيد قبل لا يجوز الطواف
 وعليه بطلان واكد استهتبه اشبهه بالركن السبعة

اش

الربيع

الحج

الاسير

الحج

كل محرم بمنزلة طواف النساء رجل كان او امرأة او عبدا او حرة
 في العمرة المتعص بها فمن نذر ان يطوف بها رجع قبل يجب
 عليه طوافان وروي ذلك في العمرة نذرت وقبل لا يتعقد لانه لا يتعقد
 بصورة النذور في السعي والنظر في مقدمته وكيفية والحكامه
 المقدمة فمذوبات عشرة الطهارة واستلام الحجر وشرب من زمزم
 والاغتسال من الدلو المعامل للحج والخروج من باب الصفا وعود
 الصفا واستقبال ركن الحجر والكثير والتبديل بين الدعاء بالمشاور
 ففيها الواجب والندب فالواجب اربعة التيمم و
 البداة بالصفا والختم بالمروة والسعي سبعة بعد ذهابه شوطا وعودة اخر
 والندوب اربعة المشي فطر فيه والاسراع ما بين المنارة الى ذقاق
 العطار من ولوسني المرولة ترجع الفتح في وتذكرت والدعاء وان
 يسعي ماشي ويجوز الجلوس في ضلاله للرأفة واما الاحكام فاربعة
 السعي ركن يبطل الحج بتركه عمدا ولا يبطل سهوا وبعده لتذكره فان نذر
 استناب فيه يبطل السعي بالزيادة عمدا ولا يبطل سهوا

الطواف
العمرة
الندب

للعق

الالتفات

الاول

الثاني

ومن يتقن عدد الاشواط وشك فيما يدره فان كان في المفرد على الصفا
 اعادة ولو كان على المروة لم يعد وبالعكس لو كان سحبة زوجا ولو لم يحصل
 العدد اعادة ولو يتقن النقصان اية به لو قطع سعيه
 رصولة او الحاجة او لتذكرت ركعتي الطواف او غير ذلك اتم ولو كان
 شوطا لوطن اقام سعيه فاحل وواقع امله او قلم اخطاه
 ثم ذكر انه نسي شوطا اتم وفي بعض الروايات بمنزلة دم بقرة
 في الاحكام المني بعد العود وجب البيت مني ليلته حتى عشر والثاني عشر
 فلو بات بغيرة كان عليه ثمان الا ان يبيت بكة متشاغلا بالجمعة
 ولو كان ممن يجب عليه البيت الليالي الثلث لزمه ثلث شباه و
 حذر البيت ان يكون بها ليلا حتى يجاوز نصف الليل وقبل لا يدخل مكة
 حتى يطلع النجم ويجب رمي الجمار في الايام التي يقيم بها كل جمعة سبع
 حصية مرتبا بيدا بالاولى ثم على الوسطى ثم الحجر العقبه ويحصل
 الترتيب بالربع جرات ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها
 ولوسني رمي يوم قضاه من الغد مرتبا ويستحب ان يكون بالاشم

الشد

الوقت

القول

الحادي

الشد

ولونكس اعداد على
الوسطى وحجرة العقبه

فذوقه وما يؤمن به بعد الزوال ولا يجوز الري ليل الا لغز كالحق ايف
 والرحمة والعبد ويرى عن المعذور كالمريض ولو نسي حجرة وهو
 موضعا ربي على كل حجرة دور مبرها عن يسارها مستقبل القبلة وقف
 واعيا على حجرة العقبه فانه يستدبر القبلة ويرمى بها عن يمينها ولا
 يقف ولو نسي الري حتى دخل مكة رجع وتراكت ولو خرج فلا يخرج ولو
 حج في الغابل استحباب القضاء ولو استناب جاز ويستحب الاقامه بمكة
 ايام اشرف ويجوز النحر في الاول وهو ان يذبح من ذي الحجة
 لمن اتقى الصيد والسيوف وان شاد في الثاني وهو ان يذبح من ذي الحجة
 لم يقف بيمين عليه الاقامه الى النحر الاخير وكذا لو غربت الشمس ليل الا
 عشر ومن نحر في الاول لا ينفر الا بعد الزوال وفي الاخير يجوز قبله ويستحب
 الاقامه ان يحط به عليهم ذاك والتكبير معنى مستحب وقيل يجب ومن
 قضى من مسكه فله الحجرة يقطعها الى مكة والا فضل العود ولو ابعث
 ودخل الكعبة خضوعا للضرورة مع عوده يستحب الصلوة في زوايا
 الكعبة وعلى الرخامة الحرم الطواف بالبيت والسلام الا كان

وصلاة ويجب الوقوف عند كل حجرة واسرعت الى القبلة

والمجا

والمستحب والشرب من زمزم والخروج من باب الحنطين
 والدعاء والسجود مستقبل القبلة والدعاء والصدقة بغير شريطة
 بدوهم ومن المستحب الحصى والنزول بالمعتمر على طريق
 المدينة وصلوة ركعتين نحو العزم على العود ومن **المكروه**
 المجاورة بمكة والحج على الابل الحلاله ومنع دور مكة من السكنى
 ان يرفع يدا فوق الكعبة والطواف للمجاورة بمكة افضل من
 الصلوة والمقيم بالكعبة الطواف اربعين **من احدث**
 وتجا الى الحرم لم يمس عليه المطعم والمشرب لغيره ولو احدث في
 الحرم قول بما يقتضيه جبايته لو ترك الحاج زيارة
 النبي عليه السلام اجرة على ذلك وان كانت نذرا لانه جفا
 للمدينة حرم وحده من حابر الى وعره لم يعضد شجرة ولا باس بصيده
 الا ما صيد بين الحرمين يستحب الغسل لدخولها وزيارة
 النبي صلى الله عليه وآله استحبها مؤكدا وزيارة فاطمة عليها السلام
 من الروضة والائمة عليهم السلام باليقين والصلوة بين القبر

التحقيب

الا

حد ثمانية ولا تغير
 وضيق عليه

الش

سل

والشهر وهو الروضة وان مضى بها الاربعاء ويومان بعده حتى
 عند ان يصلي ليلة الاربعاء الخ اسطوانة التي على مقام الرسول صلوات
 ابي لهب و ليلة الخبي اسطوانة والصلوة في المساجد واثبات قبول الشهادة انصوا
 عند اسطوانة ٢٢ قبر خزيمة
 في العمرة واجبة في العمرة على كل
 مكلف باشرائط المعينة في الحج وقد تجب بالنذر وشهر ولا يستأجر
 والافساد والقوات وبدخول مكة عدل من يتكرر والمرضى وانما
 ثمانية التنية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي وطواف
 النساء وركعتاه والتقصير او الحلق ويصح في جميع ايام السنة وفضلها
 رجب ومن احرم بها في الحج ودخل مكة جاز ان يتوب بها التمتع و
 يترمه الدم ويصح الاتباع اذا كان بين العمرةين شهر وقيل
 عشرة ايام وقيل لا يكون في السنة الا عمرة واحدة ولم يجدوا علم الله
 فيها تكرار التمتع بها تجزي عن المفرة وتترم من ليس من حاضري
 مسجد الحرام ولا يصح الا في اشهر الحج وتعين فيها التقصير ولو حلق
 قبل الترمية شاة وليس فيها طواف التاء واذا دخل مكة متمنكا كره

في شهر رجب
 في شهر رجب
 في شهر رجب
 في شهر رجب

لا يخرج لانه غير منقطع بالحج ولو خرج وعاد في شهره فلا يخرج
 وكذا الواحرم بالحج وخرج بحيث اذا قرب او قوف على عدل
 الى محرفات ولو خرج لا كذلك وعاد في غير الشهر جبر وعرة وجوا
 وتتمتع بالاحيرة دون الاوليا في الواجب و
 في ثلثة في الاحصاء والمصدود من شهر العدد والصد ٢
 فاذا تمسك بالاحرام قد تخرم يداه وتخل من كل شئ احرم منه و
 يتحقق الصد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة او الموقنين بحيث
 لا طريق غير موضع الصد وكان لكن لا تقصر ولا يقطع الحج الواجب
 مع الصد ويسقط المندوب وفي وجوب الهدي على المصدود
 قولان اشبهما الوجوب فلا يصح التحلل الا بالهدي ونية التحلل
 وهل يقطع الهدي لو شرط تحريمه حيث حبس فيه قولان اظهرهما
 انه لا يقطع وفائدة الاشتراط جواز التحلل من غير نية وفي اجزاء
 هدي السباق عن هدي التحلل قولان اشبهما انه يجزي واليحيث
 في المعتمر اذا احصى من مكة كاليحيث في الحاج والمصدور هو الذي

المصدور هو الذي

ينعى المرض فهو يبعث عليه لو لم يكن ساق فلو ساق اقتصر على مري
 الساق ولا يلحق حتى يبلغ محله هو معنى ان كان حاصيا ومكة ان كان محمرا
 فماتت بغيره ويحل من كل شيء الا من النساء حتى يحل في المقابل ان كان
 واجبا او يطاف عنه للنساء ان كان نذرا وان بان ان مري لم يبرح
 لم يبطل محله وينجز في المقابل وهل عليك الوجه لا ولو احصر فبعث
 ثم زال العارض الحق فان ادرك احد الموقعين صح حج وان فاته
 تحلل بعمره ويقضي الحج ان كان واجبا والاندبا والمعتبر بقضي عمره
 عند زوال المانع وقيل في شهر الداخل وقيل لو احصر القارن
 حج في المقابل قارنا وهو على الانفصل الا ان يكون القارن متعينا بوجه
 وروي استحباب بعث البدني والمواعدة لا شارة وتقليده واجتناب
 ما يجنبه المحرم وقت المواعدة حتى يبلغ محله ولا ينبغي لكن لو اتى مما يجفر
 له المحرم استحبابا في الصيد وهو الحيوان المحلل للمسح ولا
 يحرم صيد البحر وهو ما عيش ويفرخ فيه ولا له حاج الحبشي ولا باكي
 يقبل الحية والعقرب والغارة وروي الغراب والجداة والكفارة

صح ٢

يكفر

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

الشيخ

في مثل سبع وروي في الاستسكيش اذا لم يردده وفيه ضعف
 والكفارة في مثل الزبور خطا وفي قنطرة عند الصلوة شيء من الطلوع
 ويجوز شرار القاري والدياسي واخراجها من مكة لا يجزها ٢
 وانما يحرم على المحرم صيد البر وينقسم قسمين
 لكفارة بدل على الخصوص وهو خمسة
 قتلها بدنة فان لم يجد فض شمن البدنة على البر واظم ستمين
 مكنت لكل مكين بدنة ولا يلزم ما زاد عن ستمين ولا ما زاد
 عن قيمتها فان لم يجد صام عن كل بدنة يوما فان عجز صام
 ثمانية عشر يوما في بقرة الوحش بقرة اهلية فان
 لم يجد اطعم ثنتين مكنت لكل مكين ثنتين ولو كانت قيمة البقرة
 اقل اقتصر على قيمتها وان لم يجد صام عن كل مكين يوما فان
 عجز شحط صام ثلثة ايام والابدال في الاقام الثلثة على التخيير
 وقيل على الترتيب وهو الاظهر وفي الثعلب والارنب شاة وقيل
 البديل فيها كالنبي الرابع في بيض النعام اذا انحدر

الا
 وفي

ان

مدين
 تسعة ايام وكلها الحكم
 فخر الحار الوحش على
 الا شاة الثالث
 النعبي وفيه شاة فان
 لم يجد فض شمن انة
 على البر واظم عشرة
 مكين كل مكين
 مدين ولو قصر
 نفسها اقتصر عليها

فان لم يجد
 فان لم يجد
 فان لم يجد

منه ما كان

فلكل ^٢ الفرح لكل بيضة وكبرة وان لم تحرك ارجل النحلة فما ابل انما

بعد البيض فما نفع كان مديا لبيت فان عجز فعن كل بيضة شاة

فان عجز اطم عشرة ساكنين فان عجز صام ثلثة ايام

في بعض القطا طوي القبع اذا حرك الفرح من صغار الغنم وفي رواية

عن البيهقي في من الغنم وهو لم تحرك ارجل النحلة فخره الغنم

في ثلث بعد البيض فما نفع كان مديا ولو عجز كان فيه ماني

بيض النعام ما لا بد له فدية وهو تحته النعام وهو كل

طائر تميمي ولقب المارة قيل كل مطوق ويغرم الحرم في قتل

الواحد شاة وفي فرجها حمل وفي بيضها درهم وعلى الحمل فيها

درهم وفي فرجها نصف درهم وفي بيضها ربع درهم ولو كان

حر ما في الحرم اجتمع عليه الامران ويستوي عليه الا على وحمام

الحرم غير ان حمام الحرم يشترى بقبضته علف للحامة وفي القطا

حمل قدر فطيم ورعى الشجر وكذا في الدراج وشبهها وفي رواية دم

وفي الضب جدى وكذا في القنطرة واليربوع وفي العصفور

لو كان

منه ما كان

الشيخ

بدر

الشيخ

الشيخ

مد من الطعام وكذا في القبرة فالصعوة وفي الجراد كف من طعام

وكذا في القنطرة يلقها عن جسده وكذا قيل في قنطرة القطا ولو كان

الجراد كثير اقدم شاة ولو لم يكن اتحرز منه فلا اثم ولا كفارة و

اسباب الضمان اما مباشرة واما امساك واما تسبب اما مباشرة

فمن قتل صيدا ضمنه ولو اكله او شيا منه لزمه فدا اخر وكذا لو اكل

ما ذبح في الحل ولو ذبح في الحل ولو اصابه ولو لم يوش فيه فلا فدية ولو خربه

او كسر رجله او يده وراه سوياء ربع الفداء ولو جهل حاله فخذ الكفا

فيل وكذا لو لم يعلم حاله اترفه اثم لا وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته

وفي كل واحد الغزال ربع وفي المستند ضعف ولو اشترك جماعة في

قتله لزم كل واحد منهم فداء ولو ضرب بطير على الارض وقتله لزم

ثلث قيمته وقال الشيخ دم وقيمته ولو شرب لبن طيبه ولزمه

دم وقيمة اللبن واما اليد فاذا احرم ومعه صيد زال عنه ملكه و

وجب ارساله ولو تلف قبل الارسال ضمنه ولو كان الصيد ناسيا

منه لم يخرج عن ملكه ولو امسكه محرم في الحل محله ذبحه مثله لزم كل

منه فادار ولو كان احدهما محلا ضمنه الحرم وما يصيد الحرم في الحلال
 لا يحرم على المحل واما التسبب فاذا اطلق على حمام او فرخ او
 ضمن بالاعتقاد والحامة شاة والفرخ بكل البعوضة بدم ولو
 اطلق بقتل احدهما عن الحامة بدم والفرخ بنصف البعوضة
 بدم ويشترط الشئ مع الاعتقاد الهلاك وقيل اذا انقرض حمام الحرم
 ولم يعد فمن كل طير شاة ولو عاد فمن الجمع شاة ولو بقي ثمان
 فاصاب احدهما ضمن كل واحد منهما فداء ولو اوقد جماعة ناراً
 فاحترق فيها حمامة او شيهما لم يمس فداء ولو قصدوا ذلك لئلا
 كل واحد فداء ولو قصدوا ذلك لئلا كل واحد فداء ولو دل على
 صيد او عري كلبه فقتل ضمنه ومن احكام الصيد مسائل
 ما يلزم الحرم في الحلال والمحل في الحرم بقتل على الحرم في الحرم ما لم يمتنع
 بدنة يضمن الصيد بقتل عدو او سب وجملا او اذكر
 الخطا واما ضمن ولو كثر عدوا ففي خانه في الثانية واما في
 اشهرها انه لا يضمن لو اشترى محل يضمن نعم الحرم

في الصيد
 في الحرم

لا يضمن

لا يضمن

لا يضمن

فأكلة الحرم ضمن على كل بعوضة شاة وضمن المحل كل بعوضة وضمن
 لا يملك الحرم صيدا معه ويملكه ليس معه لو اضطر الى
 الاكل الصيد والمينة فيه قولان اشهرهما باكل الصيد وبغذيه وقيل
 ان لم يملكه الفداء اكل المينة لو كان الصيد مملوكا فداء
 لما ملك ولو لم يكن مملوكا تصدق به وحام الحرم يشتري بقتله علفا للمنة
 ما يلزم الحرم بذلك او شجرة يبنى لو كان حيا ولو
 كان معتقرا يملكه من اصاب صيدا فاداره شاة فان
 لم يجد اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج والعمرة
 الباب صيد الحرم وهو ما يبرئ من قتل فيه صيد الحرم فمذنبه ولو
 كان محلا ومل يحرم وهو ينام الحرم الاشهر الكراية
 ولو احاط به دخل الحرم ومات لم يضمن على اشهر الروايتين
 بكثرة الصيد بين البرية والحرم ويستحب الصدقة بشئ لو كسر قرنة
 او قفا عينه والصيد المربوط في الحلال يحرم اهراجه لو دخل الحرم
 ويضمن المحل لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحلال وكذا لو رماه

الحرم

الحرم

الحرم

الحرم

الحرم

من الحل فقتله في الحرم ولو كان الصيد على غصن في الحل و
 اصله في الحرم ضمنه القاتل ومن ادخل الحرم صيدا وجب
 عليه ارساله ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اضرجه فقتل
 قبل الارسال ولو كان طائرا مقصودا حفظ حتى يحل ريشه
 ثم ارساله وفي تحريم حمام الحرم في الحل ترد الاشبه الكراميه
 ومن نفق ريشه من حمام الحرم فعليه صدقة يسلمها بملك
 الصيد ولا يخرج من الصيد في الحرم ميتة ولا باس بما يذبح
 الحل في الحل وهل يملك الحل صيدا في الحرم الاشبه انه يملك
 ويجب ارسال ما يكون معه في باقي المخطورات
 وهي تسعة الاستمتاع بالنساء ومن جامع ومعه قبل احد الفرس
 قبل او دبرا احدا عاليا بالتحريم المجهول ولزمه بدنة والحج من
 قابل فرضا كان حجه او نسفا وهل الثانية عقوبة قبل نعم والا
 فرضه وقيل الاولى فاسدة والثانية فرضه والاولى هو الاولى
 عنها ولو اكرهت وهي محرمة حل بغيرها لكفارة ولا حج عليهما في

الثالث

المروى

الاول

القاتل ولو طأ وعنه لزمها يلزمه ولم يحل عنها الكفارة وعليها
 الاضراق اذا وصل موضع الخطيئة حتى يقضي المنسك ومناه
 ان لا يحل الا مع الثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشعر
 عالم يلزمه الحج من قابل وبصيرة بدنة ولو استمنى بيده لزمه بدنة
 حسب وفي رواية الحج من قابل ولو جامع امته المحرمة باذنه
 محلا لزمه بدنة او بقرة او شاة ولو كان معتمرا فاشاة او
 صيام ولو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان عجز فقرة
 او شاة ولو طاف من طواف النساء خمسة اشواط ثم وادى
 لم يلزمه الكفارة وادى طوافه وقيل يكفي في البناء مجاوزة
 النصف ولو عقد المحرم للمحرم على امرأة فدخل فعلى كل واحد
 كفارة وكذا لو كان العاقل محلا على رواية سماعة ومن جامع
 في احرام العمرة قبل السعي فعليه بدنة وقضى العمرة ولو امنى
 بنظره الي غير اهله فبدنة ان كان موسرا وبقرة ان كان
 متوسطا وشاة ان كان متقصرا ولو نظر الى امراته لم يلزمه

معصرا

ثلاثة ايام

فد

معصرا

بشي الا ان خيظ الربا شهوة فيمنع عليه بدنه ولو مشى شهوة
 فشاة امي او لم يمين ولو قبلها شهوة كان عليه جزو وكذا
 لو امي عن طاعة ولو كان عن شمع على جامع واستماع الي كلام
 امرأة من غير نظر لم يلزم شي والطيب ويلزم باستعماله شاة
 صبا واطلا وخنجر او في الطعام ولا باس مخلوق الكعبة وان
 ما ربح الرخفران والعمد وفي كل خطير من طعام وفي يده وطيب
 شاة اذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منها في مجلس فدان
 ولو انما مفتي بالقلم فاد في طيفره فعلى المفتي شاة والخط
 يلزم به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدة في مكان وعلق
 الشعر فيه شاة او اطعام منه مسكين لكل مسكين من ان
 او عشرة لكل مسكين من او صيام ثلثة ايام فخر او مضطر
 وفي تنف الابطين شاة وفي احدها اطعام ثلثة مسكين
 ولو من حية او دابة فسقط من شجرة قصدي كيف من
 طعام ولو كان بسبب الوضوء للصلاة فلا كفارة ولا تظليل

مفت

فيه ما يراثة وكذا في تعطينة المراس ولو بالطين او الاغتاس
 او حل ما يستره والمجدال ولا كفارة فيما دون الثلث صادقا
 وفي الثلث شاة وفي المرة كذبا شاة وفي المربع بقرة و
 في الثلث بدنة وقيل في الدين الطيب شاة وكذا قيل في
 قلع النخيل سائل ثلث في قلع شجرة من الحرم ثم
 عدا ما استثنى سوى كان اصلها في الحرم او فرعها وقيل فيها بقرة
 وقيل في الصغيرة وفي الكبيرة بقرة لو كثر الوطي
 تكررت الكفارة ولو كثر اللبس فان اكله المجلس لم يتكرر وكذا
 لو تكرر الطيب ويكر مع احتكاك المجلس اذا اكل
 المحرم او لبس ما يحرم عليه لزمه قدم شاة وتسقط الكفارة عن
 الناسي والجاهل الا في الصبر على المحرم
 والنظر في امور ثلثة من يجب عليه وهو فرض
 على من استكمل شروط ثمانية البلوغ والعقل والحرية والذكورة
 وان لا يكون تها ولا مقعد ولا اعمى ولا مريضا يعجز عنه

الثلث

الادب

الاسخ

الاش

الاسرار

الاول

وانما يجب سب وجوه الامام العادل او من نصبه لذلك وجهاً
 اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يتركهم المسلمين من خشية منه على منية
 الاسلام او يكون بين قوم وبينهم عهد فبقصد الدفع عن نفسه
 في الحالين لا ينعونه الجائر ومن عجز بنفسه وقدر على الاستجابة و
 جيت وعليه القيام بما يجب عليه التائب كمنه لو استجاب موافقة
 جاز اليه والمرا بطة ارضاء والحفظ الشغور في مستحبة وكان
 الامام موقوفاً الا انها لا تمنع جهاد اهل حفظ واعلاء ما ولو عجز جاز
 ان يربط فرسه هناك ولو صغر نذر المراهطة وجبت مع وجود
 الامام وفقده وكذا لو نذر ان يصرف شيئاً الى المراهطة وان لم
 ينذره ظاهر ادولم يخف الشعة ولا يجوز صرف ذلك في غير
 من وجوه البر على الاشبه وكذا من اخذ من غيره شيئاً لم يربط
 له لم يجب عليه اعادته عليه وان وجده وجاز له المراهطة او
 وجبت
 التبعة يجب قتال من صرح على امام

فانما كل من خرج على الامام العادل

عادل هو اذا آله هو او من نصبه والى خسر عنه كبيرة وسبقت
 بقيام من فيه غشاً ما لم يستنصفه الامام على التعيين والقرار
 في حربهم كالقرار في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى
 يقتلوا او يبتلوا او من كان له نصبة اجهز على جرحهم وبيعهم
 وقتل اسيرهم ومن لا نصبة له اقتصر على تفرغ يقيم فلا يذوق يذوق
 على جرحهم ولا يقتل اسيرهم ولا يبيع مذبذبهم ولا يسترق
 ذريرتهم ولا تسارهم ولا يؤخذ اموالهم التي ليست في العسكر
 وممل يؤخذ ما حواه العسكر ما ينقل فيه قولان اظهرهما الجواز
 ويقسم كما يقسم اموال اهل الحرب اهل الكتاب
 والبحث فبين تؤخذ الجزية منه وكيفية شرائط الذمة وهي
 تؤخذ من اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس
 ويقال هؤلاء كما يقال اهل الحرب حتى يتقادوا شرائط الذمة
 فمناك ويقرون على معتقدهم ولا تؤخذ الجزية من الصبيان
 والمجانين والنساء والبله والرم على الاظهر ومن طعن منهم

الشيخ

فنقول انجزية وآية يهود المسلمين كالزنا بغيرهم والسرقة
 باموالهم ولا يظن به وبالمحرمات كشرب الخمر والزنا والحل
 المحرم والايحية والكسبية ولا يظن بولائها قوسا وان يجزى عليهم
 احكام المسلمين ويمنحون بذلك الجثث في الكنائس والمساجد
 والمسكن ولا يجوز استيفاء البيع والكفايس في بلاد الاسلام
 ونزال لو استحدثت ولا باس باكلان عاديا قبل الفتح وما

احد ثوبه في ارض الصلح ويجوز رقتها ولا يعلو الذي بنيانه فوق
 المسلم ويقرأ اتباعه من مسلم على حاله ولو ائتمهم لم يحل به ولا يجوز
 لاحد دخول المسجد الحرام ولا غيره ولو اذن له المسلم مسلمان
 يجوز اخذ الجزية من ايمان الجمرات كالحجر
 يستحق الجزية من مقام المهاجرين في الذب عن الاسلام من المسلمين
 من ليس لهم كتاب ويبدون بقبال من عليه الامع اختصاص الا بالخطر
 ولا يبدون الا بعد الدعوة الى الاسلام فان استغوا اهل جهادهم و
 يختص برعايتهم الامام او من يامرهم ويسقط الدعوة عن قول بها
 وعرضها وان اقتضت المصلحة ^{صاحبون} المهادنة جاز لكن لا يتولانا الا الامام
 او من ياذن له ويؤتم الواحد من المسلمين للواحد ويمضي ذمامه على ^{ايمان} الجزية
 ولو كان ادونهم ومن دخل شبهة الامان فهو آمن حتى يرد الي
 مأمنه ولو استندم فقتل لا يزيم فظن انهم اذ موافق دخل وجب اعادته
 الي مأمنه لتطرا الي شبهة ولا يجوز الي الغرار اذا كان العدو حلي
 الضيف او اقل الي المتمرف او متمردي فيه ولو غلب على اللين

الحمد لله

العطب على الظاهر ولو كان أكثر جاز و يجوز المجازة بكل ما يرجى به الفتح
 كعدم الحصون و دعي المباحق ولا يقض ما يملك بذلك المسلمين بينهم
 بويكده بالظاهر النادر و يحرم بالظاهر السهم و قبل بويكده ولو تفرسوا بالصيا
 و المجازين أو التفرس أو لم يكن الفتح إلا بقتلهم جاز و كذا لو تفرسوا
 بالأسارى من المسلمين ولا دية و في الكفارة قولان ولا يقتل بأجرهم
 ولو عاون الأمام الاضطراب و يحرم التمثيل بأهل الحرب و العذر و القتل
 منهم و يقتل في الأشهر الحرم من لا يرى لها ضرورة و يكف عن
 يري ضررتها و يكره القتال قبل الزوال و التبت و ان تعوق الدابة
 و المباشرة بين الصفيين إلا باذن الأمام

في التوزيع و في أربعة في القسمة الغنيمة يجب اخراج ما شرط
 الأمام أو لا كما لم يأل ثم ما يحتاج اليه الغنيمة كالجيرة كالفطر و الزكاة
 و ما يريح لمن لا قسمة له كالتسار و الكفار ثم يخرج الخمس بغير البا
 بين المتقاتلين و من حضر القتال و ان لم يقاتل حتى الطفل ولو
 ولد بغيره الجيزة قبل القسمة و كذا من ملحق بهم من المدد للراجل
 حتى كذا قال

سهم و للفارس سهمان و قيل للفارس ثلثة ولو كان معه فارس سهم
 لفارسين و دون ما زاد و كذا يقسم لوقا ملوا في السفين و ان استغوا
 من الخيل و لا يسهم لغير الخيل و يكون راكمها في الغنيمة كالمراجل و لا عبا
 يكون فارسا عند الجيزة لا بدخول المعركة و الجيش يشارك في سهمه
 و لا يشارك راكمها عسكر البلد و صالح النبر صلى الله عليه و آله لا عراب
 عن لشكر ترك المهاجرة بان يساعدوا المسلمين اذا استغفروهم
 و لا نصيب لهم في الغنيمة و لو غنم المشركون اموال المسلمين و
 ذراريهم ثم ارجعوا لم تدخل في الغنيمة و لو عرفت بعد القسمة
 فقولان استرجعوا ردوا على المالك و يرجع الغنم على الأمام
 بغيرتها مع التفريق و لا فعلى الغنيمة

في الأساوى و الأمانات منهم و الأبطال يسترقون و لا يقتلون
 و لو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر و بالأطفال و المذكور بالبالغون
 يقتلون صما ان اخذوا و الحرب قائمة ما لم يثبوا الأمام
 فخر بن خرب اعناقهم و قطع ايديهم و ارجلهم عن خلاف و

بتركهم لغيره فلو ان اخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا وكان خيرا
 بين المؤمنين والذين آمنوا بالاسلام في ولا يسلط هذا الحكم لو اسلموا ولا يقتل
 الاسير لو جرح عن المشي ولا بعد الذم له ويكره ان يصير على القتل ولا
 يجوز دفن الحرب ويحب دفن المسلم ولو اشتبهوا قبل بواقي من كان
 كما امر النبي في بدر وحكم الطفل حكم البوية فان اسلم او اسلم احد
 الحق بحكمه ولو اسلم حرب في دار الحرب حقق دمه وماله مما ينقل
 دون الغنم والارضين والمحق به والماله الا صاعه ولو اسلم
 عبدا في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه وفي اشتراط خروجه تردد
 المردوي انه يشترط في احكام الارضين كل ارض تحت
 فتوة وكانت حجة في المسلمين كافة والغنائم في الجدة لا باع
 ولا توقف ولا توتب ولا تملك على الخصوص والنظر فيها الي
 الامام ويعرف حاصلها في المصالح وما كان مواتا وقت الفتح
 فهو لامام لا يتصرف فيه الا باذنه وكل ارض فتحت صلحا
 على ان الارض لا يملكها والمجزة فيها هي لاربابها ولهم النظر

في المصالح والمفاسد
 في المصالح والمفاسد

فيها باعها الحاكم صح وانتقل عليها من الجزية الى ذمة البائع ولو
 اسلم سقط ما على ارضه ايضا لانه جزية ولو شرطت الارض للمسلمين
 كانت كالمفتوحة فتعوى والمجزة على رقابهم وكل ارض اسلم اهلها
 طوعا فتى لهم وليس عليهم سوى الزكاة في حاصلها مما يجب فيه
 الزكاة وكل ارض تركت اسلمها عمارتها فلامام تسلمها الي من
 يعمرها وعليه طسبها لاربابها وكل ارض موات سبق اليها سابق
 فاصحابها فواحق بها وان كان لها مالك فعليه طسبها
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما اوجب على الاعيان في
 شبه القولين والامر بالواجب واجب وبالمنذوب مندوب والنهي
 عن المنكر كذا واجب ولا يجب احدا ما حتى يسكن شرطها رتبة
 العلم بما يامر به معروف وما ينهى عنه منكر وان يجوز تأخير الامار
 وان لا يظهر من الفاعل اشارة الاقلاع والا يكون فيه مفعة وشكر
 بالغلب ثم بالثمن ثم بالليل ولا ينتقل الى الاثقل بالثمن يعلم
 الا الا ان يبيع الاخص ولو نال باطلها راكدا رتبة اقتصر عليه ولو

الارض

ما لم

بأنها

وان لا

كتاب المحرمات

كتاب المحرمات

كان نوع من الاعراض ولولم يغير نقل الى السان ولولم يرفع
 باليد ^{باليد} الا باليد كالضرب جازا ما لو اقتصر الى الجرح او القتل لم يحل الا
 باذن الامام وكذا المحرم ولا ينفذ الا بالامام او من نصبه وقيل يعيم
 المرسل المحرم على زوجته وولده وماله وكذا قيل يعيم الفقهاء المحرمين
 في زمان الغيبة اذا امنوا ويجب على الناس مساعدتهم ولو اضطر
 الجائر انما الى اقامته حتى جاز ما لم يكن قتلا محرما فلا يعينه ولو فيه
 الجاير ^{الجاير} اكرهه على اقصا اجتهده في تنفيذ الاحكام على الوجه الشرع
 مما استطاع فان اضطر على بالتقية ما لم يكن قتلا

وفي فصول فيها يكتب
 به والمحرّم من انواع
 الاعمال المحرمة كالخمر والمانعة
 والفسق والميتة والدم والارواح والابوال مما لا يؤكل لحمه
 وقيل بالمتن من الابوال كلها الابوال الا بل والخنزير والكلاب
 عدا كلب الصيد وفي كلب الماشية والحيطة والزرع قولان والاشياء
 النجسة الدخول لغاية الاستصحاب ^{فقد يترك} التي تترك

في نفي المبرم ولا يستصحب باليد

الآلات المحرمة كالعود والطين والزرع وما يكل العباد المبتدعة
 كالنعم والصليب والآلات القمار كالزرد والشرطي ^{الثالث}
 ما يقصد به المأدبة على المحرم سبب السلاح لاعداء الدين في
 حال الحرب وقيل مطلقا واجارة المساكن والجمولات للمحرمات
 ومع العنب لسبب خمر او الخشب لسبب صنعه ويكره مبيعته من بيعه
^{الرابع} الا ينقطع به كالمسوخ بربية كانت كالدب والفرد
 او الخمرية كالجرجي والساحف وكذا الصفادع والطافي ولا
 باس بسباع الطير والهررة والتمرد وفي بقية السباع قولان ^{بما يترك}
 يشبهها الجوار ^{الخامس} الا اعمال المحرمه كعمل صور المحرمه
 والعتاقه المغنیه لرق العرايس واذا لم يتحقق بالباطل ولم
 يدخل عليه الرجال والنوح بالباطل اما بالحق في يزدجاء المومنين
 وحفظ كتب الضلال ونسخها بغير نقص وتعلم السحر والكهانة
 والقيافة والشعيرة والقمار والغش بالخفي وتدليس الماشية
 ولا باس كبها مع عدمه وتزويج الرجل بالمرء عليه وزهره ^{فقد يترك}

المساجد والمصاحف والمعونة على الظالم واجرة الزانية

باب واجرة على قدر الواجب من تغيب الاموات

وكفنيهم وحملهم ودفنهم والبرشا في الحكم والاجرة على الصلوة بالناس

والقضا ولا باس بالزني من بيت المال وكذا على الاذان ولا

باس بالاجرة على عقد النكاح والمكسوة اما قضايه على المحرم فالحل

كما تصرف ويبع الاكلان والطعام والرميق والصابون والديانة قصاب

وسبع ما يكن من السلاح لاهل الكفر كالتخمين والزرع واما الصنعة كالسكة

والجامة اذا شرط وضرب الفعل ولا باس بالخنانة وحفظ الجوار

واما تعطى الشهد كسب الصبيان ومن لا يجنب المحرم فحق الامانة

الاجرة على تعليم القرآن ونسخه وكسب القابلة مع الشرط ولا باس به

لو تجرد ولا باس باجرة تعليم الحكم والاداب وقد كرهه الاكثرب

باشيار اضرياني في اماكنه ان الله **باب** ست **الاول**

لا يؤخذ ما ينشر في الاحراس الا ما يعرف معه الا باجرة **باب**

لا باس بيع عظام الفيل والتما ذوات ط منها **باب** ست

لجوز

ان يشترى من السلطان الجارية ما يؤخره باسم المقاسمة واسم الزكوة

من ثم وجوب ونعم وان لم يكن مستحق له **الاربع** لو دفع اليه

بالا ليعرفه في الميول وكان منهم فلا يؤخر منه الا باذنه على الوجه

ولو اعطى عياله جاز اذا كانوا بالصفة ولو عين له لم يجز

باب جواز الظالم محرمه ان علت بعينها والا في حال

باب الولاية عن العادل جارية ورثا وجبت وعين

الجارية محرمه الا مع الخوف نعم لو يتيقن التخليص من المأم

والتمكن من الاحر بالمعروف والنهي عن المنكر استحب

ولو اكره لامع ذلك اجاب دفعا للضرورة ويغفر امره

ولو كان محمرا الى في قتل المسلم **العصم الثاني**

في البيع واذا به اما البيع فهو الايجاب والقبول اللذان

يتنقل بهما العين المملوكة من مالك الى غيره بعوض معقد

وله شروط **الاول** يشترط في المتعاقدين كمال العقل

والاختيار وان يكون البائع مالكا او وليا كالأب والجد

والسلطان

كتاب في البيع والشراء

للأب واليكم وامينيم والوصي او وكلاهما ولو باع الفضولي
فولان رهنها وقوة على الاجازة ولو باع مالا يملكه مالك كالحجر و
فضلات الانسان والحيوان والبدن لم ينعقد ولو جمع بين ما
يملك ومالا يملك في عقد كعبد وعبد غيره صح في عبده ووقف
الاخر على الاجازة اما لو باع العبد والحرة او الثاة والخمر بر صح
فيما يملك وبطل في الآخر ويقومان ثم يقوم احدهما ويستعظم من الثمن
ما قابل الفاسد **الثاني** الكيل او الوزن او العدد فلو بيع ما
يكال او يوزن او يعد لا يملك بطل ولو تغير الوزن او العدد
اعتبر ككيل واحد مما بقي بحسابه ولا يكتفي من مدة القبرة ولا المكيال
المجهول ويجوز ابتداء جرد من ثمنه بالنسبة من معلوم وان اختلف
اجزاه **الثالث** لا يتابع العين الى خسارة الامع المدة او
الوصف ولو كان بالمراد طعمها او ركنها فلا بد من اختيارها اذا لم
يغدر به له الخيار لو خرج مبيعاً ويتعين الارش لو خرج مبيعاً
بعد الاحداث فيه ولو ادعى اختياره الى افده كالجوز والبطيخ
بمقدار ما تعود به المبيع

واحد

تغذر

ولو بيع ولا يخبر فقولنا
اشبهها بالخيار

جاء

جاءت اره وثبتت الارش لو خرج مبيعاً لا المدة ويرج بالثمن
ان لم يكن لكسرة فتمت وكذا يجوز بيع المك في قارة وان لم ينفق ولا
يجوز بيع سبك الاجام لمجالاته وان غرم اليه ما يوجب منه وكذا اوصوا
الغنم مع ما في بطونها وكذا اكل واحد منها منفردا وكذا ما يخرج من
وكذا ما يفرق البعيا ويبيعه **الرابع** تقدير الثمن وجبته
فلو اشتراه بكم واحد بما فاسد باطل ويضمن المشتري لو تلف المبيع
مع قبضه ونقصانه وكذا في كل ابتداء فاسد ان كان البيع قائماً و
قول المشتري مع مئنة ويرد عليه ما رد او يفعله كتعليم الضاعة وكذا البيع
على الاشبه واذا اطلق التقدير انصرف الى نقد البلد وان عين نقد
لزم ولو اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان
تألفا وبوضع لظروف السمن والتمرها هو معنا ولا ما يرد **الخامس**
القدرة على تسليمه فلو باع الآتي منفردا لم يصح وبيع لوصم اليه شيئا
واما الاداء فالمستحب التخييم فيه والتوثيق بين المبتاعين والافاق
من استقال والشهادتان والتكبير عند الاقباع وان باعها فقصاها
كسر كذا كمنعها

القصب على الصح وكذا
الذهب في النزع ولو غرم
اليه ٢
الغسل

المبيع قائم وقول الشئ
مع يمينه ان كان ٢

والشهادة
سبعة عشر

كلاما بعد الشاهد

بالثمن فلا يصح له ان يرد خيار الرتبة وهو غيب في بيع الاعيان
 الكافرة غير غيب مدة ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف فان كان
 مؤثقا لازم والا كان للمشتري الرد وكذا لو لم يره الباع واشترى
 بالوصف كان الخيار للبايع لو كان بخلاف الصفه وساقى خيار
 العيب ان شاء الله تعالى اما الاحكام في رد الاصل الى خيار الجنس
 بالبيع دون غيره الثانية انصرف لفظ خيار الرتبة الى الخيار
 بمرتبة شروعي كان اولها بالاصل الرابع البيع ملك بالصفة مطلقا
 وقيل به بانفسه الخيار وان كان الخيار للمشتري جاز له ان يرد
 وان لم يوجب البيع على نفسه انما اذا انقضى البيع قبل قبضه
 فهو من مال بائنه وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء خيار المشتري عالم
 ينفذ وانقضى بعد ذلك كان للمشتري ان يرد الاصول لو اشترى
 ضيقه راي بعضها ووصف له سائر ما كان له الخيار فيها اجمع اذا لم
 يضمن على الوصف الفصل الرابع في رد احدى البيع وحيث
 الاول انقضى وانسيه من اتياع مطلقا فان كان حاله ان يرد فله ان يرد
 او يرد في مال غيره

انما يرد في مال غيره

شرط التاجيل مع تيقن المدة صح ولو لم يتيقن بطل وكذا لو عين اجله
 كعدم النفاذ وكذا لو قال بكذا انقضى او لم ينقذ وفي رواية لا اقل
 الثمن نسبة ولو كان الى اجلين بطل ويصح ببيع ما بعد نسبة
 قبل الاجل بزيادة ونقصان الجنس الثمن وعينه مطلقا او مطلقا
 ذلك ولو قل فاتباع من اشترى بغير جنس الثمن او الجنس من
 غيره بزيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن او نقص فيه روايتان
 اشبههما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل طوله وان ظلت ولو سيج
 بالبيع لم يجب القبض ولو قل فدفع وجب القبض ولو اتفق الباع بملك
 من غير توفيق من الباع او بغيره من الباع وكذا في طرف الباع لو كان
 سائلا ومن اتياع باجل وبيع مطلقا فله ان يرد في مال غيره
 كان للمشتري الرد او الامساك بالثمن حاله في رواية للمشتري
 من الاجل ضد مستثنى الا في اذ ابيع مائة فليست المائة
 السبعة ولو نسب الى المال فقولان اصحهما ان المائة التي من ثمنه
 اتيعة صفقه لم يخرج بعضها مائة سواء قوما او لوطا ثمن عليها وبيع
 المائة فقد اهدر

فملك

مشددة

انما يرد في مال غيره
 انما يرد في مال غيره
 انما يرد في مال غيره

في البيع والشراء

خيارنا ولو اخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المراتب ولو قدم على
 متاعا ولم يواجه البيع وحصل له الزيادة او شرا كفيه او حصل منه
 قسطا وللدلال الراية لم يخرج من ذلك مراحله وكذا الصورة كما
 قلناه في الاول ويكون للدلال الاجرة والعناية للشارع سواء كان
 في البيع او في الدلالة لانه من الاشياء التي لا يملكها غيره
 في البيع من بيع ارضه لم يملكه غيره ولا يملكه الا ان يشترط
 اذا اتبع الارض بغيره وما اعلق عليه بها فله جميعها ولو اتبع
 دارا دخل الاعلى والاسفل الا ان يشهد العادة للاعلى بالانفراد ولو
 باع نخلا مؤثرا فان ثمره للبايع الا ان يشترط وكذا لو باع نخلة مؤثرا
 دارا فاعطى على الاظهر ولو لم يشر النخلة فالنخلة للشارع في البيع
 الطلاق العقد يضمن تسليم المبيع والتمتع هو التمتع في المبيع
 وكذا فيما ينقل وقيل في التمسك هو المالك باليد وفي الحيوان هو المالك
 فله وحده تسليم المبيع من غير ان يملكه في بيعه فله المبيع اذ ارادته ولا
 يضمن بيعه لم يضمن وكذا فيما ينقل او يوزن وسواء كان المالك
 في البيع او في الدلالة او في الصورة او في الموضع او في الموضع
 او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع او في الموضع

في البيع والشراء

الطعام وقيل لحم وفي رواية لا يشترط في بيعه الا ان يوفيه ولو نقص
 للمكيل او على معصاة فان خضع الاصل فاقول قول البايع مع يمينه
 وان لم يخضه فاقول قول من يمينه وكذا القول في الموزن والمعدو
 والمذروع الرابع في الشرط ويصح فيها ما كان سائغا واطلقت
 كقصة الزرع ولا يجوز اشتراط غير المقدور كبيع الزرع على ان
 يصير سائغا ولا بأس بشرط بعتية وبيع المذوق لا يبيع غير المبيع
 ابتداءه الى ادراكه وكذا الثمرة فام لم يشترط الادارة ويصح اشتراطه
 والشرط والكفاية ولو اشترط ان لا يمتنع او لا يملك الا في قبل شرط
 دون البيع ولو شرط في الاداة ان لا يباع ولا يوهب فاطرد في الجواز ولو
 باع ارضا جربا فمقينة فنقصت فله شرا في الميراث من الفسخ والامتناع
 وفي رواية ان يفسخ او يضمن المبيع كقصة من الثمن وفي الرواية ان
 كان للبايع ارض نجبت تلك الارض لزم البايع ان يوفيه منها كجزء
 ان بيع محققين صفوة وان بيع من سلف وبيع الى سلف في العيوب
 وضمانها ما كان زائدا عن الخلقة الاصلية او ناقصة واطلاق العقد

المكيل

واحدة ٣

يقضي السادة فلو ظهر عيب باق في ثمن المشتري من الرد ولا
 ولا خيرة للبائع وليقط الرد بالبراءة من العيب ولو اجالا ولم يعلم
 به قبل العقد وبالرضا به بعده وكذا لو عيب عنده وباعه
 في المبيع خذنا كركوب الدابة والتعرف ان قل وكان قبل
 العلم بالعيب اما الارش فيقضي بالثلاثة الدلائل دون الآخرين
 ويجوز بيع العيب وان لم يكره عيبه وذكره مفسدا افضل ولو
 اشاع شيئين فصاعدا صفقة فظهر العيب في البعض فليس
 رد العيب نفوا اوله رد الجميع او الارش ولو اشترى اثنتان
 شيئا صفقة فلهما الرد بالعيب او الارش وليس لاحدهما الرد
 بالرد على الاظهر والوطى يمنع رد الالة الا من عيب الجبل ويرد معها
 نصف ثمن قيمتها وهناك يل الا في التقدمة ليس ثبت بها خيرا
 الرد ويرد معها مثل ثمنها او قيمة مع التعذر وقبل صاع من ثمنها
 الثبوت ليس عيبا نعم لو شرط البهارة فثبت سبب الثبوت كان
 له الرد ولو لم يثبت التقدمة فلان ذلك قد ذهب بالثبوت
 شر

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع

الرد في العقد المبيع

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

الرد في العقد المبيع
 رد المالك في المبيع
 او ارجعه فيه

في القدر فلو سعى زيادة حرم فقد استند ويعلم من ويا ايها المفسرون
 يجب اعادة الرباع العلم بالتحريم فان جهل صاحبه وعرف الربا
 تصدق به عنه وان عرف وجهل الربا صالح عليه وان فرط بالجلال وجهل
 المالك والقدر تصدق تحته ولو جهل التحريم كفاه الله جهله وادار
 اجناس الحروف من غير التفصيل بقدا في استنبط قولان اشبههما
 والخط واستغنى جنس واحد في الربا وكذا ما يمكنه من كالتوقي والحق
 والخبر وشجرة النخل وما يعل منها جنس واحد في الربا وكذا اثره الكرم وما
 يمكنه منها والجم تاتيه للحيوان في الماشية وما يخرج من اللبن جنس
 واحد وكذا الاذن ما يخرج منه وما لا يكل ولا وزن فيه وليس
 بربو كذا ثوب بالثوبين والعبد بالعبد وفي استنبط خلاف والاشبه
 الكراهية في ثبوت الربا في المحدث وتروى اشبهه الاثنا والوسع شئ
 كليل او زنا في هذا خرافا ولكل بلد حكمه وقيل تغيب تحريم تغافل
 وفي مع الربط بالتمروايتان اشبههما الخج وعل تشريح العدة
 في غيره كالزبيب العنب والبسر بالربط الاشبه لاول ثبوت

سواء كان جنس واحد او اثنين
 في الربا

الربا بين الوالد والولد وبين الزوج والزوجة ولا بين المملوك والمالك
 ولا بين المسلم والحر ولا يثبت عنه ومن الذي فيه روايتان
 اشهرهما انه ثبت ويباع الثوب بالنخل ولو تفاضل وكذا يكون
 بالجم ولو تفاضل وقد خلاص من الربا بان يحول مع الناقص متاع من غير
 جنس مثل درهم مد من تمر مد من او بيع احداهما سلعة لصاحبه بشئ
 الاخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب الكلام في الصرف وهو بيع
 بالثمن ونشتره فيه التفصيل في المجلس وسيل لافترقا قبله على الاشهر
 ولو قبض البعض مع فيما يقبض ولو افرقا لم يقبض مصطلحين لم تبطل ولو وكل
 احدهما في القبض فافترقا قبله بطل لو اشترى منه درهم ثم اشترى به
 زائدا قبل القبض لم يصح الثاني ولو كان له عليه زائدا فاحره ان تكونها
 الى الدرهم وساعة فقبل مع وان لم يقبض لان التقنين من واحد ولا
 يجوز التفصيل في الجنس الواحد منها ولو زنى المختلف يستوي في اعتبار
 التماثل الصحيح المكسور والمصوغ واذا كان في احداهما غش ولم يغش الآخر
 الا ان يعلم مقداره فيه فيزاد الثمن عن قدر الجور بما يقابل الغش لا يباع

قبض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
في قلوب عباده الصالحين
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم

التبليغ

لا

فصيل

فمن عداو ارب لا معلومة ولو كانت الثمرة ليقطع من اشياء
ولو يجوز بيع ثمرة النخل ثمرتها وهي الثمرة قبل ان يقطع
فولان الثمرتها المص وكذا لا يجوز بيع السبل يجب منه وهو المسمى
وفي بيع من غيره قولان اظهرهما التحريم ويجوز بيع الثمرة
وهي الخبز التي يكون في دار آخر فيتمتع بها صاحب المنزل
يجوز بيع النخل قطعاً وعلى المشتري قطع ولو اشترى فليس له ان يتركه
تركه كان له ان يطالبه باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاع منه
الثمره بزيادة عن الثمن قبل قبضه على كرايته ولو كان يبيع من ثمن
نخل تقبل احداهما بحصة صاحب الثمرة بوزن معلوم صح واذا اقر بالان
في ثمرة النخل جاز له ان يكل ما لم يبق او يقصد ولا يجوز ان يبيعها
وفي جاز ذلك في غير النخل في الزرع والخضر ترد الفصل السابع
في بيع الحيوان اذا غلب الحيوان في مدة الخيار فهو من مال البائع ولو كان
بعد القبض اذ لم يكن سبباً لا عن توطئة منه ولا يمنع الجيب الى موت ولو احدث
من الرد بالخيار واذا سوت الى مال فالله للبائع على الاظهر لم ينشأ ان يملك
بالمساقاة

الحمد لله الذي جعل العلم نورا
في قلوب عباده الصالحين
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم

وبحز ابتاع بعض الحيوان فباعه واكسبني الراس او اخله
ففي رواية السكوني يكون شرطه بغيره فبقيته ولو اشترى
في شراء الحيوان واشترى احداهم الراس او اخله جاز له ان يبيعه
ما قبله بشرط ولو قال له اشترى به انما اشترى صح وعلى كل واحد نصف
الثمن ولو قال الرخ لنا ولاخران عليك لم يبرم الشرط وفي رواية اذا اشترى
في جارية بشرط لا يترك الرخ دون اقراره جاز له ان يبيعه الى اهل بيته
وما سواه اذا اراد ان يبيعه ما اشترى به من اشترى رهاناً فغيره يبيع
شياً مثل حماره او ثوبه او غيره من اهل بيته او غيره من اهل بيته
في الميزان وعلى هذا الباب ما يمل الاول المملوك عليك فاضل
القيمة وقيل لا يملك شيئاً الثاني من اشترى عبداً مال كان ماله
والبائع الام شرط الثالث يجب على البائع استبراء الالة قبل بيعها
كيفية ان كانت ممن تحيق وخمسة واربعين يوماً ان لم تحيق ولا كانت
في سن من تحيق وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يستبراء
البائع بشرط الاستبراء غير الضورة والياضية والمستبراء اذ اتم المرأة ويجوز ان
المرأة لا يكون له بيعها

الحمد لله الذي جعل العلم نورا
في قلوب عباده الصالحين
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم
والعلم نور في قلوبهم

كتاب النكاح

عادل بن محمد

وتقبل قول العدل اذا اخبر بالاسماء والاعمال قبله حتى يعضي
لها اربعة اشهر ولو طهرها غزال لم يخل كره له ولدا وسكت لان
يؤثر له من ميراثه قطرا اربعة كره التفرقة عن الاطفال واما ما سمي
بشخص او حده بسبع سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاخ ومنهم من حرم
الاشهر اذا وطئ الشري الا انه ثم بان استحقاقها واستغناها
ولا عرقا نصف النكاح ان كان غيبا وان كانت كبرا وقبل
بغير مهراتها وعليه صحة الولد مع لو لم يقطع حيا ويرجع بالثمن وقيمة
الولد على البائع في رجوعه بالثمن ولو كان اشبهما الرجوع اليه
ابناء ما يسيء الظاهر وان كان للامام بعضه او كله ولو اشترى امه
سرقته من ارض العلم رواه على البائع واستحقاقها ثلثا ما است اربع
ولا عرقا لست الا في قيمتها على رواية سكنى النكاح وقيل عطفها
كاللفظ ولو قيل في بيع الحريم ولا تكلف المالك ان يزوجها اذا فوج
الى ما دونها لا يشترى سبعة ويعتقها ونحوه بغير المال فاشترى ابو هريرة
وفتحا مولاه ومولى الاب وورثة الام بعد العتق والحكم بغيره
اشترى

كتاب النكاح

الى

كتاب النكاح

شريح

بالي فني رواية ابن ابي عمير مصنف الحجة ورواه المعتز على مولاه رقا
ثم اى الفلقين اقام البيت كان له رقا فاني استند ضعفه وفي
الفقوى اضطراب ويناسب الاصل الحكم بمضاهاة مولاه دون
ما لم تعلم بغيره فانه اذا اشترى عبدا فذبحه البائع اليه عدينا
ليخار احد فمناه فني واحد قيل يرجع نصف الثمن ثم ان وجد غيره
والا كان الاخر منها نصفين وفي رواية ضعف ويناسب الاصل
ان يضمن الاتق ويطلب بائنا ولو اتبع عبدا من عبدين
لم يبيع وكفى الشيخ في الخلاف الجواز التام اذا وطئ احد الشريكين
الا انه سقط عنه من الماهة قابل نصيب وعبدا باني مع انقضاء الشبهة
ثم ان حملت فمقت عليه حصص الشركاء وقيل تقوم لولد الوطئ بغيره
الولد حرا وعلى الواطئ فيه حصص الشركاء منه عند المولادة لا الشبهة المولود
الماذونان اما اذا اتبع كل واحد منهما صاحب مولاه حكم للسابق ولو اشترى
سكت الطرفين وحكم للاقرب فان اتفقا بطل العقدان وفي رواية
يقوع بينهما الفصل الثامن في الصف وهو ابيد مضمون الى اجل
اشترى

قوت

اشترى

اشترى

معلوم حال حاضر او في حكمه والشرط في شروطه واحكامه ولو احق الاول
الشرط في حق الاول ودر انفس الوصف فلا يصح فلا يصح
الوصف كالم والحز والخلو ويجوز في الامتعة والميوان والمحبوب
وكل يمكن ضبطه انما قبض راس المال قبل التفوق ولو قبض
بعض الثمن ثم افترا صح في المقبوض ولو كان الثمن ديناً على السالغ
صح على الاشبه لكنه ذكره الثالث تقدير المبيع بالكيل والوزن
ولا يكفي العدد ولو كان ما بعد ولا يصح في التقبض الطين ولا في الخشب
حيث ولا في الماء وقد اشترط التقدير في الثمن وقيل على ان
الربع تعين الاجل ما يرفع احتمال الزيادة وانقصان الخس
ان يكون وجوده غالباً وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت الوقع
الثاني في احكامه وهي ما قبل الاصل لا يجوز بيع السلم قبل حلوله ويجوز
بعده وان لم يقبض على كرايته في الطعام على من هو عليه وعلى غيره
وكذا يجوز بيع نصفه ولو لم يملك ولو لم يملك ولو لم يملك
موجوده صح وكذا ان يملك بمضمون حال ولو شرط بجيل الثمن قبل
يجوز على الكرايه

بالحرم لانه مع دين دين وقيل كبره وهو الاشبه بالاول مع دنيا في ذمة
زيد دين الشتر في ذمة محرم كذا لانه مع دين دين الشتر اذ ا
وضع دون الضقة ورضي المسلم صحيح ولو اضع بالصف وجب القبول
وكذا لو اضع فوق الضقة ولانه لو اضع الشتر لانه اذ اضع رغبة المحرم
او اضع في كذا في محرمين الفسخ والصف الرابع اذ اضع من غير
غير ايسر رضى المحرم ولم يسطر حسب بقية يوم الاقاص
عقد السلف قال الشتر اذ هو معلوم فلا يسل الشتر اذ مع او
بما او عمل محلل او صفة ولو افسد في غم ونشيط اوصف بغير
بعينه قيل يصح والاشبه المنع للمهاجرة ولو شرط ثوبا من غزل امرأة
معتقة او غلة من فراج بعينه لم يقين الثالث الشتر في الواحق
فمن الاول في دين المملوك وليس له ذلك الا مع الاذن المطلق
فلو باء لم في ذمة بيعه او اذ عتق ولا يلزم المولى ولو اذن له المولى
زيد دون المملوك اذ افسد او اباعه ولو افسد فرائدا اذ افسد
يسرى في الدين والاخرى لا تسقط عن بيع ذمة المولى في الشتر
المراد بالآخر

ولو كانت المالك في الدين في تركه ولو كان في تركه ولو كان في تركه
 كما حكم ولو كان في تركه في تركه فاستند ان لم يترك المولى وان لم يترك
 العبد قبل نعم وقبل بيعه اذا عتق وهو كسب العتق في القرض وفيه
 اجر عظيم من سوية العتق ونحوه وكسب العتق على العتق فلهذا يلزم
 ولو زيادة الوصف حرم نعم لو تبرع المقتضين زيادة في العين او الوصف
 لم يحرم وتقتضيه النسب والفضة وزنا والحبوب كالنخل والتمر
 كلبا وزنا والخنزيرة وعدا ذلك الشيء المقتضى كسب العتق لا يلزم
 اشتراط الاجل فيه ولا اشتراط الحال فيه ان كان او غيره ولو عاب فوج المالك
 صاحب الدين غيبة سقطت لوى المستند من مضاة وعرضه وان كان
 موصيا به ولو لم يعرف احده في طلبة ومع الناصر قبل مضيقة به غيبة
 ولا يصح الحفارة بالدين حتى يصفى ولو ادى المالك المبلغ فلهذا
 غيبة جاز ان يقبض المبلغ عن حقه ولو ادى المبلغ في قبل مضيقة به غيبة
 غيره وهو ضيق ولو كان لاشترى دون فاستند في حصولها وما تفرقت
 منها ولو بيع الدين باقل منه لم يترك المولى ان يبيع اليه التفرقة عن الربا
 على

ولو كان المالك في الدين في تركه ولو كان في تركه ولو كان في تركه
 كما حكم ولو كان في تركه في تركه فاستند ان لم يترك المولى وان لم يترك
 العبد قبل نعم وقبل بيعه اذا عتق وهو كسب العتق في القرض وفيه
 اجر عظيم من سوية العتق ونحوه وكسب العتق على العتق فلهذا يلزم
 ولو زيادة الوصف حرم نعم لو تبرع المقتضين زيادة في العين او الوصف
 لم يحرم وتقتضيه النسب والفضة وزنا والحبوب كالنخل والتمر
 كلبا وزنا والخنزيرة وعدا ذلك الشيء المقتضى كسب العتق لا يلزم
 اشتراط الاجل فيه ولا اشتراط الحال فيه ان كان او غيره ولو عاب فوج المالك
 صاحب الدين غيبة سقطت لوى المستند من مضاة وعرضه وان كان
 موصيا به ولو لم يعرف احده في طلبة ومع الناصر قبل مضيقة به غيبة
 ولا يصح الحفارة بالدين حتى يصفى ولو ادى المالك المبلغ فلهذا
 غيبة جاز ان يقبض المبلغ عن حقه ولو ادى المبلغ في قبل مضيقة به غيبة
 غيره وهو ضيق ولو كان لاشترى دون فاستند في حصولها وما تفرقت
 منها ولو بيع الدين باقل منه لم يترك المولى ان يبيع اليه التفرقة عن الربا
 على

على تركه **اجرة الكيل** ووزان المتاع على البيع وكذا
 باع المتاع واجرة الناقه ووزان الثمن على المشتري وكذا اجرة
 مشتري المتاع ولو تبرع الواسط لم يستحق اجرة واذا جمع بين
 المتاع والسنة في جرة كل عمل على الامر به ولا يجمع بينهما لو اذن
 الدلال في سلف في ماله لم يقرض ولو اختلف في التوفيق ولا يثبت
 في القول قول الدال مع غيبة وكذا لو اختلف في القيمة **كتاب الدين**
 واركانه الربا الاول في الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن ولا بد فيه
 من الايجاب والقبول وهل يشترط الاقباض الاظهر نعم ومن شرط
 ان يكون علنا مملوكا يمكن قبضه ويبيع سوه فهو اركان او فاشا
 ولورهن مالا عليك وقف على اجارة المالك ولو كان عليك
 بعضه مضى في ملكه وهو لازم من جهة الرهن ولو شرط بيعا عند الاجل
 لم يبيع ولا بد من اجل الدابة ولا ثمرة النخل والشجر في الرهن ثم لو تجدد
 بعد الارتفاق وحل فاداة الرهن للرهن ولورهن رهنين جئين
 ثم ادى احداهما لم يجز ان يترك الباخر ولو كان له دينان وكان بهما

ولو كان المالك في الدين في تركه ولو كان في تركه ولو كان في تركه
 كما حكم ولو كان في تركه في تركه فاستند ان لم يترك المولى وان لم يترك
 العبد قبل نعم وقبل بيعه اذا عتق وهو كسب العتق في القرض وفيه
 اجر عظيم من سوية العتق ونحوه وكسب العتق على العتق فلهذا يلزم
 ولو زيادة الوصف حرم نعم لو تبرع المقتضين زيادة في العين او الوصف
 لم يحرم وتقتضيه النسب والفضة وزنا والحبوب كالنخل والتمر
 كلبا وزنا والخنزيرة وعدا ذلك الشيء المقتضى كسب العتق لا يلزم
 اشتراط الاجل فيه ولا اشتراط الحال فيه ان كان او غيره ولو عاب فوج المالك
 صاحب الدين غيبة سقطت لوى المستند من مضاة وعرضه وان كان
 موصيا به ولو لم يعرف احده في طلبة ومع الناصر قبل مضيقة به غيبة
 ولا يصح الحفارة بالدين حتى يصفى ولو ادى المالك المبلغ فلهذا
 غيبة جاز ان يقبض المبلغ عن حقه ولو ادى المبلغ في قبل مضيقة به غيبة
 غيره وهو ضيق ولو كان لاشترى دون فاستند في حصولها وما تفرقت
 منها ولو بيع الدين باقل منه لم يترك المولى ان يبيع اليه التفرقة عن الربا
 على

رهن لم يخرام كانهما ولا يدخل زرع الارض في الرهن من ثقل كان
 او خفيف وان كان في الحق بشرط ثبوت في اذنه ما كان او منفعة ولو
 رهن على مال ثم استدان آخر فبعد عليها صح الثالث في الرهن
 وبشرط فيه كمال العقل وجواز التصرف وللولي ان يرين مصلحة
 المولى عليه وليس للرهن التصرف في الرهن باجازه ولا يكتفى
 ولا ولى لانه لو فرض للبطل وفيه رواية بالجواز مجهزة ولو باجازه
 الرهن وقف على اجازة المتهن وفي ذوق العتق على اجازة
 المتهن نرد ان يشبه الجواز الرابع في المتهن وبشرط فيه كمال العقل
 وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو غفل لم
 يسقط فلو كان فيه موقوف الموكل دون الرهانة ويجوز للرهن
 ابتاع الرهن واخره من اقل من غيره باستيفاء دينه من الرهن
 سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي المست رواية اخرى ولو قصر
 الرهن فربما مع التوفيق لم يملك الرهن الغاية في بيع المتهن ولا سقط
 من ماله ما لم يتلف شيئا وتوفيق ليس التصرف
 الرهن من ماله ما لم يتلف شيئا وتوفيق ليس التصرف
 الرهن من ماله ما لم يتلف شيئا وتوفيق ليس التصرف

في الرهن من ماله ما لم يتلف شيئا وتوفيق ليس التصرف

فيه ولو تصرف من غير اذن ضمن العين والاجرة ولو كان الرهن
 راتبة قام بغيرها وتفاضا في رواتبه الطهر بركب والدين بركب
 وعلى الذي يركب ويترك السفق والمتهن استيفاء دينه من
 الرهن ان خاف حرج الدارث ولو اعترف بالرهن وادعى
 الدين ولا يثبت بالقول قول الدارث ولا خلاف ان ادعى عليه
 العلم ولو باع الرهن وقف على الاجازة ولو كان وكيل فباع بغير
 الحول صح ولو اذن الرهن في البيع قبل الحول لم يسقط
 دينه حتى يكمل المحل ببيع المثل او يبيع المثل بغير المثل
 فيتم الرهن بغيره وقيل على القيمة من حين القبض الى حين
 التسليم ولو اختلفا فالقول قول الرهن وقيل القول قول المتهن
 وهو ان يشبه الثانية لو اختلفا فيما على الرهن فالقول قول الرهن
 وفي رواية القول قول المتهن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن
 انما لو قال القايض هو رهن وقال المالك هو وادعى القول
 قول المالك مع يمينه وفيه رواية اخرى ضرورة ان الراتبة اختلفا

في الرهن من ماله ما لم يتلف شيئا وتوفيق ليس التصرف

بما صدق المشرك لا حرج من ان يكون
 احسن ما كثر الصبر يخرج من الموضع للعدو
 قال الله تعالى في الذين يخرجون
 من الموضع للعدو
 قال الله تعالى في الذين يخرجون
 من الموضع للعدو

في التوفيق فالتوفيق قول الممنوع من بيع كذا
 المحرم
 المحرم هو الممنوع من التصرف في ما به وبسبب الجحش البصيرة
 والرق والارض والعقل والسر ولا يراد بالسر الصغير الا بوصف الاول
 البصيرة وهو يعلم بانبات التواضع على العزة او خروج الحق الذي يحصل
 الود من الموضع المعقود ونسبة في يد المذكر والافان او التواضع
 وهو بلوغ خمس عشرة سنة وفي رواية من ثلث عشرة الى اربع عشرة
 وفي اخرى بلوغ عشرة في الاثني بلوغ ثلث في الرشد وهو ان يكون
 معطلا لا يراه في اعتبار الولاية ثم اذ وقع عدم الوصية او احدى من شرط
 المحرم ولو طعن في السن ولم يرد الرشد الصبي يفتقر الى اربعة اشياء من الشروط
 وثبت نسبه اذ رجلين في الرجال ونسبه اذ الرجال او النسب اذ في
 النسب او النسب هو الذي يعرف امواله في طيلة الاطراف الصحية
 فلو باع والخال يده لم يضمن سده وكذا لو وب او اقرب حال ولو بيع
 لخلقه وظهارة او اقراره عالا لوجب عالا والملك ممنوع من نقله
 التفرقات الا بان المولى والمخلص ممنوع من الوصية بما زاد

بما صدق المشرك لا حرج من ان يكون
 احسن ما كثر الصبر يخرج من الموضع للعدو
 قال الله تعالى في الذين يخرجون
 من الموضع للعدو
 قال الله تعالى في الذين يخرجون
 من الموضع للعدو

عن الثلث وكذا في التبعات الممنوعة على الخلاف والابواب
 لا يملك على الصغر والمجنون فان فقد احواله فان فقد
 فان كان له مال فله ان يبيعه ما يشاء ولا يملك له بيع ما لا يملك
 واثبت في الثلث الاول ضمان المال ونسبة في الضامن المختلف وجوبه
 الضم لا بد من رضا المضمون ولو لا علة بالمضمون عنه ولو كبره على
 علمه فله ان يبيع الضامن على الاصح وهو يتقبل المال من ذمة المضمون
 عليه الى حصة الضامن وبشر المضمون عنه ونسبة فيه الملاءة او علم صاحب الدين
 له باع ربه ولو بان اعساره كان المضمون له في بيع الضامن فكل
 ياتر في العقل فلو ان اوصيا المولى ارجع الضامن على المضمون
 عنه ان ضمن سواه ولو ارجع المولى اوصيه المضمون له او
 ابراه لم يرجع على المضمون عنه بشي ولو كان باذنه ولو ارجع المضمون
 بالضامن فلا يرجع ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كنهه على الاظهر
 ونسبت عليه ما تقدم به البينة لا توصف ولا تقدر المضمون
 عنه القسم الثاني في الملاءة وهي شروعه ليعمل المال من ذمة منقولة
 الا بشرط نقل الذمة الى المولى

باب الصنيع وهو مشروع لقطع الخنزيرة ويجوز مع الدقار
الخنزير الا ما حرمه الله او حمل حراما ويصح مع علم المصلحين وقت
النسخة والمناقشة بعد الاستشارة في كل موضع
افندته

[illegible][illegible]

الشخص على الوجه
المعقد وشركة الوجه
ان وجه الوجه وشركة
منك في حال الحاضر
الوجه من شركة
ليكون الزعم بينهما
المعادنة وهرج
فيما بينه من مال
فيها بغيره

[illegible][illegible][illegible]

الى جهة ففقدت غير ما ضمن ولو لم ينجح كان الربح بينهما بمقتضى الشرط وكذا لو
 اخرجوا بمبلغ من شئ فعدل الى غيره لم يثبت كل واحد منها بتبادل المصارف
 ويشترط في مال المضاربة ان يكون عينا ^{لا دينا في الله} او ذمما ^{او ذمما} ولا يصح ان يكون مطلقا
 ولو قوم عروضا ونشروا للمال حصته من ربح كان الربح للمالك
 وللعمل الاجرة ولا يكفي في مدة راس المال المضاربة ما لم يكن
 معلوم المقدرة فيه قول بالجو از ولو اختلف في قدر راس المال لقول
 قول المال مع عينه ولكل المال نصيب من الربح بظهوره وان
 لم يضمن ولا ضمان على المال الا عن تعد او تفريطا وقوله مقبول
 في السلف ولا يقبل في الروايات عينة على الاستنبه ولو اشترى المال
 اياه فظهر علم فيه ربح عتق نصيب المال من الربح ومضى له
 في باقي عتقه ومتى فتح المالك المضاربة صح وكان للمال اجرة ^{باقية}
 الى ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال الى مال كان الربح له
 ولا يلزم المضارب جارية الفراض ولو كان المالك اذن له فيه
 روايته بالجو از منه وكذا لا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض ولو كان

فی یدیه مضاربه فاق فان كان عينها لواحد لعينه او عرفت

فهي مائة على الارض كالحسين عاصمها وعلوم المتقاعدين كثر: التوفيق

الان يتطرق على العامل افعلى بنفقه فانها بغيره جازم
فيه او يفاضل وان لم يقدرا له عدة مائة والى ان يفاضل

نشرط علیہ زر عدا صفه و از زر نماند

زاده و اولادش

الحجبة الكبرية راجع غصن لولا اعز غصن من ذمة الشرايع

لقد اراد باخط واسعه وان يوحى ما كنزها اسرارها به الا ان كنهها

الحی علی الاصول محمد بن نمره و سلم المفقودین کالاجاره

... و ...

A close-up, vertical view of the fore-edge of an old, thick book. The pages are aged and discolored, showing significant wear and tear. The binding material, likely leather or cloth, is visible along the right edge. There are some faint, illegible markings on the pages, possibly handwritten notes or stains.

قبل ظهور النعمة احبنا ما وجدنا اذ انبثق للعامل عمل فيه استراة

وتنص على كل اصل ثابت لثبوتها فيكون بها ما لا يشترط فيها

العلماء في سنة اربع مئة و عا ا ل ك ساء الحدران و علم النواحي و الباعا سمين ح ك

منه و با خفها احد و اما نصفه و نعلی، بطور انرا فضا

والله اعلم بالصواب

القول كالصواب
القول كالصواب

او حلاوت و قضا الاصل و حفظ كل دوله عاجز عن الامور

الامع الخوف وهي جارية مع

وہ کہتے ہیں کہ اگر وہ لوگ جو کہ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ولو كانت دابة وجب عليها وثيقها ويرجع عليها على المالك والاولاد
 امانة لا يضمنها المستودع الا مع التوقيف ولو اعد وان ولو توفى فيها
 وكان الزرع للمالك ولا يبرأ به الى الخرز وكذا الوطفت في ماله
 فلو توفى او توفى فروعها الى الخرز لا يبرأ الا بسلم الى المالك او
 يقوم مقامه ولا يضمنها لو توفى عليها لم يكن ان امكنه الدفع وجب ولو
 احلف انها ليست عنده حلف مؤثرا ويجب اداؤها الى المالك مع
 العتابة ولو كانت غنما متوفىة او حبل في وصولها الى المالك ولو جهل
 زرعها كالقسط حلفان وجده والا يضمن بها عن المالك ان توفى
 ويضمن ان لم يرض ولو كانت تحت طحال المودع ردنا عليه ان لم يرض
 المستودع مع يمينه و اذا ادعى المالك التوقيف لقول قول المالك مع يمينه ان لم يرض
 لو اختلفا في مال على
 هو دية او دين
 قال قول ٣
 اذا توفى الرد او طفت العين ولو اختلفا في القيمة لقول قول المالك
 مع يمينه وقيل قول المستودع وهو ان يشبه ولو اختلفا في الرد لقول
 قول المستودع ولو مات المودع وكان الوارث جماعة دفعها اليهم
 او الى من يرتقونه ولو دفعها الى البعض ضمن حصص البعض وانما الحار
 والدار والدار والدار

ولو كانت دابة وجب عليها وثيقها ويرجع عليها على المالك والاولاد
 امانة لا يضمنها المستودع الا مع التوقيف ولو اعد وان ولو توفى فيها

ولو كانت دابة وجب عليها وثيقها ويرجع عليها على المالك والاولاد
 امانة لا يضمنها المستودع الا مع التوقيف ولو اعد وان ولو توفى فيها

في الاذن في الانساع باعين وليست لازمة لاحد الحق قد من وشتر
 في المعكيل العقل وجوز انصرف والمستهقر الانساع عاجز
 ولا يضمن المثل ولا يضمن لو ائتمن بالانساع على كسبه الامع
 فوط او عدوان او اشتراط الا ان يكون العين ذهبا او فضة او ثيابا
 يخرم وان لم يشترط ولو استأجر من ان يصبغ العلم ضمن وكذا لو
 كان جاهلا بكنز يرجع على المغير بائعهم وكل ما يقع الانساع به مع يمينه
 يصح اعارته وتوقفه عليه على ما يوزن له ولو اختلفا في التوقيف
 قال قول قول المستودع مع يمينه ولو اختلفا في القيمة فقولان يشبه
 قول الغريم مع يمينه ولو استأجره من من يمينه ان المالك انشع
 المالك العين ويرجع المهرن بالاد على الزمان **كتاب الاجارة**
 وهي عتق منفعة معلومة بعوض معلوم وتخرم من الطرفين وتنفذ
 بالتقيل ولا تبطل بالبيع ولا بالتقيل ولا تبطل بالموت ولا بالانكاح
 نعم وقال المحدث لا تبطل وهو ان يشبه وكل ما يقع اعارة تقع اجارة
 واجارة المسع جارية والعين امانة لا يضمنها المستودع ولا يضمن

ولو كانت دابة وجب عليها وثيقها ويرجع عليها على المالك والاولاد
 امانة لا يضمنها المستودع الا مع التوقيف ولو اعد وان ولو توفى فيها

ولو كانت دابة وجب عليها وثيقها ويرجع عليها على المالك والاولاد
 امانة لا يضمنها المستودع الا مع التوقيف ولو اعد وان ولو توفى فيها

منها الامع تدا توطيط ونشر الطهفة ان يكون المتعاقدة ان
 كالمين جازي المتصرف وان يكون الادوة معلومة كيلة او وزنا
 وقبل كفي اثبتة ولو كان كالم كمال او وزن وملك الادوة
 بنفس العقد معجزة مع الاطلاق او اشتراط التحويل ويصح بيعها
 نحو انا ابي اهل واحد ولو استب من محل رصا الى موضع في وقت
 معين باجرة معينة فان لم يفعل نقص من اجرة ثبوت مبيع صح مالم يخط بالادوة
 وان يكون المفعلة مملوكة للادوة او لمن يورثه وملك وان يروا
 ان يشترط عليه استيفاء المفعلة متى وان يكون المفعلة مقدرة
 في نفسها كحالة التوب المعين او بامانة المفعلة كمن الدار وملك
 المفعلة بالعقد اذا مضت مدة يمكن استيفاء المفعلة والعين في
 المتبوع واستوفى الادوة ولو لم ينفع ولذا عين جهة الاستفاد لم
 يتعدا استب و يضمن مع التقدي ولو غفلت العين قبل القبض
 بطلت الاجارة او ائتمن المورج من استليم مدة الاجارة ولو مضى المبيع لم يقبض
 لم ينطل وكان المورد كمن على ان لم ولو انه لم يكن بخير استب و
 لا على ان يملك المبيع

منه مع نية التخصف

في الفسخ ولو الزام المالك باصلاحه ولا يسقط مال الاجارة ولو
 التهم بفعل المستبوع وان يكون المفعلة مملوكة فلو اقره تحمل خرا او
 ليعلم الغنا لم تنفع ولا يصح اجارة الا بقبول ولا يضمن صاحب المجرم
 النيب الا ان يودع فيقول ولو تنازع في الاستبوع فالقول قول
 المالك مع مبيد ولو استأجر في رة العين فالقول قول المالك مع مبيد
 وكذا لو كان في قدر الشئ استأجره ولو اختلف في قدر الادوة فالقول
 قول المستبوع مع مبيد وكذا لو ادعى عليه التفرط وفتت اوجه
 المثل في كل موضع ينطل فيه الاجارة ولو تعدى بالادوة الغاية
 المستطرة ضمن وزنه في الزيادة اوجه الغل وان اختلف في قيمته
 الدابة او ارشس بعضها فالقول قول المالك وفي رواية قول المالك
 ويشترط ان يقطع من يستعمل على الادوة ويجب ان يقره عند
 فرائد ولا يعمل الاجارة الى من يغير المستبوع **الوكيل**
 وهي سيرة في فصول **الاول** فيكارة عبارة عن الايجاب والقول
 الدالين على الاستئجار في المتصرف ولا حكم له ان لا يبرح ومن
 لا يملكه ولا يملكه

ليجمل
 لا يملكه
 لا يملكه

لا يملكه
 لا يملكه

١٢٩

صالح مخلوق کرده حق زانم

4

الوقوف والصدقات والهباء اما الوقف فهو تجسس الاصل
 في حريته وقد ثبت فلا يعمل على الوقف
 والطلاق المنفعة والفظ الصريح وقفت واعاده بقوله الى الوراء الدائم الاعلى القوية
 على التامية ويعتبر فيه البعض ولو كان على مصلحة كالتقاضي او موضع عبادة
 كالمسجد فمقتضى النظر فيها ولو كان على طفل فمقتضى الولي كالأب والجد
 والابن او الوصي ولو وقف عليه الاب او الجد صح لانه مقتضى
 بيده والنظر اه في الشرط او اللواحق فان شرط ارتقاء التملك
 في الوقف ونشر فيه التبرع والاداء والاقاض واخراج عن نفسه
 فلو كان الى امكن حيث ولو جعل لمن سرق فانه يصرح ويرجع اليه
 موت الموقوف عليه الى ورثة الموقوف طلقا وقبل سيقا الى ورثة
 الموقوف عليه الاول مرهى ولو شرط عوده عند الحاجة فقولان
 البطلان **ان** في الموقوف ونشر ان يكون عينه مملوكة ينتفع بها
 كانت مع بقائها انتفاعا مطلقا ويصح اقتضاها من غيره او مقبوضة **ان** في
 الوقف ونشر فيه البلوغ وكالعمل وجاز السقوط وقفي
 من بلع عشرة اترود والخرى جواز صدقة والا الى المنع يجوز ان يجعل
 لا يجوز على الاقوى الوقف

الوقف والصدقات والهباء

الوقف الموقوف على الاشياء المملوكة لا يملكها بالوقف وان
الرابع في الموقوف عليه ونشر وجوده ونقصه وان يكون من علف
 وان لا يكون الوقف عليه حيا فلو وقف على من سرق حيا لم يصح ولو
 وقف على موجود ولعبه على من سرق حيا صح والوقف على من سرق حيا
 الى النفقة ووجه القرب ولا يصح وقف المسم على البهائم ولا على
 ولو وقف ذلك الكافر صح ووجهه ولا يقف المسم على
 العربي ولو كان رجلا ويقف على الذي ولو كان اخصا ولو وقف
 المسم على النفقة والنفقة الى فقراء المسلمين ولو كان كافرا انصرف
 الى فقراء الخلية والمسلمين من صلى الى القعدة والمؤمنون الا ان كان مسكرا
 عشرة يوم الا اجماعه والارادة والزيادة من قال بامانة زيد واكثر
 من قال بامانة زيد من قال لا يعمل ان حرم عليه اجماع بامانة
 والنادسية من وقف على عشرين محمدا والوقف من وقف على
 موسى بن حمزة الكلبية من وقف على موسى بن حمزة قال بامانة
 محمد بن الحنفية ولو وصفهم نسبة الى عالم كان لمن دان بقلعة
 عالم خود

الوقف الموقوف على الاشياء المملوكة لا يملكها بالوقف

يعوض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه

2100

1074

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, written vertically along the right margin of the page.

عبد الجبار بن محمد بن عبد الله

كتاب الوصايا وهي بيانية في فصولها الأولى الوصية بطلب العلم

الواقعة ثم كانت فرجة عامة او
الى الابد

منه العالي

Exhib. 100-1000

21

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, written vertically along the right margin of the page.

في الموصي وتعتبر فيه كمال العقل والحرة وفي وصية من بلغ عشرة في التبرؤ
 والمرد في المار ولو جرح نفسه ما فيه ملكه ثم اوصى لم يقبل ولو اوصى
 ثم جرح قبلت ولو اوصى بالرجوع في الوصية متى شاء **ان** في الموصي
 ونشرط وجوده فلا يقع بعد وفاته ولا لمن طعن بقاؤه وقت الوصية فلا
 ميثاقه وبيع الوصية للمارث كما يقع للاجنبي وللجمل بشرط وقوعه في ملكه
 ولو كان اجنبيا وفيه احوال ولا يقع للحربي ولا لملك غير الموصي ولو
 كان قد ترأا ولم يولد له لم يولد الوصية قد تخررت بعض الوصية
 في قدر نصيب من الحرة ولو اوصى بغيره وجها منه وام ولد
 وتعتبر اوصى بملكه حرة من الثلث فان كان بقدر قيمة ما
 وكان الموصي به للموت وان زاد على العبد الزايد وان نقص من
 فقيمة تصف الوصية بطلت وفي المستضعف ولو اوصى عند
 موت وليس له غيره وعليه دين فان كانت قيمة بقدر الدين
 فممن صح التوق والاطل فيه وجب آخر تصف ولو اوصى لام ولد
 صح وهل تحقق من الوصية او من نصيب الالة فيه فان عتقت

صحيح في الباقي وقيل ان كان
 قيمته صح

من نصيب

من نصيب الالة كان لها الوصية تقيضي النسوة بالم يقين على اقل
 وفي الوصية لا خوار والاعادة رواية بالتفصيل كالميراث والكتب لثبوت
 واذا اوصى لقاربة المرحومون نسبة قبل من يتوب اليه باغراب فتم ١٢
 في الاسلام ولو اوصى لاهل بيته دخل الالة والاب والابن في النسوة
 والجدان والسبيل والبر والفقر الاكثر في الموصي واذا مات الموصي
 وقبل الموصي اسفل ما كان للموصي لاهل بيته لم يرجع الموصي بحمل ما كان
 على الالة ولو لم يخلف وارثا رخصت الى ورثة الموصي واذا قل اعطوا
 فلا يقع اليه نصيب به ثلث او ثلث الوصية الذي القوان وان كان الوصية
 غيره **الراجح** في الالة عيبا وتعتبر فيه بالتكليف الاسلام وفي احوال العادة ببيع العبد فخره كان قد
 نردوا شبهة انه لا يعتبر له الوصية الى عدل فحق بطلت وصية ولا وصية
 الى المملوك الا باذن مولاه وتصح الى العبيد نصيبا الى كامل لافسودا
 وتصرف الكامل حتى تبلغ العبيد ثم ثلثه كان وليس له نقص فانقص
 الكامل قبل بلوغه ولا يقع وصية المسلم الى الكافر ويصح من ماله وصية
 الى المرأة ولو اوصى الى اثنين والخلق او شرطا الاجتماع فليس لاحدهما الا انفراد

انقص
 انقص

ولو ثبت جازم لم ينعى الاله لا بهينه كونه اليتم والمكتم جبرهما على الاجتماع فان
 تعدد جاز الاستسبال لو انتم الغنمة لم يجز ولو جازها جازها ضم اليها لو شرط
 لها الا ان لا تصرف كل واحد منهما وان انقضى ويجوز ان يقتسمها ولو لم يقتسم
 الاوصياء ولو لم يقتسمها الاوصياء وبصح ان يمنع الرد ولو مات الموصي قبل
 بلوغه لزم الوصية واذا ظهر من الوصية جاز استسبال الوصية اسين
 لا ينعى الامع التوفيق او قد ويجوز ان يستوفى دينه مما في يده وان
 يقوم مال اليتيم على نفسه وان يقرضه ان كان مليا ونقص ولا بد ان
 يعين له الموصي ماله كان او حوضا وهذه الوصية اقوة الشئ وقيل قدر
 الكفاية فراجع الحاجة وان اذن له في الوصية جاز ولو لم يؤذن فقولان
 ان يشهد انه لا يصح ومن لا وصي له فالحاكم ولي تركته **لا** في الموصي به
 وفيه اطراف **الدال** في تعيين الوصية وتعيينه في الملك فلا يصح بالخمر
 ولا آلات الله ووصي بالثالث فما نقص ولو وصي بزيادة عن الثلث
 صح في الثلث وبطل في الزايد وان اجاز الوصية بعد الوفاة صح وان اجاز
 لبعض الورثة صح في حصته واذا اجاز قبل الوفاة صح لزومه قولان

المردى الزوم ويملك الموصي به بعد الموت ويصح الوصية بالمضاربة بال
 ولده الا ان غر ولو وصي بواجب وفيه اخرج الواجب من الاصل
 والباقي من الثلث ولو خص الجميع في الثلث بغيره بالواجب ولو
 اوصى بائنة تطوع فان كان رتبة بغيره بالاول حتى يستوفى الثلث
 وبطل ما زاد وان اجمع اخرج من الثلث وقدره النقص واذا
 اوصى بعين ما يملك دخل في ذلك المشترك والمنفرد **ان** في المصلحة
 من اوصى بخبر من مال كان العشرة في رواية السبع وفي اخرى
 سبع الثلث ولو اوصى بهم كان ثلثا ولو كان بشئ كان ربعا
 ولو اوصى بوجه فبني الوصية وجهها عرف في البر وقيل يرجع ميراثا
 ولو اوصى بسيف وهو في عين وعليه حلية دخل الجميع في الوصية
 على رواية بخبر ضعفها الشهرة وكذا الوصية بصدوق وفيه مال
 دخل المال في الوصية وكذا قيل لو اوصى بفسقة وفيها طهامة استند
 الى اخرى رواية ولا يجوز افواج الاله الا في الارث ولو اوصى بالثالث **الملك**
 وفي رواية مطروقة **الطراز** في احكام الوصية وفيه مملوك **الملك**

اوصى

ملك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر لدي هذا المذبح الشريف
الذي هو من الآثار العتيقة التي لا تحصى
وكانت له اليد الطولى في كل شأن
والله اعلم بالصواب

والنقد والعلل

الحاكم و يلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** الوكيل في الصفح لا يزوجه

ولا خیار فی تفسیر مع البلوغ فی القسبی لولان الله لما اراد له ^{الواجب}
 زوجه ما فاعقد له بق فان اقرا ثبت عقد الجدة ^{الزواج} وثبت ^{الزواج} ولا تثبت
 على البائع مع ف وعقد الزمان او انش ولا خیار له لو افاق
 البائع فاسد العقل اما لو وجد وجوبه بعد البيع فلو لولاية لها كبر
 والنسب تزوج نفسها ولا ولاية عليها لآب ولا غيره ولو زوجها ^{تزوجها}

ملک
—
۵۵

من نكح ولو اذنت في ذلك فلا نسب الجواز وقيل لا ولو
رواية عمار **الثانية** النكاح يقف على الاجازة في الخط والعقد يكفي في
الاجازة سكوت البكر ويعتبر في السبب **القول الثالث** لا ينكح الامة
الا بان المولى رطب كان المولى او امة او في رواية سيف يجوز
نكاح امة المرأة عن غير اذن متعة وهي منافية للاصل **الرابع**
اذا تزوج الابوان الصغير مع وتوارثا ولا خيار لاحدهما عند
البلوغ ولو زوجها غير الابوين وقف على اجازتهما فلو ماتت اوط
احدهما بطل العقد ولو بلغ احد هما فاخر ثم مات قبل من تركته
نصيب الباقي في ذاب لم يحل له ان يخلع لغيره واعطى نصيبه
الخامس اذا زوجها الاخوان برجلين فان تبرعا اختارت
ايمانه وان كانا وكيلين وسبق احد هما فالعقد ولو خلت
بالاخيرة لمحق به الولد واعيدت الى الاول بعد قضاء العدة وانما
المشبهة وان اتفقا بطلا وقيل العقد عقد الاكبر **السادس** لا ولاية للام
فلو زوجت الولد فاخره ولو اكره بطل وقيل يلزمها الطهر ولكن

محمد علي دوى الوكاد عنه ويستحب للمرأة ان تستاذن اباهما كبيرا
 كانت او ثيبا وان توكل افاها اذ لم يكن لها اب ولا جد وان
 تقول على الكبيرة وان تختار حرة من الاذواج **الفصل الثالث**
 فى اسباب التحريم وهى سبعة الاول النسب ويحرم بربع اللأم
 عمت واسئبت وان نخلت والاخت وبناتها وان سفلن
 والجد وان ارتفعت وكذا الفات وبنات الاخ وان **تتبع**
 الرضاع ويحرم منه ما يحرم من النسب بشرط اربع **يقول** ان
 كعبه اللبن عن الفاح فلو تدركه اوكان عن زنا ثم **الغاية** الكنية
 وهى ما ثبت اللحم وشدة العظم او رضاع يوم وليلة ولا حكم لادون
 الفتر وفى الفتر دواسا ان شهرها انه لا يشتر ولورض خمس فتر
 رضوة شره وبغيره فى الرضات قبوة ثلاثة كمال الرضوة وقصا
 منه الشدى ولا ينعزل بين الرضات برضاع غير الرضوة **الثاني**
 ان يكون فى الحولين وهو يراعى فى المرتض دون ولد المرتض على
 الاصح **التمهيد** ان كعبه اللبن لفعل واحد فيحرم الصبان رضان

بين واحد ولو خفت المرضعة ولا يحرم لورضع كل واحد
 لبن فحل وان احدث المرضعة ويستحب ان يتخير للرضع المسنة
 الوضوء العفيفة العاقد ولو اضطر الى الكافرة استرضع الذمية
 ويمسح في شرب الخمر ولم الخنزير ويكره مكنتها من حمل الولد الى فترتها
 ويكره استرضاع المجوسية ومن لبنها من زنى وفي رواية اذا اصابها
 مولانا طاب لبنها ونهاى **يل** **الاول** اذا اكلت الرضايا حاشا
 المرضعة **اما** وصحب اللبن **آبا** واختها **فأما** وبنتها **أختا** ويحرم اولاد
 مصحب اللبن ولادة ورضعا على المرتفع واولاد المرضعة ولادة
 لا رضعا **الثانية** لا يبيع اب المرتفع في اولاد مصحب اللبن ولادة
 ورضعا لانهم في حكم ولده وهل يبيع اولاده الذين لم يرضعوا في اولاد
 هذا المخل قال في الخلاف لا والوجه **الوجه** ان **الثاني** لو تزوج رضية فاشبهت
 امراته حرمت ان كان دخل بالمرضعة والاحرمت المرضعة حب
 ولو كان لزوجهين فارضعت واحدة حرمت مع الدخول ولو ارضعت
 الاخرى فقولان اشبهت بها انها تحرم اليها ولو تزوج رضيعتين فاشبهت

في قوله ولو خفت المرضعة
 والمراد بالمرضعة
 التي هي الرضايا
 التي هي التي
 ترضع اللبن
 من الثدي
 والوجه الثاني
 في قوله ولو ارضعت
 واحدة حرمت مع الدخول
 والمراد بالدخول
 الدخول في الرحم
 والوجه الثالث
 في قوله ولو ارضعت
 الاخرى فقولان
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها

امراته

في قوله ولو خفت المرضعة
 والمراد بالمرضعة
 التي هي الرضايا
 التي هي التي
 ترضع اللبن
 من الثدي
 والوجه الثاني
 في قوله ولو ارضعت
 واحدة حرمت مع الدخول
 والمراد بالدخول
 الدخول في الرحم
 والوجه الثالث
 في قوله ولو ارضعت
 الاخرى فقولان
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها

امراته حرمت كلهن ان كان دخل بالمرضعة والاحرمت المرضعة
الثالث المصاهرة والنظر في الوطى والنظر في المصاهرة والنظر في المصاهرة
 امرأة بالعقد او الملك حرمت عليه اتم الموطعة وان علت ونبتاها
 وان سفن سواها لم يكن قبل الوطى او بعده ووصت الموطعة على اب
 الوطى وان عللا واولاده وان نزلوا ولو تجرد العقد عن الوطى حرمت
 امها عليه غنيا على المصحح ونبتها جفا لا غنيا فلورق الام حلت لغيره
 ولا تحرم حملوكه الابن على الاب بالاك تحرم بالوطى وكذا حملوكه الاب
 ولا يجوز لاحدهما ان يطأ حملوكه **الثانية** الصغيرة على نفسه ثم يطأ او من
 توابع هذا الفصل تحريم اخذ الزوجة محبا لا غنيا وكذا ابنت خت
 الزوجة وغيب اخيه فان اذنت احد المصحح وكذلك الوادع للزوجة
 او التي له على بنت الاخ او الاخوات ولو كان عنده اليه او التي له فبادر
 بالعقد على غيب الاخ او الاخوات كان العقد باطلا وقيل يتخير التوبة
 الخاف بين الفسخ والامتناع او فسخ عقدها وفي تحريم المصاهرة لو طي اشبهت
 نردوا **شبهه** انه لا يحرم **الاول** فلا تحرم الزانية ولا الزوجة وان طهر

في قوله ولو خفت المرضعة
 والمراد بالمرضعة
 التي هي الرضايا
 التي هي التي
 ترضع اللبن
 من الثدي
 والوجه الثاني
 في قوله ولو ارضعت
 واحدة حرمت مع الدخول
 والمراد بالدخول
 الدخول في الرحم
 والوجه الثالث
 في قوله ولو ارضعت
 الاخرى فقولان
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها

في قوله ولو خفت المرضعة
 والمراد بالمرضعة
 التي هي الرضايا
 التي هي التي
 ترضع اللبن
 من الثدي
 والوجه الثاني
 في قوله ولو ارضعت
 واحدة حرمت مع الدخول
 والمراد بالدخول
 الدخول في الرحم
 والوجه الثالث
 في قوله ولو ارضعت
 الاخرى فقولان
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها

في قوله ولو خفت المرضعة
 والمراد بالمرضعة
 التي هي الرضايا
 التي هي التي
 ترضع اللبن
 من الثدي
 والوجه الثاني
 في قوله ولو ارضعت
 واحدة حرمت مع الدخول
 والمراد بالدخول
 الدخول في الرحم
 والوجه الثالث
 في قوله ولو ارضعت
 الاخرى فقولان
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها
 والمراد بالاشبهت
 بالاشبهت بها

في عقد واحد صح عقد الحرة دون عقد الامة **الاول** لا لكل العقد على ذات السجل
 ولا تحرم به نكاح لو زنا بها حرمت وكذا في العدة الرجعية **الثاني** من تزوج امرأة
 في طهرها جازها فاعقد فاسد ولو دخلت حرمت ولو لم يولد لها
 المهر ولو لم يمسسها فتم العدة للاول وتنت نف اخوي الثاني وقيل في
 عدة واحدة ولو كان عاليا حرمت بالعقد ولو تزوج عوا على حرمت
 وان لم يدخل ولو كان جازها فسد ولم يمسس ولو دخل **الثاني** من لا نكاح
 فاقترحت حرمت عليه ام الحلام ونسبه واحدة **الرابع** استيفاء العدة اذا
 استكمل الحرامين بالوطء حرم عليه ما زاد ويكره عليه من الايام ما زاد
 على اثنين واذا استكمل العدة حرتين او اربع من الايام فسد حرم عليه
 ما زاد وكل منها ان يضيف الى ذلك بالعقد انقطع ملك البين
 ماتت امرأة واراد النكاح اخذها وتزوجها في عقد بطل وقيل تحريم واراد
 مخطوطة ولو كان من ثلث فزوج باثنين في عقد فان سبق باحدهما
 صح دون الاخر وان قرن بينهما بطل منها وقيل تحريمها في روي
 رواية التي قبل تزوج علف في عقد تحريمها وكذا في طهرها وانما

على الاشد وهل ينشر حرة المصاهرة قبل نكاح ان كان سابقا ولا ينشر
 لاحق والوجه لا ينشر ولو زنى بالمرء او ابنته حرمت عليه خبايتها وانما
 والسطر لا يجوز لغيره ان يملك منهن من ينشر به الحرة على الاب والاس
 والنكاح وانظر وولده ومنهم من خص التحريم بمطهرة الاب والوجه المذكور
 في ذلك كله ولا يتعدى التحريم الى ام المملوكة والمطهرة ولا ينسبها
 ويختص به الفضل ما قبل **الاول** ولو ملك اثنين فوطئ واحدة حرمت
 الاخرى ولو وطئ اثنتين ثم لم يكره عليه الاول واضطربت الرواية
 ففي بعضها تحريم الاول حتى يخرج الثانية عن ملكه لا للعقد وفي اخرى ان
 كان جازها لم يكره وان كان عاليا حرم عليه الثانية كره ان يعقد الحرة
 على الامة ولا قبل يكره الا ان يعدم الطول ويختصى العنت **الثاني** لا يجوز للعبد
 ان يتزوج اكثر من حرتين او قريتين او اثنين او اربع **الرابع** لا يجوز لغيره عقد
 كالحق الامة على الحرة الا باذنها ولو بدرك ان العقد باطل وقيل كان للوة
 الحرة بين اجازته وفسخه في رواية لما ان يفسخ عقد نفسها وفي الرواية
 مضعف ولو ادخل الحرة على الامة فزول الحرة التي ران لم تقم ولو لم يمسسها
 في عدة

في عقد واحد صح عقد الحرة دون عقد الامة **الاول** لا لكل العقد على ذات السجل
 ولا تحرم به نكاح لو زنا بها حرمت وكذا في العدة الرجعية **الثاني** من تزوج امرأة
 في طهرها جازها فاعقد فاسد ولو دخلت حرمت ولو لم يولد لها
 المهر ولو لم يمسسها فتم العدة للاول وتنت نف اخوي الثاني وقيل في
 عدة واحدة ولو كان عاليا حرمت بالعقد ولو تزوج عوا على حرمت
 وان لم يدخل ولو كان جازها فسد ولم يمسس ولو دخل **الثاني** من لا نكاح
 فاقترحت حرمت عليه ام الحلام ونسبه واحدة **الرابع** استيفاء العدة اذا
 استكمل الحرامين بالوطء حرم عليه ما زاد ويكره عليه من الايام ما زاد
 على اثنين واذا استكمل العدة حرتين او اربع من الايام فسد حرم عليه
 ما زاد وكل منها ان يضيف الى ذلك بالعقد انقطع ملك البين
 ماتت امرأة واراد النكاح اخذها وتزوجها في عقد بطل وقيل تحريم واراد
 مخطوطة ولو كان من ثلث فزوج باثنين في عقد فان سبق باحدهما
 صح دون الاخر وان قرن بينهما بطل منها وقيل تحريمها في روي
 رواية التي قبل تزوج علف في عقد تحريمها وكذا في طهرها وانما

واذا طلق واحدة من
 الاربعة حرم ما زاد غبطة
 حقه يخرج من العقد او يكون
 المطلقه بائنه وكذا لو
 طلق

ولو سلم الذي وعده اربع في دون لم يتخير لو كان عنده اكثر منه
 اربع تخيير اربع وروى عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله
 عليه السلام قال لا يزوج الرجل امرأته في العدة فلو اقر بها وان حرت
 من العدة فلا يسئل عليها وفي الرواية ضعف ما سئل سبع
الاول التي في الاسلام شرط في صحة العقد وهل يشترط التواضع
 في الايمان الاظهر لا لكنه يستحب وتياكذ في المونة ثم لا يصح الكساح
 ولا انما حصة العدة لابل البيت ولا يشترط كتمان الزوج من النفقة
 ولا يتخير الزوجة لو تجدد العجز عن الاتفاق ويجوز نكاح الحرة بالعبد
 والهاشمية غير الهاشمي والعربية بالعمي وبالعكس اذا احتلقت المونة
 القادر على النفقة وجب اجابته والا كان خفض نسبا وان سفع
 الولي كان غاصيا وكبره ان يزوج الفاسق وتياكذ في ث ربا الحرة
 وان تزوج المونة الى لفت ولا بأس بالتصفف والتصفف
 وفيه لا يعرف بعبد **الثاني** اذا انتسب الى قبي وبان من غير
 نفق رواته الحلي يفسخ النكاح **الثالث** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت

الحرة طلقت فباعت حرة حتى تنكح زوجا ولو كانت تحت عبد واذا
 استكملت الامة فليقتل حرة حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت تحت
 حرة المطلقة تعد للعدة تحرم على المطلق ان ينكحها **السبب** في
 التحريم الحرة ولو كان الزوج امرأته الصغار او الحرة بالواجب
 اللعان **السبب** الذي لا يجوز للامام ان ينكح غير الكفاية اجابا وفي
 الكفاية قولان اظهرهما انه لا يجوز ضبط وكوزنته وبالمالك في اليهودية
 والنصرانية وفي المجوسية قولان اشبهها بالزوجة ولو اقرت احد الزوجين
 قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان بعد الدخول وقف على نفقته
 العدة الا ان يكذب الزوج مولودا على العدة فانه لا يقبل عودته وقته زوجته امرأته
 عدة الوفاة اذا اسلم زوج الكفاية فهو على نفسه سواء كان قبل
 الدخول او بعده ولو استكملت زوجته ووزنه انفج في الحال ان كان قبل
 الدخول ووقف على العقد ان كان بعده وقبل ان كان نكاحا
 ان كان كان كفاية باق ولا يمكن من الدخول عليها لئلا ولا من العدة
 بها نهرا وفيه كفايتين يقف على نفقته والعدة باسناد صحيح

ولو اسلم

ولو سلم الذي وعده اربع في دون لم يتخير لو كان عنده اكثر منه
 اربع تخيير اربع وروى عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله
 عليه السلام قال لا يزوج الرجل امرأته في العدة فلو اقر بها وان حرت
 من العدة فلا يسئل عليها وفي الرواية ضعف ما سئل سبع
الاول التي في الاسلام شرط في صحة العقد وهل يشترط التواضع
 في الايمان الاظهر لا لكنه يستحب وتياكذ في المونة ثم لا يصح الكساح
 ولا انما حصة العدة لابل البيت ولا يشترط كتمان الزوج من النفقة
 ولا يتخير الزوجة لو تجدد العجز عن الاتفاق ويجوز نكاح الحرة بالعبد
 والهاشمية غير الهاشمي والعربية بالعمي وبالعكس اذا احتلقت المونة
 القادر على النفقة وجب اجابته والا كان خفض نسبا وان سفع
 الولي كان غاصيا وكبره ان يزوج الفاسق وتياكذ في ث ربا الحرة
 وان تزوج المونة الى لفت ولا بأس بالتصفف والتصفف
 وفيه لا يعرف بعبد **الثاني** اذا انتسب الى قبي وبان من غير
 نفق رواته الحلي يفسخ النكاح **الثالث** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت

عليهم السلام

ولكن

ملك

الله الدعان

جاءوا لئلا ينزل فيه دون اذنها ويحرق به الولد وان غل لكن لو فاه لم
يجتمع المان **الرابعة** لا يقع بالمتعة طلاق اجماعا ولا يان على الاطهر
ويقع الطهر على ترو **الخامسة** لا تثبت بالمتعة ميراث وقال الميراثي
يثبت ما لم ينشأ السقوط ثم لا ينشأ الميراث **لزم** **الرابعة** اذا انقضت
اصلها فائدة خفيقتان على الاثر وان كانت من يمين لم يضمن
فحلت واربعون يوما ولومات عنهما ففي العدة روايتان انتهى
اربعه انهر وعشرة ايام **الرابعة** لا يقع تجديد العقد قبل انقضاء الاصل
ولو ارادوا بهما باقى واستأنف **القيمة الثالثة** في **المكسب** **الامانة**
والنظر امان في العقد واما في المكسب **القيمة** فليس للعبد والامانة ان
يعقد لانفسها لثقة ما لم يذن المولى ولو اراد احدهما فاقى وقوفه على
الاغارة قولان وقوفه على الاغارة اشبه ولو وقع اذن المولى
ثبت في زنة مولى العبد والمهر وانفقه ونسب لمولى الامانة **المكسب**
لم ياذن فاولاها ولو اذن احدهما كان للآخر ولد المالكين **رقي**
لمولاها ولو كانا لاثنين فالولد بينهما بالسوية ما لم ينشأ احدهما

واذا كان

واذا كان احد الابوين **قوانا** لا تتردد الا ان نشأ المولى رقية
على ترو ولو تزوج المرأة من غير اذن المكسب فان وطئها قبل القارة
على فمزدان والولد رقي للمولى وعلى الحد والمهر وسقوط الحد لو كان
باطلا دون المهر **القيمة** الولد وعليه قيمة يوم سقط حيا وكذا الواو قت
القيمة فتردها على ذلك وفي رواية بزيه بالوطئ **القيمة** ان كانت
مكسبة ونصف الثمن ان كانت نكاحا ولو اذنت فكلهم بالقيمة ولو
مخبر سعى في قيمته ولو ابنى على السعي قيلت بغية المام وفي المستند
صنف ولولم يدخل بها فلا مهر ولو تزوجت الحرة عبد اجمع العلم
فلا مهر وولد رقي ومع الجهل يكون الولد حرا ولا يميز بها قيمة ولا يميز
العبد جهرا ان لم يكن اذونا وبيع به ولو تباع المملوك كان فلا مهر
والولد رقي للمولى **الامانة** وكذا لو زنى بها الحرة ولو اشترى المولى نصيب
احد الشريكين منه زوجة بكل عقده ولو افضى الشريك العقد لم
تكل وباتجليل رواية فيها صنف وكذا لو كان بعضها حرا ولو اذنت
مولاها على الزمان ففي جواز العقد عليها صحة في زمانها ترودها

مولاها على الزمان

عبد ٢
 الفسخ وتجب لمن تزوج عتقه ان يعطيه شيئا ولو مات المولى كان
 للورثة ان يرضوا الاجازة والفسخ والاخبار للامانة **في المهر** ان يملك المهر في العقد
 والبيع والطلاق **انما** فاذ اشترى الامانة فاختار في فسخ كذا جهات الامانة في
 وان كان الزوج حرا على الاظهر ولا خيرة للعبد ولا عتق ولا زوجه ولو
 كانت حرة وكذا اشترى الامانة كذا مالك فاعتقه او اشترى وكذا
 ان تزوجها وحل العتق صداقها ونسبها تقدم لفظ الزوج في العقد
 وقيل نسبها تقدم العتق وام الولد ترق وان كان ولدا باقيا ولو
 مات جازيها وتعتق بموت المولى من نصيب ولدا ولو عجز
 النصيب عتق في الفسخ ولا يبرم الولد اعمى على الاشبه بان
 مع وجود الولد في ثمن رقبته اذ لم يكن غيره ولو اشترى الامانة
 نسبه فاعتقه وتزوجها وحل عتقها لم يملك ثم مات ولم
 يترك ما يقوم بثمنها فلا شبه ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد
 وقيل يتابع في ثمنها ويكون ويكون مملوكا كعتق لورثة عتق من
 سلم **البيع** فاذ اشترى ذات البعل خيرة اشترى في الاجازة

الطلاق ما جازت بعد العقد وفسخ العقد

الفسخ

والفسخ **في** المهر وكذا الزوج العبد وكذا امة وكذا اقبل لو كان تحت ٢
 تحت حرة لروايتها فيها صفت وكذا مالك فيها لاثنتين
 ففعل منها الحرة وكذا لو باع احد ما لم يثبت العقد لم يرض كل
 واحد منهما ويملك المولى المهر بالعقد فان دخل الزوج استوفى ولا ينفذ
 لو باع المولى قبل ادخال سقط فان اجاز اشترى كان المهر
 لولان الاجازة كالعقد **انما** فان كانت زوجه العبد حرة
 او امة فغير مولاه فالطلاق يبرمه وليس لمولاه اجباره ولو كانت
 امة لمولاه كان التوفيق الى المولى **انما** فاذ اشترى لفظ الطلاق **الفسخ**
انما في الملك وهو نوحان **الاول** ملك الرقبة لاحد في الفسخ
 به ولو ازوج امة حرمت عليه حب وتولي ونظر البشيرة ما
 في العقد وسيس للمولى ان تزوجه ولو باعها خيرة اشترى وولاه
 بكل لاحد ان لم يكن ولم يملكه وكذا يتابع ذوات الارواح
 من اهل الحرب وانما لهم ولو ملك الامانة فاعتقه حل له وطهرها بعقد
 وان لم يستبها ولا حل لغيره حتى توفيه كالحرة وملك الاب

ملك
 من
 ملك

الفرع ٢٢ موطوءة النبي وان حرم عليه وطئها وكذا الاصل **الثاني** ملك المنفعة

وصيغة ان يقول احملت لك وطبها او جعلتك في كل من
وطبها ولم يقدحها الشيخ وانما آخرون لم يقدحوا بالابنة ومنع الجميع
لفظ العارية وهل هو ابنة او عقد قال علم الهدى هو عقد مقفول
فليس امته لعمدة تردود ابنة بلا جنس الشبه ولو ملك بعض
الالة فاحقة نفسها لم يبيع وفي تحليل الشريك تردود الوجه الممنوع
ويستتبع ما يتبادر اللفظ فلو اطل التحليل انقصر عليه كذا السلك
لكن لو اطل الوطى حل له ما دون ذلك ولو اطل الخدمة لم يتعرض للوطى وكذا
لا يستتبع الخدمة تحليل الوطى وكذا المحللة تحرق في شرط الحرة في العقد
فلا يسئل على الاب وان لم يشترط ففي الزمان قيمة الولد رواه
انها ^{اشبهه} اشبهه بالاب لا يزوج ولا يمس ان يلحق الالة وفي السنن فيه
وان ينكح بنت ابنتين وكراهة في الحواشي وكراهة وطى الفاحشة
وفيه وكذا من الزنا ^{يعني بالتحريم} يعني بالتحريم في امر نفسه ^{الاول}
في العيوب والتمت في اقربها واكثرها ^{الاب} ^{الرجل} ^{ارتمى} ^{لأن}

والخص:

والخضاء والنعنعة والحب وصور القرد ولب الخنزير والخنزير

والبرص والقول والافضاء والنمى والحق وقيل الرق ترويض
عظم من الرق يبيع منه الوطى تا ينال كبريا ويؤكله بكبريا
تجوز عيب لان يبيع الوطى ولا ترد ولا يجوز ولا يلزم ولو حدث فيه

ولا يفرج على الشبيبة والله الحكم في ذلك لا يفرج النكاح يجب
المعنى ولله الدخول في العتقة ولله العقد ثم وعد بعضنا وقيل تفصح

المرأة بحسن الرجل المستغرق لاوقات الصلوة وان تجد

الحق في علي الفداء وكذا في الله ليس **الشيء** الفخرف

سنة ١٢٠٠ هـ

الى الحكم وفتنوني العن ضرب الاصل الى - اذا فصح الزوج قبل الدخول

فلهذا هو الموضع المسمى بـ "الزوجة على الخس" وادراكه

الزوجة قبل الدخول فلا مهر لها في المهر ولو كان تعدد فلهما المسمى ولو
المرء العتق لهما المهر

سُخِّتْ بِالْخُفِّ لَهَا الطَّهْرُ مَعَ الْحُلَّةِ وَتُغَيَّرُ **الرَّاسُ** لَوَادِثُ

فمنه فاكرو القول قولهم مع كسبه ومع نبوته غلبت لها الكبر والولول

مجدد اذا خرج عن وطنه قبله ودرجا وعن وطنه غيره ولولا ذلك لكان
 ابو العباس

في القلعة وفي القلعة

فانكرت فاقول قولك **عنه** ان **المرءة** مع **المرءة** كانت
وان رقت امرأا الى الحكم **المرءة** من حين الترافع قال **فان**
وعن غيرنا فلهذا الفسخ **المهر** ولو تزوج على انها حرة فبانت
عندها الفسخ ولا مهر ولم يدخل ولو دخل هذا المهر على الاشبه ويرجع به على
المرءة قبل ولادها **النكاح** او نصف النكاح لم يكن نكاحا ولو تزوج
على ان يكون زوجه ملكا او مهر قبل الدخول ولها المهر بعدة ولو تزوجت
بنت ميرة فبانت بنت امه فلهذا الفسخ ولا مهر وبنت لو دخلت بغير
ولو تزوج بنت الميرة فدخلت عليه بنت الالة ردك ولها المهر او دخرا
مع الوطى للشيئة ويرجع به على من ساقها ولو تزوجت ولو تزوجت
فدخلت امرأة كل منهن على الاغواك كل موطة مهر الفل على
الوطى للشيئة وعليها العدة وثق على زوجها وعليها المهر الاصل
ولو تزوجها بغير اخوة باقية فندرة وفي رواية **المرءة** مرسرا
المهر **المرءة** **المرءة** كل ما عليه المهر من مهر العتق كان او دنيا او
منعت كعلم الصفه والسورة والسيدي فيه الزوج والا جني اما لا
ار السورة القراخ **المرءة**
تعلت

فلهذا

النظر

جعلت المهر **المرءة** **المرءة** فقولان اشبهها الجواز ولا تقدير للمهر في
ولا في الكثرة على الاشبه بل تقديره بالراضى ولا يمين فيه **المهر**
او الالة رة وكفى ان حرة من كيد ووزنه ولو تزوجها على خادم لم
يعين فلها وسط وكذا ان قال على شيئة كان خسة درهم ولو سقي
مهر ولا يمين شيئا سقط ما سقي له ولو عقد الذميان على حرة او خسر
صح ولو اسما او احدهما قبل العقد فلها القيمة عينا كان او مضمونا
ولا يجوز عقد السلم على الحرة ولو عقد صح ولها مع الدخول مهر الفل
سقط العقد **المرءة** **المرءة** لا يشترط في الفسخ ذكر المهر
اغفل او شرط الا مهر من العقد صح ولو طلق فلها المهر قبل الدخول
لها مهر الفل وقهر في مهر الفل على انها في النكاح والجال في العقد
صحة في الفسخ تمنع بالشوب المذموم عشرة ذانية فارية والفقهاء
او الدرهم والتمسك منها ولا جعل الحكم لانه في تقدير المهر صح وكلم
الزوج جابت او ان قل وان طقت المرأة لم يجرى وزهر السنة
ولو مات الحكم قبل الحكم قبل الدخول لم يجرى لها **المرءة** **المرءة** **المرءة**

دار او بيت ولو قال

لا يسلط عليه مهر الفل

صحيح

وحالة

ملك

مهر

الطرف

في النكاح **على المرأة** تلك المرأة المهر بقدره نصف بالطلاق

بالدخول هو الذي قبله او دبره لا سقط معه ولو لم يقض ولا استوفى
الحلوة على الاثر **الثاني** قيل اذا لم يتم المهر او قدم لها شيء قبل الدخول
كان ذلك مهرها لم يشترط غيره **الثاني** اذا طلق قبل الدخول مرجع
بالنصف ان كان اقبضا او طلق بالصف ان لم يكن
اقبضا ولا يستعيد الزوج ما تجدد من النكاح بين العقد والطلاق
مستقلا كان كالمسكن او مستقلا كالولد ولو كان النكاح موجودا وقت
العقد ترجع نصف كالمحل ولو كان يعلم منه احد علم فكلها مرجع بنصف
اجرة ولو اتمت منه الصداق يرجع **الرابع** لو اتمت مائة ثم
طلق صارت منها نصفين وقيل سقط التمسك لمحلها مهر او مهر
الامس لو اعطى عوضا للمهر قاضا او عبدا آتقا ونسب ثم طلق ترجع
بنصف المسمى دون العوض **السادس** اذا شرط في العقد ما في لف المهر
فد الشرط دون العقد والمهر كالمهر لو شرطت ان لا تزوج او لا تنسك
وكذا لو شرطت تسليم المهر في اجل فان تأخر عنه فلا عقد لما شرطت

فعلها

ذلك الشرط **دخول بها اجازة**
ان لا يقبضها حتى ولو اذنت لغيره من خسران شرطه نعم خصه اب
بالنصف **سابع** لو شرط الا يخرجها من بلد بالزوم ولو شرط لها ما في بلد
بعد وخمين ان لم يخرج فان اخرجها الى بلد الزجر فلا شرط له ولو زوج
الحاقه وان ابرأها الى بلد الاسلام فلا شرط **الثاني** لو شرطت في اصل ما في قدر
المهر فالقول قول الزوج مع يمينه ولو كان بعد الدخول وكذا لو شرطت
فادعت الواقعة **الثاني** نصف الاب مهر ولده بنصف ان لم يكن
له مال وقت العقد ولو كان له مال كان على الولد **الثاني** للمهر ان
تمس قبل الدخول حتى تقبض مهرها واهل لها ذلك بعد الدخول فيه ولو كان
استبها ان ليس لها ذلك **الثاني** في القسم والشو والنفق **النظر**
الاعاشم فلزوج الواحدة لينة وللاثنتين لبيتان ولثلاث ثلث
والنفق من الاربع لا ينفق حيث نشاء ولو كنت اربعا فكل واحدة
لينة ولا يجوز الاضداد لامع العذار والاذنان والواجب النفقة
للاعتاقه ونقص الواجب بالبلد ورواية الكوفي انما عليه ان
يكون غدا في ليلتها ويطلق غدا في صبيحتها واذا اجتمع مع الحرة

نحو

21

لمدة الحمل او اقل وهي سنة الشهر وقبل سنة الشهر وهو حسن وقيل
سنة وهو منه ذلك فلو ان سنة لها او غاب عنها سنة الشهر فولدت
بعده لم يلحق به ولو ان سنة دخل فالحقل قول صحيح يمينه ولو اعترف به ثم
انكر المولود لم ينصف عنه الا باللعان ولو انتمها بالفرار او بشهادة
لم يجز له نفسه وحق به ولو نكحها لم ينصف باللعان وكذا لو اختلف في
الولادة ولو زنا به مرة فاحبها لم يجز اليه ان تزوج بها وكذا لو اصاب
احد غيره زنا ثم عليها ولو طلق زوجته فاعادت وتزوجت وآتت
بولد دون سنة الشهر فهو للاول لو كان سنة فصاعدا فهو للآخر
ولو لم يتزوج فهو للاول ثم يجرى من غير حق بل وكذا الحكم في الامة لو اصابها
بعد الاولى وذلك الموطوءة بالملك بحق باعوى وغيره الاقرار به لكن
لو نكحها انتفى حكمه الاول بنسب غيرها لو كان ولو اعترف به بعد الحق
الحق به وفي حكمه ولد المسقة وكل من اقرب اليه ثم نكحها لم يقبل لعنه ولو اصابها
المولى واجتنبى حكمه للمولى فان حصل فيه اماره فليتب عليها النكاح انه
ليس منه لم يجز له اليه ولا فيه بل يستحب ان يوصى بنسبه ولا يورث
المرء للمولى

میراث الاولاد و لود و طبعها و البائع و المشتري قالوا المشتري الاولاد

والمشهور
يقصر الزمان عن ستة أشهر ولو طرد الشتر كون قوليت وادعوا
وعدو يمين

الفرع منهم والحق لمن يخرج اسمه ويخصص الباقي من قبة قبة

السلامة ولا يجوز نفق الولد كمن الخول ولا مع السهمه بازناه الموطوءة بالشمه

ملحق ولدنا بالواط ولدتهم امرأة تظنه فلو ما كانت محضه روت

عن الإمام أحمد بن حنبل في مسنده

عزیز منم دارد

وینق نیک الامام الولاد و سیدها اسجد او اسبابه او

الامع عند من ولا يابس بالزوج وان وجدن ويسحب على المولود

والله ان في اذنه السميع واللاقه في العبري حقيقه تجربه حسن عليه السلام

و بابر الفوات ومع عدد بابر الفوات وان لم يوجد الا ما ملح فخط

بالعسل والتمر وتسميت الاسماء ^{التي} مستحسنة وان يكنيه وكبره ان يكني

محمد ابابلی نقاش و ان سیم چکا او حکیم او خاندان او احزان او مالکی او

صدا را و ستم خلق را که لام الی بعد ما علی العقیق و الحضر

لوزن شود و کمره القدره و شش ثقیل اذن و الحنا غره و لو

کامل بخارده

کتابخانه ملی افغانستان

Lyub

1893

استمداد

۴۰

الفرات

بِالنَّيِّبِ وَالْفَقِيرِ

افضل زولو نيز وجب عليه الاحتقان ونقص الجارية مستي وان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الصدقة ثمنها ولو غفر الله له ما كان عليه من الذنوب

فما تشاء وطال الضيق وان لم تحضر القاعه ياترقل واما لو كنت واولادك

فيها سورة الاسمى وان قصص الطوبى: ريس المومنين واولادهم

وتمت أو عطيته لمن اربع ولولم عن فاعليه لصدقه بالامم وولم

حق الوالد استحقاقا للولد اذا بلغ ولو مات العبد في اربع سنين قبل

سقطت ولوات بعد الزوال لم سقط الاستحباب ويكره ان ياكل

منها الوالدان وان يكبر شيئا من علي مهمل بفضل محاسن من اهل

ارضاع وفضل ارضاع لبن امه ولا تجبه الحمة على ارضاع

وله ما وتجر الامم من ماله والحقه على الله ان اختارت ارضه

وكذا الارض منقوشة فيها ولو كان الاب ميتا فمن مال الرضيع ودية

الرفاء من الانبياء والاشقياء من اعدائهم

نشان از این که این کتاب در این زمانه از دسترس مردم خارج شده و

بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا هو العليم الخبير

بار خدای عز و جل و تعالی بجا طلب عیبه و لوی است

علا قسغ غيرة فللاب نزعه و كستر ضاع عليه **واو** الحذف - فاللام الحذف

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a faint horizontal crease near the top edge. A small, dark smudge or stain is visible near the bottom center of the page.

بالولادة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة واذا فصلت في طرفة عين
بالنبت الى سبع سنين قيل الى تسع سنين والاب احق بالابن ولو
تزوجت الام سقطت حكم خضعتها ولو ماتت الابنة فلام احق به
منه الوصي وكذا لو كان الاب للوكا او كان في كانت الام امة احق
به ولو تزوجت فان اعتنق الاب له نفقة **لأنه** في نفقة
واسبابها ثلثة الزوجية والقراءة والملك **أما الزوجية** فيشترط في وجوب
نفقتها شرطان العقد الاول فلا نفقة لمنعهما ولا الحولين الكامل فلا
نفقة للثائرة ولو تنصفت بعد زعم لم تسقط كالمريض الطيف
وفعل الواجب واما المذهب فان منعهما في ستمت سقطت
نفقتها ونسخت الزوجة النفقة وكانت ذمية او امة **وكذا** انسخها
المطلقة الرجعية دون البين والمتوفى عنها زوجها الا ان يكون حالها
فيثبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى نفق وفي الوفاة فيجب
الحمل على احدى الروايتين ونفقة الزوجة معقدة على نفقة الاقارب
وتعفى الوفاة **أما** نفقة على الابوين والاولاد لا تارة فمنين

المطلقة ٢

على

^{علا}
على من الابد والامهات تردد اشبه اللزوم ولا يجب على غيرهم
من الاقارب بل تسحب وتناكف في الوارث وتشرط في الواجب
انفقوا انفقوا عن الاكساب ولا تقدر بالشفقة بل يجب محو ذل الكفاية
من الطعام والكسوة والسكن ونفقة الامل على الاب ومع عدمه او
نفقة فعلى اب الاب وان علا مرتبة ومع عدمهم يجب على الام **وأما**
الاقرب فلا قرب فلا تقضى نفقة الاقارب **وفات** **المهر**
فنفقة واجبة على مولاه وكذا الملاء ويرجع في قدر النفقة الى عادة
مالك احوال المولى ويجوز قماره المهر على شئ في فضل يكون
له فان كفاه والا اتمه المولى ويجب النفقة على البهائم المملوكة **فان**
انسخ مالكها اجبر على بيعها او ذبحها ان كانت مسوقة بالبيع **فان**
كسب **المطلقة** **والنظر** في اركانها واقف به **والواحد الاول** في طلاق
وتحريمه بالبيع والعقل والاعتبار والعقد فلا اعتبار بطلاق الجني ومن
بلغ عشرة ارواتيه باجواز فيها ضعف ولو طلق عن الولي لم يقع الا ان يبلغ
في سدة العقل ولا يصح طلاق المجنون ولا السكران والكهنة ولا العجوز مع اتعا

ولام

ملك
رب
جدة

الركن ٣ **الفصل الثاني** في الطلاق ونشر طهها الزوجية والودام والطلاق من طهها
 والطلاق إذا كانت مدخولا بها زوجها طهها ولو كان غائبا صح
 وفي قدر البينة الخطأ **الفصل الثالث** في الطلاق ونشر طهها الزوجية
 في صح طهها من غير تزويج ولو اتفق في المصنف الجوس عن زوجة كالحرام
 ونشر طهها وهو ان يطلق في طهها كالحرام فيصح طهها في الصغيرة
 اي شئ والى كل ان استراية فان تخرجت الحصة صحت طهها ولا يقع
 طهها فيه وفي نشر طهها من الطلاق نردة **الفصل الرابع** في البينة وتنفذ على
 تحصيل موضع الاتفاق ولا يقع كسره ولا تزويج كذا التوقل المندى وتنفذ على
 بل طهقت فلا يقع قال ثم ونشر طهها من عن الزوط والصفه ولو نشر طهها
 بالثبوت او نكاح صحت واحدة وطلبت تفسيره قبل سطل الطلاق ولو كان
 المطلق يتفق ان ينفذ لزوم **الركن الرابع** الا شهد ولا بد من ثبوت بينة
 ولا تشرط استيفاء البينة الى السماع وتفسير فيها المدة وتنفذ الاصح
 كمن لا يسلط ولا طلق ولم يسهل المنة ان الاول هو ولا يتقبل فيه نردة
 البينة **الفصل الخامس** في اقبام ونشر طهها الى بدنة او نكاح بدنة طهها

طهها

تعيين

بجارية

يكفي

الطلاق

الى ان ينفذ الى كل مع الدخول وحضور الزوج او غيبه دون المدة المستقرة في
 طهها من طهها **الفصل السادس** في المنة وكذا لا يقع وطلاق استنفذ فيه ٢
 باجن ورجعي وعدة في البينة لا يقع مع الرجعة وهو طلاق المنة على
 الاظهر ومن لا ينفذ طهها والصفه **الفصل السابع** في المنة والمدة
 النكاح المطلق على غيرها رجعتان والرجعي لا يقع مع الرجعة ولو لم يزوج
 وطلاق المدة ما يرجع فيه وبواقع ثم يطلق فنده فخرم في السنة فخرما
 مؤنثا وما عداه فخرم في كل سنة حتى تسلم زوجا غيره وفيها ميل **الفصل الثامن**
 لا يهدم استيفاء المدة فخرم **الفصل التاسع** في طهها الى كل السنة كما يقع
 للعدة على الاشياء **الفصل العاشر** في طهها الثانية في الطهر الذي تلت فيه وراجع
 فيه ولم يطل لكن لا يقع للعدة **الفصل الحادي عشر** في طهها من طهها
 لم يقبل بدناه ولا بدنة ولو اولد بالحق **الفصل الثاني عشر** في طهها من طهها
 العقد على غيبه او غيبه من طهها من طهها **الفصل الثالث عشر** في طهها من طهها
 وفيه من طهها **الفصل الرابع عشر** في طهها من طهها
 في المدة الرجعية وتزويجها ولو كان الطلاق بناءا الى سنة ما لم تزوج

فيه ٢

شأن

النظر الثالث

ما لم تزوج

المقصد الأول من مرضه ذلك **الثاني** في الحلق ويجوز فيه البذلح والوطي في البذلح
 بالعقد الصحيح الذي لم يهدم ما دون الثلث في رواية ابن النضر
 بدم ولو ادعت أنها تزوجت ودخل المطلق فاعترض في القول إذا
 المقصد كانت **ثلاث** في الرجعة تقع بغير طلاق وجعلت فذلك لو طوي الغيبة
 والعكس بالثبوت ولو انكح المطلق كان رجوعه ولا يجب في الرجعة الاثبات
 بل بسبب رجوعه الآخرس بالثبوت وفي رواية بائنه القناع ولو ادعت
 انقضت العدة في الزمان المكن قبل **الرابع** في العدة والنظر في مضمول
الاول لا تدة على من لا يدخل بها بعد الموت في غيرها زوجها ونحوه بالبرهان
 قبل ادعاء لا يجب بالثبوت **الثاني** في المستقيمة الحنفية وهي كالتبني والظهار
 على الاثر اذا كانت حرة وان كانت تحت عبداً وتحتب بالبرهان
 طلق فيه ولو طاعت بعد الطلاق طلاقاً وتبين برؤية الدم ان كانت قبل
 ما يتحقق بعد ثمانية وعشرون يوماً وطفن وليست الاضحية من العدة
 بل لا تزوج **الثالث** في الميسرة وهي التي لا تحيض وفي سببها من الحيض
 وحدها ثلثة أشهر ونحوه في الشهر وتتمه ببقائها أو كذا في النكاح
 في الشهر باحضار نصف

في الرجعة لا يجب الاثبات
 بل بسبب رجوعه الآخرس
 في العدة والنظر في مضمول
 لا تدة على من لا يدخل بها بعد الموت

صفة ما فوت انثى ما دون الثلث صيرت ثلثة أشهر لا حلال الحلق ثم
 اعتدت ثلثة أشهر وفي رواية أخرى ثلثة أشهر ثم ثلثة أشهر ولا بد
 على الصيغة على اليأس على الاثر وفي رواية يأس رواية ابن النضر
 حنون سنة ولو زادت المطلق الحنف مرة ثم غيبت اليأس كملت
 العدة بمنزلة ولو كانت لا تحيض الا في خفة أشهر أو ستة أشهر
 بالانتهار **الرابع** في المأكل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق طلق ولو لم يكن
 ثبات مع تحققة حمل ولو طلقها فادعت الحمل تزويجها بها اقصى الحلق ولو وضعت
 ثباتاً بآب على نزول ولم تكن حتى تضع الاخر ولو طلقها رجعي ثم ماتت
 استنفت عدة الوفاة ولو كان بينا انقضت على تمام عدة الحمل
السادس في عدة الوفاة ثلثة أشهر بالرجوع أشهر إذا كانت حاملاً
 صغيرة كانت او كبيرة دخل بها او لم يدخل بها بعد الحمل ان كانت طليقة
 وغيرها الحرة او هو ترك الزنية دون المطلق ولا حد على احد **السابع**
 في المفقود لا خيار للرجعية ان طرقت خرة او كان له ولي يتفق عليها ثم ان
 نقد الامير ان دفعت امرها الى الحاكم اطلبها اربع سنين فان وجدته والا فلا

ملك
 -
 حكا

هذا هو المقصد من هذه النسخة
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
المرجع في هذه المسئلة

المقصود من هذه النسخة
التي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
المرجع في هذه المسئلة
بالعقد الصحيح الدائم والى بعد
بعدم ولو ادعت انها تزوير
المقصود كانت **تفوت** في الرجعة تقع نكاحا
والسبب في هذه الولاية الطلاق
بل سبب الرجعة الاخرى بالانزاع
انقضاء العدة في الزمان الممكن قبل
الاول لا عدة على من لا يدخل بها بعد
قبلا او ربا ولا يجب بالعدة **انكح** في
حرة على الاثر اذا كانت حرة وان كانت
مملوكة لم يفسد ولو كانت مملوكة لم يفسد
ما سبق في بدتها سنة وعشرون
بل لا يخرج **انكح** في المستتر
وعدتها سنة الاثر وندم نكاحي الزنا
انكح

هذا هو المقصد من هذه النسخة
والتي هي من نسخة
الشيخ الفاضل
المرجع في هذه المسئلة

حال شدة خارج عن مفهوم العتق ووجهه ان يجوز ان يكون في بعض الاوقات احكامه لازما في كل
المعقود من العتق كما في كل شيء من العتق ونسب العتق انما هو من العتق لا من العتق
في هذا المقام فانما هو في الاقدام ان قلت لم يتم ان العتق بالعتق في العتق في العتق وان
جوز العتق ولكن مع انهم قد قسموا العتق في زمانه بالعتق في العتق في العتق في العتق
فقد بان العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
بالعتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
المعقود فلا قلت في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
منزوعة ان الشئ بالمعقود لم يوجد ولا يلزم منه اشتباغ العتق في العتق في العتق في العتق
الحال اي في حال العتق انما لا يلزم منه العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
لان ارادة العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
دون وقت آخر في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
لعدم لان في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
انا منها مع ما ان العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
قد خرج النسبة على العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
فقد ندم من سلكه

ان نسبه حرة نسبه انكح في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
وربما في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
نسبه على الاثر في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
المعقود الحسن مرة ثم عتبت الياس انكح
لا تخفى الا في حرة الاثر او نسبه عتقت
تد في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق في العتق
لم يتم كتحقيق حتى تفسد الاخرة ولو كانت رجعا ثم مات
فانه ولو كان بينا انكحرت على اقام عدة العتق
نسبه حرة باربعة اشهر ونسبه انكح كانت حرة
و دخل بها ولم يدخل بها بعد الاصلين ان كانت حرة
في الزنية دون العتق ولا حد على اية **انكح**
ان يعرف حرة او كان له ولي ينفق عليها ثم ان
احدهما الى الحاكم اطلبها اربع سنين فان وجدته وان
فلا يكون

ملك
من
هذا

مطلوبه کفاح و طبعیه و فقهیه استبراد **در** لا يجوز لمن طلق رجلاً ان يزوجها
و هو من عقد طلاق
الانحراف

خاصه صري و لا ثقب لوقات لا و قل من كثره بل تسبح و سبح

مکتبہ

٥٢

كتاب الطهارة ولا يشق الا باسم الله سبي نه فلو حلف بغيره

او الحاق لم يبرح ولا يشق الا في اضرار فلو حلف بصلاح لم يشق كما حلف
لاستفاد ما لا يطى او لصلاح اللبن ولا يبرح حتى يكون مطلقا او اذ به
اربعه اشهر ويحتمل في المولى المبلغ وكال العقل والافقار والعقد وفي
المرأة الزوجية والدخول وفي وقوعه بالمتعة بها قولان المروي انه لا يبرح
واذا رافقه انظر الى كراهية اشهر فان اضر على الاثناع عشر ثم رافقه
بعد اربعة اشهر الى كراهية الفطر والطلاق فان اشترط حصة وضعت عليه
في العظم والمنزب حتى يحفر في اوطان او اطلق وقع رجعا وعليها الكفارة
من يوم طلقها ولو ادعى الحق فأنكرت قال قول فلو لم يبرح والاشهر ط
في ضرب المدة المرافقة قال الشيخ نعم والروايات مطلقة ويشترط
ذلك بذكر الكفارات وفيه معتقدان **الاول** في حصة فلو اشترط
ومخيرة وفيه جمع فيه الامران وكفارة الحج **الثاني** كفارة الفطر وهو من عتق
رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فالطهارة مستين
مكينا وشهرا كفارة قتل الخطاء وكفارة من افطرا من قضاء شهر
كفارة يمين وكذا في خدش وجهها وكذا في شتم الرجل ثوبه بوجوب له

الافغان

رمضان بعد الزوال عامة اطعام عشرة مسكين فان لم يجد صام عشرة ايام

متتابعات والحكمة كفارة شهر رمضان وهي عتق رقبة او صيام شهرين
متتابعين او اطعام ستين مسكينا متشبهين وكفارة من افطرا من قضاء شهر
على اليقين وكفارة حلف التمسك على تردد او كفارة حلف التمسك فيه
قولان اشبهها انها صغيرة وفيها الامران كفارة اليقين وهي عتق رقبة
او اطعام عشرة مسكين او كسوتم فان لم يجد صام عشرة ايام متتابعات
وكفارة الحج كقتل المؤمن عمدا وعدوانا وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين
واطعام ستين مسكينا **باب ثلث** قيل من صام بالبراءة
لزمه كفارة الطهارة من ولى في الحيض عامة الزمها دينار في اولى ونصف
في وسط وربع في آخرة ومن تزوج امرأة في عدة فارقها وكفارة
اصواع من دقيق ومن نام عن الثلث والافرة حتى جاوز نصف
الليل اصح حائجا ولا يستحب في الكحل **الثاني** في قتل المرأة شو
راسها في العصاب كفارة رمضان وقيل كفارة مرتبة وفي نكاح في العصابة
كفارة يمين وكذا في خدش وجهها وكذا في شتم الرجل ثوبه بوجوب له

الدينار قيمته عشرة دراهم
منها من الفداء حتى جاوز نصف
الليل اصح حائجا ولا يستحب
في الكحل **الثاني** في قتل المرأة شو
راسها في العصاب كفارة رمضان وقيل كفارة مرتبة وفي نكاح في العصابة
كفارة يمين وكذا في خدش وجهها وكذا في شتم الرجل ثوبه بوجوب له

هذا هو المتن الصحيح في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

الثاني لا نقل من نسخة دخلت في **الثاني** في الشروط ويتبر في الملهة عن
كامل العقل وفيه ان الكافر قتل انبشها الجواز وكذا المملوك وفي الملهة
البلوغ وكامل العقل والسلام من الصغر والحر من لو قد تم مع احد من الزوجين
اللعن موت عليه وان يكون عقداً واليه وفي اعتبار الدخول قتل المرأة
انه لا يقع قبله قال **الثاني** يشترط بالتعريف دون في الولد وينت من
الحرمة والمملوك وفيه رواية بالجمع وقول **الثاني** بالفرق ويصح ان الحامل
عليها لا يقع عليها حتى ينج **الثاني** الكفارة وهو ان يشهد الرجل اربعاً بانته
انه لعن الصديقين فيما رآهما ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين ثم تشهد المرأة اربعاً انه لعن الكاذبين فيما رآها ثم تقول
ان غضب الله عليهما ان كان من الصديقين والواجب فيه المصطلق
بانتهادة عدوان به ادا الرجل بالملصق على الترتيب المذكور وان يصيها
بالفائدة **الثاني** كراهة الاثارة وان ينطق باللفظ الوارد في القدره واستحب
ان يجلس الحاكم مستبراً للقبلة وان يعف الرجل بعد انتهادة عنه
بنيته والمرأة عن يمينه وان يخبر من يستمع ولفظ الرجل بعد انتهادة
وقيل

وقيل للعن وكذا المرأة قبل ذكر الغضب **الاول** في الاحكام وهي اربعة
الاول يتعلق بالغضب وحده على الزوج وبعينه سقوط وموت الرحيم
على المرأة ان اعترفت او نكحت ومعها سقط عنها ونكاح والاول
الرجل وتحررها عليه مودة او لو نكح الرجل عن اللعان او اعترف بالكتب
قد لفظ **الثاني** لو اعترف بالول في انشاء اللعان لم يبر وتوارى وعليه
الحكم ولو كان بعد اللعان لم يبر وورثة المولود لم يرث الاب ولا منه شيء
بر وورثة الام ومن يتوب بها في سقوط الحد منها روايتان انهما لم يسلط
ولو اعترفت المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد الا ان توارى على **الثاني**
لو طلق في دعوت الحفل منه فامكر فان اقامت بنية انه ارق عليها استبرح حرامه خايبه
لا عنها وبانت منه وعليه المهر كله وهي رواية علي بن جعفر عن اخيه في عيل السلام
انتهيه وان لم تقوم بنية لانه نصف المهر وغرت بانه سوط وفي الباب
الحد النكاح **الاول** اذا قد نفى في وقت قبل اللعان قبل المهرات وعليه
الحد للوارث وفي رواية الى بصره ان قام رجل من اهلها فقامت فدا
له وقيل لا سقط الاثارة لاستورده بالملصق **كتاب العتق**

ملك
ب
ك

رحمہ علیہ

卷之四

بعد وفاة الخادم صح على الرواية ولو ان لم يسطر يدبره وصار غرايا

بعد موت ۲

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما كان عليه
 من قبل ان يخلق
 من غير ان يكون
 له اول ولا آخر
 ولا يحد له زمان
 ولا مكان ولا جهة
 ولا يحد له قوت
 ولا يحد له قوت
 ولا يحد له قوت

سئل عليه السلام في بيان اركانها واحكامها والادان
 اربعة العقد والملك واليدين والعوض والكتابة مستحقة مع التوبة في كل
 الكتاب وتوبة السواك المذنب ولو كان في غارة او في قعر البحر او في
 على العقد فهو مطلق وان اشترط عوده بقرعة مع النجوى فهو شرط في الملك
 تجزئة منه بقدره الذي وفيه اشترط بقرعة مع النجوى وقدره ان يقر النجوى
 عن قلة وفي رواية ان يقر النجوى الى غير ذلك ولا يعلم منه النجوى يستحب للمولى المعزوب منه
 العبد بغير وكل بشرط المولى على الملك تلامذم بالملك في كل الموضع
 وتغير في الملك جواز التعريف والاصار وفي اعتبار الاسلام
 تردد يشبه انه لا يغيره وتغير في الملك التكليف وفي تهاية الكفر
 تردد اظهره المنع وتغير في العوض كونه في ماله معلوم القدر والوجه
 ما يملك للمولى ولا يملكه الاثره لكن كره ان يبيح وزميمة ولو دفع عنه
 قبل الاصل فالمولى في قبضه باقيا ولو عي المطلق عن الاداء فلك الامام
 من هم الرقاب وجوب **والا لكان** في ميل **الاولى** اذا مات
 الشرط بطلت الكتابة وكان ماله ولولاه لمولاه وان مات المطلق

فهرست
 كتابته

وقد ادى شيئا فخره منه بقدره وكان للمولى منه تركته بنسبة تقي
 من رقبته ولو عرسته بنسبة الخزان كانوا احرارا في الاصل والآخر منهم
 بقدر ما خرد منه والزموا بما بقي من الكتابة فان ادوم خردوا ولو لم يكن
 لهم مال سوا فمما بقي منه في روايته لو دون ما بقي منه الكتابة وما حصل لهم
 والمطلق اذا اوصى ببيع في الغيب الحرة وبطل في الزاوية وكذا لو وجب عليه
 من عقد الاحرار بنسبة فيه من الحرة ومنه كالمسلم بنسبة فيه منه
 اوقية ووزن المولى بكتابة المظنة سقط عنه من العقد رخصه فيها وقد
 بما تجزئ منه ليس للمالك ان يعرف في ماله منه ولا يقرض الا
 بذن المولى فيمس للمولى التعريف في ماله بغير الاستيفاء ولا يخل له ولا يثبت
 بالملك ولا بالعقد ولو وجبها كره ما ردها ولا يشرع الا باذنه ولو حلت
 بعد الكتابة كان حكمه كحكمه اذا لم يكن له احوال **انما** يجب على المولى
 اعاضته من الزكوة ولو لم يكن استجب تبرعا **والا لكان** فهو تحقيق ليقين
 اتمه منه في ملكه وهي مذكورة ولكن لا يجوز بيعها ما دام ولا يبيعها الا في غيب
 رقبته اذا كان ذميا على مولاه ولا تجب لغيره غير مولاه والاداء

ادامه
 كتابته
 الجيد

د

۱۳۲

2

1

1

1

2

1

4

11

1

2

21

16

2

2

— 292 —

المؤرخ

1

...

42

99

100

100

ورحمهم وورعهم الاول واما الزم في ايمان ولو قال عشرة الاثوبه سقطت
 الفرة فية التوب يرجع اليه تفسيره ليقينه لم يستوف الفرة **الثاني**
 في تعقيب الاقرار بما فيه من البطلان بل بعد ان فيه الاول ويقوم التوبة
 لشان ولو قال لا يمكن ما لم يفسد في الحال ولو قال استغفرت فبطلت
 الباطل في الجوار قبل اقراره في الباطل دون الجوار ولو قال من غفرت الباطل لم
 اغفر **الثالث** الاقرار بالنسب بشرط في الاقرار بالولد الغيبه ان كان له

لو قال ٢
 غير
 سبع

وجاز ان نسب الصغير وعدم النزع والاشهر والصدق لعدم اللية ارضى
 ولو غلب لم يقبل ولا يفي في الكفر والصدق في كذا في غيره في النسب
 واذا اقره في توارثها ولا يصدق في النسب وكن ولو كان في التورث
 مشهور ولو لم يقبل في النسب ولو اقره في التورث ولو اقره في النسب
 اولى منه وفيه ما في يده وان كان في النسب كما وقع اليه في النسب
 منه الاول ولو اقره في النسب لم يفت الى توارثها ولو اقره في
 باولي منه ثم لم يقر من المولد في حقه الاول ولو قال في النسب
 وان اقره في النسب في كذا في النسب ولو اقره في النسب ولو اقره في النسب

اول

او على شهادته في حقه المولى في اية ما معها وان كان غرضه لشان ما كان
 في يده ولو اقره في النسب في يده في اية ما معها ولو اقره في
 لم يقبل الا ان يكتب نفسه فيقوم لان الاول كذا الحكم في الزوجة
 اذا اقره في النسب ولو اقره في النسب عدلان في حقه في النسب في اية ما
 الوارث ولو لم يكن في امره شي لم يثبت النسب وفيه اية ما معها
 بنسبه نفسه من النسب **سب الايمان** والنظر في امور

سب الايمان

الاول لا ينفذ ولا ينفذ الا بالله وباسمائه في حقه في النسب في اية ما معها
 كما باري والحق في دينه لا ينفذ الا بالله وباسمائه في حقه في النسب في اية ما معها
 لو قال في النسب او اقره في النسب في اية ما معها في حقه في النسب في اية ما معها
 والعاقب والظهور ولا يلزم ولا ينفذ الا بالله وباسمائه في حقه في النسب في اية ما معها
 حلفت برب المصنف ولو قال هو يهودي او نصراني او مجوسي او كافر او عاصي او فاجر او
 من امة او رسول ولا ينفذ الا بالله وباسمائه في حقه في النسب في اية ما معها
 الا ينفذ واذا اقره في النسب في اية ما معها في حقه في النسب في اية ما معها
 غير ذلك في حقه في النسب في اية ما معها في حقه في النسب في اية ما معها

٢
 في حقه في النسب في اية ما معها في حقه في النسب في اية ما معها

شکر ۱۴

موقال لله على نذرو
اقصر ويحمد ٢١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لوقا في قريته وبيعه بقرية وبيع موصوم يوم اوصله كنعين وولد له موصوم ٢
كان من انذر وولد له من موصوم خست انذر وولد له الصدقة بكان
كان من انذر وولد له من موصوم خست انذر وولد له الصدقة بكان
انذر فضايله اذا لم يولد له من موصوم خست انذر وولد له الصدقة بكان
ولد له الصدقة بكان موصوم خست انذر وولد له الصدقة بكان

[illegible]

الث ٢
ت يروى في
في مذهب
بما عرفت
عوم فلا
منها مع

لم نرهم وكان عدوهم **الاسم** من نذر ان رزقت ولد او حج او حج منه
 ثم مات حج او حج من اصله **الاسم** من جعل اية او جازة او
 است است مع ذلك وصف نفسه في مودع والى حج والى **الاسم**
 روى الحسن بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل قال ان تزوت
 قبل ان اتج فعدى من اخذ به كالحج حرام فانه من فيه الشئ الى ان
 كنهه **الاسم** روى راجع عن ابي عبد الله عليه السلام من رجل نذر بالبحر والى
 الحج ولم يكن له مال حج عن غيره الى غير ذلك قال نعم وفيه الشئ الى
 ان يحق ذلك **الاسم** قبل من نذر التمتع فاداه او نذر الفدية
 والى احتاج الى التمتع وهو ان نذر الى رتبة **الاسم** فله ان
 نذر حيث نذر ولو قلن لا الا نذر في نفسه او نذر في نفسه
 ان نذر نذر نذر ولا نذر **الاسم** والى من كل من
 البعيدة قد اسف والى والى والى والى والى والى والى والى
 السهم من فضل ان كان فيه حجة او حجة منها لم يكل الى ان
 حاد افترق ولا البعيدة الكلب المذموم من الجوارح ولا الاكل
 من الجوارح

[illegible]

اذا كان جبهة مستوية لكنه لا يذكيه ولو لم ينز مستوره حلا وفي
 رواية بكل الاكبر وان الاضواء في ذة ولو اخذت الجبهة منه
 قطع فهو ميتة **الاج** اذا ادرك العبد وفي جبهة مستورة ولا اذ
 رفته كبد لم يخل حتى يذكيه وفي رواية يجل يبع الكلب حتى يذكيه **الاج**
 لو اكل كبد فاعمل الكبد فكله فقد حيا الاصل لم يسم او لم يذكيه
 العبد لم يخل **الاج** لو رمى عيدا في صاحب فيه حل ولو رمى العبد
 ففصل عيدا لم يخل **الاج** اذا كان الطير في كفا فيه فهو ميتة
 الا ان يعرف بالذكي في العبد يذكيه ولو اتفق قبل حرم والاشبه
 الاكبر ميتة وكذا كبد اخذ الفواح من ارض شهيد العبد يجل عظمته
 مجزئ عيدا ميتة في يوم قبل الصلوة وجسد الخنزير والطير
 بالليل **الذبايح** ميتة على ما في اصول **الاول** الذبايح والشرط فيه
 الاسلام وحكمه ولو كان اثنى في الكفاي روايتان انه ميتة في ذمة
 روايتا الثانية اذا سمعت تسمية كذا والافضل ان يذكيه الموتى ثم
 لا يخل ذبيحة المعدي على كل الميت عليهم السلام **الاشاف** الا انه لا يصح الا
 كذا في اوصافه وفي رواية

فريدة اليه ولو كان
 مقصودا لم يؤخذ
 لان لم يذكيه كذا

ثلاثة

بالجد مع القدرة ويجوز فيه ما يعرف في الاصل من القدرة والقدرة تارة **الثالث**
 او يقطع او يذبح في الطير والسن من القدرة من ذة الكبد وفي قطع
 الكبد لا يذبح الا في الذوات والخلق وفي الرواية اذا قطع الخنوم
 وفوج الدم فلا يذبح يعني في النحر الطين في النحر ميتة واستدل
 التفتة بالذبيحة مع الامكان واسميت فلا يخل به بعد اكله لم يخل ولو
 كان ميتا حل وشيئا من الذبايح وذبح ما عداها فلو ذبح الذبايح اذ ذبح
 النحر لم يخل حتى يذبح عيدا التذكية حركة التي رواها وان تحرك **ولا يخل**
 ان ذبح او يذبح العين وفوج الدم لا يذبح قيل يكفي اكلها
 والاشبه وفي رواية ان السنان يذبح فلو ان المروي انها حرم وسقطت
 السكين في باطن حرم الذبيحة وتجب في الغنم ربط يدي الذبايح
 واحدة رجلية والسكنى صوفة او ثوبه حتى يبرؤ في الصوف عقدية
 ورجلية واطلاق ذمة في الاصل اخذت الى الطير وفي الطير كذا
 وكذا الذبايح كذا وفي الذبيحة قبل السكين في الذبايح وان يذبح
 ولا يذبح اليه وان يذبح به ذبايح من النحر حرم من الذبيحة

ويقطع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

الملاقات بالمناج ٤

روایتان انچه معلوم است و فی الواقع اذ انقضای سواکبته امره

نفس در و برشته و در و لک کان ما وقت فراغت است حامد الله

مکلف انیست و حقاً ماعدا و لکن از این دو قسم است که یکی از آنست که

[illegible][illegible]

باب في معرفة ما في كماله من المانع بحسب ما في

دون ما انفسه **الربيع** انوار ما لا يוכל فيه وهل حرم ما يוכל فيه بالفتنة

قبل نعم الاول الا بالحق احميل شبه **الاس** اثبات الحيوان المحرم

كالسيرة وانما في السيرة والمكره ما كان في مكره ما كان لا من طبعه

الكتاب في الواجب وهي سنة الاول شوا الخبز خمس سواد اخذ من

صلى الله عليه وسلم

و من بعد از آنکه در این کتاب...

[illegible]

و لعل فی انظار ان اقصیٰ حدودی و این استقامت و استقامت و استقامت

الذكي منها بالهيئة اجنب وفي رواة الجلي سابع من سيميل الغني

ان الله لا يهدي الا للذين اريد ان يضلهم الله فمن مال غيره الا بالانه قد خصص عدم

روز

ازین ملائی که حضرت خضر تفسیر آیه اذالم یعلم انکراجه و کذا

فقد لو كان بعد ذلك ولا غل لو اتقى فيها غل استعملها وقيل لو اتقى في الغل

فمنهم من كان عليه ذنوب كثيرة فغفر الله له

مدرسه علمیه این شهر است که در سال ۱۲۰۰ هجری قمری
تاسیس گردید و در آن زمان که این شهر را
مدرسه علمیه این شهر است که در سال ۱۲۰۰ هجری قمری

الربوبيات واما الربوبية واما الربوبية واما الربوبية

في العصور السبعة على وجه من سجدات الاربعة

بعبارة الجليل الحارة التي نستم منها الى اللبيب

والنسخ في السور **الاول** الحنف **هو** الاستقلال بآيات النبي على من قبله

الفرقة الثانية من الفرق الخمسة

منه من البعوض على طر وبعص الغنم فيقول وبعص الغنم فيقول

والله اعلم بالصواب

الصفحة ولفظ: جاء الدابة الغضبية في الآخرة وتوقفت الايدي

و ولد به ۲۰

في الامم والعصبيات

الحسن

شماره اول

1845

9
ص الغيرة

تبرکات

مختصر اول و ثانی

1

از خود و یک از خود و حاکم از خود

1825

ومع رقة لا تروى زيادة القيمة السوية وتروى به أكثر رقة في العين
 أو العضة ولو كان المصنوب دابة أو باع الدار من وقت إلى وقت أو كان
 أو الشئ ولو كان عبداً ولو كان المصنوب يبيع ما يبيع رده ودية الثبات
 أن كانت مقدرة وفيه قول آخر ولو خرج الزيت قبل العين وذا
 كان في العين المذمومة أو المذمومة أو المذمومة أو المذمومة

५५

بالعين فمضاف كوفض النمرة وإفوة السكتين مردود الراجح أو العصب
جاء فرقة أو مضافة فافترخت أو فخرت فافترخت فافترخت فافترخت فافترخت
الأنس أو عصب الأرض فافترخت فافترخت فافترخت فافترخت فافترخت
ولصاحبها الزاد الأنس أو الزاد الأنس أو الزاد الأنس أو الزاد الأنس أو الزاد الأنس

الادوية نزل صاحب الارض فيه الغرس لم يجب اجابة لو نفى المصنف

في البقية فالقول قول الناصب وقيل القول قول الموصوب منه

الثقة ٢ **كتاب** الشفعة استحقاق حصص التركيب لا تنقلها بيع

والنظر فيه يستدعي بان امور **الادوية** ثبت فيه وثبت في الارضين

والسكن اجاعا وعل ثبت في ما ينقل كالتب والاشعة فيه قولان

والاشعة لا تضار على موضع الاجماع وثبت في الشجر والحمل والاشعة

نحو للارض وفي ثوبتها في الحيوان قولان المردى انها لا تثبت وفيه

ففيها من اثبتها في العبد دون غيره وثبت فيها لا يغيب كعقدها وكان

والحماة والهدى والطريق الضيق على الاشبه ونسبة المبيع في البيع

ولا تثبت لو انتقل منه او مبيع او صدق او صدقة او اقرار ولو كان

الوقف مباح طلق مباح صاحب المطلق لم تثبت للوقوف عليه يجوز تركه

وقال المرفق ثبت **اشكال** في الشفع وهو كل تركيب بحصة فله في الشفعة

على الثمن ولا تثبت لذي على مسلم ولا لغيره ولا لغير الثمن ولا فيما

قسم ونسبة لا يترك في الطريق والهدى او ايج احدهما او هما مع

الشفعة

الاشعة لا تضار على موضع الاجماع وثبت في الشجر والحمل والاشعة

الشفعة وثبت من التركيبين ولا تثبت لغيره ولا على الشجر الرواقين الشفعة

ولو ادعى ثبوت الثمن قبل ثبوت ايام فان لم يحضر بطلت ولو ادعى في

بلا آخر اقل بقدر وصوله وثبته ايام لم تنفذ المشتري وثبت

الرافعة في **اشكال** قال الشيخ في بيع ابقاوه الى طر بطلت الشفعة

للغائب والشفعة والمحبون والصبي وبها خذلهما بالسوى مع العقب ولو

ترك التولي مع الصبي او اناق المحبون فله الاخذ **اشكال** في كنفه الاخذ

بغير الثمن الذي وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن فله كالميراث والواجب تركه لعدم المصلحة في الاخذ

اخذة ببقية وقيل سقط الشفعة اسنادا الى روايته فيها احتمال للشفعة

المطالبة في الحال لو اقر لاخذ بطلت شفعة وفيه قول آخر ولو كان

لغيره لم تبطل وكذا لو توهم زيادة ثمن او حب من الثمن فبان غيره

وباعه الشفع منه المشتري ودر كعليه ولو ائتم السكن او عاب

بغيره فعل المشتري اذ الشفع بالثمن او ترك وان كان بفعل

اخذ كحصة منه الثمن حتى ولو اشترى بالثمن المدخل قبله بغيره

الاخذ عابدا وانما فيه واخذ بالثمن في محله وفي النهاية باخذ الشفع

وكيفية الثمن موصلا وبغيره كفيلا ان لم يكن طيبا وهو اشبه ولو دفع الشفع

بطل

الشفعة

الثمن قبل ماله لم يبرم البيع اهذه ولا ترك الشفع قبل البيع لم يخل
 اما لثمنه على البيع او ما ركب لثمنه او البيع او لثمنه في البيع خفيه
 نردو والسقوط انشبه **ومن الواضح** **قال الشيخ** رده ان الشفع
 لا تورث قال المفيد وعلم الهدى تورث وهو الانشبه ولو غنى اه
 الوارث من نصيب اهذه الباقون ولم تسقط **ان** لو خفف الشفع
 واشفع في الثمن فالقول قول المشتري مع غيبه لانه مبيع الشفع منه به
كتاب الاجزاء الموات والى مملوك لا يجرى ولا يجوز
 التصرف فيه الا باذنهم وكذا ما به صلاح الى مملوك لطريق والتراب
 والنفقات والمناج والموات لا يفتق به بطلته ما لم يجر عليه ملك اه
 ملك به واوله فهو كلام ولا يجوز اجزاءه الا باذنه ومع اذنه ملك
 بالاجزاء ولو كان الامام غائبا عن سبق الى اجزاءه كان احق به ومع
 وجوده لم يرفع به ونشر في المملك بالاجزاء لا يمكنه في مملوك لا
 حرمان مملوك من اللقاة كوقته وبني ولا مطلق ولا يجرى او يجرى به
 الا لثمنه لا ملكا قبل ان يرضى عليها مملوكا او اياها الاجزاء فلا تقدير

الشرع

للشفع فيه ويرجع في كيفية الى المدة وخلق هذا الباب بديل
الاول الطريق المتكسر في البيع اذا تخرج المدة فيه خفية او في ردة
 بيع او بيع **ان** حرم به الشفع او لم يجرى او لم يجرى وان دفعه شتون بعين
 الف ذراع في الصلبة خفية ذراع **ان** من دفعه خلا واستحق
 واحدة كان له المدخل منها والمخرج ومدى جواره **البر** اذا تخرج
 اهل الواو في ماله على نقل المملك والزرع الى الزك والتمنع
 ثم يبره الى الذي عليه **ان** يجوز لثمن ان يجرى في ماله خاصة
 وللامام مطلقا **ان** لو كان درج على غيره لم يجر له ان يبدل اياه
 عنها الا برفاء صاحبها **ان** من اشترى دارا فيها زيادة من المالك
 ففي رواية ان كان ذلك فيما اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لم يبره
 لم يكن عليه شيء وان يبره رده ورجع على البيع بالبرك والرواية ضعيفة
 والتفصيل النهائية في موضع المصح والوجه ابطاله وعلى تقدير الاقضية
 يفتح ان ثمنه لم يعلم **ان** من رخصب في قناة او نهره رده
 بانها **ان** روى الحق بن عمار عن عبد صالح عن رجل لم يزل في يده
 ارضه مملوكا

المعطن ٢
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

٢٠

يحل

وفيه آية دار وقد علم انها ليست لهم ولا لغيرهم في صحتها قال جابر
 ان جميع ما ليس له ولا غيره ان جميع سكنه والرواية في نسخة وفي نسخة
 الحسن بن سماع وهو رافعي وفي نسخة يبيع تعرف فيها ولا يبيع اصلها
 ومحنة تنزيها على ارض عاتق احد ما غير المالك بؤنة فليكن اتعرف
 والاصل للمالك **كتاب الملقط** واثق بثلاثة **الاول** في الملقط
 وهو كل شيء ضايع لا يملك له ولا غيره في الملقط الثقيل وفي نسخة
 الاسلام ثم لا يملك للملك الا باذن مولاه واخذ الملقط
 سلطان الملقط في دار الاسلام ثم في دار الزك رفق واذا لم
 يتوال احد فقلت ووارثه الامام اذا لم يكن له وارث وتقبل
 على نفسه برفقة مع مولاه ورثته واذا وجد الملقط سلطان
 به على نفسه في لم يجد سلطان مسلمين فان تقدر الامم ان اتفق
 الملقط ويرجع عليه اذا اتفق الرجوع ولو تبع لم يرجع **القول الثاني**
 في الملقط وهو كل شيء ضايع لا يملك له ولا غيره في صورة المملوك
 ومع تحقق النصف مستحق للبعير لا لوجه ولا لغيره الاخذ وكذا
 بل يبيع وكذا

صلى

فان

رجع

حكم

حكم الادب والبقرة وبؤنة لو ترك صاحب من حبه في غير مملوك
 ومملكه الاخذ وارثه ان وجدت في الملقط الاخذ الواجب
 لانها لا يتبع من غير اسباع ونقصها وفي رواية يبيع مملوكه
 ثلاثة ايام فان جازها والصدق بينهما وتيقن الواجب على ثبوت
 ان لم يتيقن خسر مال الراجح على المالك الاستنباط سلطان يتيقن
 نعم ولو كان للضامة كالمملوك او لغيره قال في النهاية كان بازا وما
 اتفق والوجه الثاني من **الثاني** وفيه ثلاثة فصول **الاول** الملقط
 كل شيء ضايع لا يملك له ولا غيره في دار الاسلام ثم يبيع بغير تعريف ضائع
 وفي قدر الاربعين واثنيان وما كان ازيد فان وجد في الحرم كونه وقيل يحرم ولا يحل
 الامم النية التوقف والتوقف ثلاثة ايام جازها والصدق حولها
 بغيره او استبقا امانة ولا عليك والصدق به بعد الحل فذكره المالك
 لم يفتن الملقط على الاثر فان وجد في غير الحرم فهو مملوك الملقط يعرفه
 من المملوك او الصدقة او ثمنها امانة والصدق بها فذكره المالك
 ضمن الملقط ولو كانت حرة لم يملكها منها عند الوعد ان ضمنت

الكافر على ميراث قبل قسمة ترك ان كان ما ويا في النسب وبار
 الميراث ان كان اولى سوا كان الميراث على الكافر او كان
 الميراث على واحد لم يراجه الكافر وان اسلم لانه لم يتحقق منه قسمة
مسألة لا يرث الزوج المسلم احدى ميراث زوجته من ذوي قرابته الكفار
 كخوفه كانت او صديق او نصف بزوجيه والباقي بالدة ولزوجه
 الميراث الرابع مع الوارثة الكافر والباقي للامام ولو اسلموا او اهلهم قبل
 الشيخ رحمه الله نزل عليهم ما فضل من سهم الزوجية وفيه تردد **الثانية** روي
 مالك بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام في ميراثي مات ولد ابن اخ ابن
 اخي سليمان واولاد صغار لابن الاخ الثنتين ولابن الاخ
 الثنتين ويشتقون على الاولاد بالبنوة فان اسلم الصغار رجع المال
 الى الامام فان لم يولدوا على الاسلام وفيه الامام اليهم وان لم يسلموا دفع المال
 الى ابن الاخ الثنتين والى ابن الاخ الثنت **الثالثة** اذا كان
 احد ابوي الصغير مسلم والآخر كافر فانه ينفق على الاسلام ولو كان
 كاهنه **الرابعة** المستثنون من ميراثهم وان اختلف اراؤهم كذا
 الكافر

الكافر وان اختلف عليهم **الاول** الميراث من فطرة تعلق بالاستب
 وتعد الميراث عدة الوفاة ويقسم الميراث من فطرة تعلق بالاستب
 فان تاب والامتنع تعد زوجته عدة الطلاق مع الطهارة وعدة الوفاة
 لا معها والمرأة لا تملك كل نفس وتغيب اوقات الصلوة حتى ترتب
 ولو كانت من فطرة **الاسم** لو مات الميراث كان ميراثه لوارثه اسم
 ولو لم يكن وارث الا كذا كان ميراث الميراث لهام على الاظهر
 وانما تعلق فميراث الوارث من الارث اذا كان عند الظاهر ولا يمنع
 كان خطا وقال الشيخان ينفق من ادية حبيب ولو اجمع القاتل عليه
 فاميراث ميراث القاتل وان لم يرثه اتوب بقاتل او غيره ولو لم
 يكن وارث سوى القاتل فالارث للامام **ومسألة** لا يرث

ادية كموال الميت تقضي له ولو لم يترك وصية وان قتل عدو
 اذا احدثت ادية وهل للدين من الوارث من الخصم الميراث لا ينفق
 روي فيهم انهم حتى ينفق الوارث **الثانية** ميراث ادية حبيب
 بالاب ذكرنا وانما الزوج والزوج ولا يرث من ميراثه بالام

وقيل برينها برت المال **الثالث** اذا لم يكن له قتل على اوارث بر
 الامام فله العاقبة او الميراث مع التراضي وليس له العفو وقيل العفو او
 الرق فيمنع منه الوارث والموروث ولو اجتمع مع الوارث لميراث للمورث
 وورثه ولو لم ير وقرب للملكة ولو اعتق على ميراث قبل القسمة نكح
 ان كان مملوكا واما ان كان اولي ولو كان الوارث
 واحدا اعتق الرق لم يرث وان كان اقرب لانه لا قيمة له ولو لم يكن
 وارث سوى المملوك اوجب ماله على اقد قيمته ويستحق له الوارث
 ولو قصر المال من قيمته لم يكتف وقيل بكتبة والقوا به وفروا فيه
 وفي الزوج والزوجة تزداد ويرث المدة ولو لم يولد ولا المكاتب
 المخطوط ومنه حرر نصفه يرث وبورث باقية من الحرية ومنه
 باقية من الرقية **المقدمة الثالث في السهام** وهي ستة نصف
 والربع والثلث والثلثان والثلث والثلثان نصف للزوج مع
 عدم الولد وان نزل الثلث والاخت للاب والام والاب
 والربع للزوج مع الولد وان نزل الثلث والاخت للاب والام والاب
 والربع للزوج مع الولد وان نزل الثلث والاخت للاب والام والاب

للقود

ويعبر في باقية ذلك
 الابوان والاولاد دون
 غيرهما وقيل بغيرهم

ولو كان مملوكا
 ولو كان مملوكا

في تركته
 الثلثان
 من اثنين فكلها
 ولو رجع فان كان

مع الولد وان نزل الثلثان للثنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا
 للاب والام والاب والام والثلث للام مع عدم منتهى غيرها من الولد
 وان نزل والاخوة والثلثين فصاعدا من ولد الام والسرسل لكل
 واحد من الاولاد من الولد وان نزل للام مع منتهى غيرها من الزوجة
 من المهر والمهر للملكة والام ذكر كان او انثى وانضف كل من مع منتهى
 ومع الربع والثلث ومع الثلث والسرسل ولا يجمع الربع مع الثلث فجمع
 الربع مع الثلثين والثلث والسرسل ويجمع الثلثين مع الثلثين والسرسل
 ولا يجمع مع الثلث ولا الثلث مع السرسل **الاول** النصف - مسان ٣
 باطل وفاضل التركة يرد على ذوى السهام على الزوج والزوجة والام مع
 وجود منتهى غيرها على فضل في سائر **الثاني** لا يعمل في الزوال في الاستيذان
 بغير رض الله سبحانه في مال لا يفي به بل يرضى النقص على السبب او البتة
 او على الاب او من يتوب به وسبق في سائر ان شاء الله تعالى **الثاني**
 فخذ **الاول** في الانساب ومراهم ثلث **الثاني** الاباء والاولاد والاولاد
 يرث المال اذا انفرد وللأم الثلث والباقي ما يرد ولو اتفق للام الثلث

الاول

والباقى للاب ولو كان اخوة كان لها السرس ولون ركنها زوج اذ
 فلزوج النصف ولزوج اربع وللام الثلث ^{الاول} الاصل اذا لم يكن جابج
 والباقى للاب ولو كان جابج كان لها السرس ولو انفرد الابن
 فالحال ولو كان اكثر اشتركة بالسوية ولو كانا او اثنا فلكل
 سهمان وللاثنى سهم ولو اجتمع معهم الابوان فلهما السرسان والباقى للاب
 ذكرنا كانا او اثنا او ذكرنا واثنا ولو كانت بنتا ^{فصل} نصف
 وللابوين السرسان والباقى برءا جاس ولو كان فموجب اللام
 رو على الاب والبنات اربع ولو كان بنتان فصاعدا فلابوين
 السرسان والبنات الثلثان بالسوية ولو كان معهما
 او معهن احد الابوين كان له السرس ولها او لهما الثلثان والباقى
 برءا جاس ولو كان مع الثلث والابوين زوج او زوجة كان للزوج
 اربع ولزوجة اثنان وللابوين السرسان والباقى للبنات حيث
 يفضل عن النصف برءا عليها وعلى الابوين اجاس ولو كان فموجب
 اللام رءاها على النبت والاب اربع ^{فصل} **باب** ^{الاول} الاول

فلها

الاولاد

الاولاد يتقربون تمام اهلهم عند عدمهم وبما كل قريب نصيب من تقرب
 به ونعمونه لذكر مثل خط الاثنين اولاد ابن كانا اولاد وفت على
 ويخرج الاقرب الا بعد ويرى على ولد النبت كما يرى على امه ذكر كان او
 انثى وثيرون الابوين كما في ركنها الاولاد للصلب على الاصح
الثاني في الاولاد الاكبر طمس بن اذكر الميت واثنا وسيف وصنف
 اذا حلف الميت غير ذلك ولو كان الاكبر بنتا اخذه الاكبر غير المذكور
 ويقضي عنه ما ترك من صلوة وصيام ونسب نصف الاصل ان لا يكون
 سفيها ولا فاسدا ^{الثاني} لا يرث مع الابوين ولام اللد ولد و
 ولادة ولا له من ذوى القربى لكنه يجب للاب ان يعلم اياه وامه
 السرس من اصل تركته بالسوية اذا حصل لها الثلث فما زاد لحصل
 لاحدهما نصيب الا على دون الاخر استحب طوطو الجدة والحجة دون صاحب
 ولا طوطو لاه الا بعد الاصح وجوده من تقرب به ^{باب} **باب** ^{الثاني} الجب الاخوة
 اللام الا بشرط اربعة ان يكونوا اخوين او انا وضمن اذ اربع اخوات
 فما زاد للاب وام او للاب مع وجود الاب غير كفوفه ولا رفق في النبت

اولاد اخوة او اخوات لابن قتيبة المال المذكور مثل خط الاثنين ولما
 كانوا الام قسوة بالسوية **الثانية** الام والخال للمال اذا انفوا وكذا
 للموتة والعتان والعتات والموتة والعتات المذكور مثل خط الاثنين
 ولو كانوا متوفين فلن يتقرب بالام السرس ان كان واحدا او اثنتان
 ان كانوا اكثر بالسوية والباقي لمن يتقرب بالاب والام المذكور مثل خط
 الاثنين وسقط منه يتقرب بالاب معهم ويتوفون متاهم عندهم ولا
 يرث الاب مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او مع ابن عم مع
 خال او مع الابن مع الاب وام مع عم لاب فابن العم اولى وللمال
 وكذا ابني البن والخال والخاله والخالين والخالات ولو اتفقوا على المال
 منهم السوية كيف كان ولو كانوا متوفين فلن يتقرب بالام السرس
 ان كان واحدا او اثنتان ان كانوا اكثر والثلثان لمن يتقرب بالاب
 والام وسقط منه يتقرب بالاب معهم والقسمة بينهم للمذكر مثل خط الاثنين
 ولو اتفقوا على المال والام والام فلن يخال الثلث والام ان كانوا متوفين ولو كان معهم
 زوج او زوجة فلها نصيب الاعلى ومن يتقرب بالام ثلث الاصل

والباقي

والباقي لمن يتقرب بالاب والام مع عم الاب وعمته وخاله وخالته
 وعم الام وعمته وخاله وخالته كان لمن يتقرب بالام ثلث منهم
 اربعا ومن يتقرب بالاب الثلثان ثلثا لموتة وعمته اخاه وعمته في له
 وخالته بالسوية على قول **الاولى** عمته وصيت وعمته وخولته وخالته
 واولادهم وان نزلوا الى صبيحة امه وخولته وكذا اولاد كل بطن
 اولى منه البطن الا بعد ولهم اولاد العمه والعتات حوله والى الش
 مقام آباءهم عند محهم وبما قد كل منهم نصيب من يتقرب به واحدا
 كان او اكثر **الثانية** فيه اجتماع سببان ورتب بهما عالم ينجح احد هما
 الاخر فالاول كان عم لاب هو ابن خال لام وزوج هو ابن عم وعمه لاب
 هي خالته لام والثاني كان عم هو اخ **الثالثة** حكم اولاد العمه والخال مع الزوج
 والزوجة حكم آباءهم ياتخذ منه يتقرب بالام ثلث للاصل وللزوج نصف
 الاعلى وبما ينفي لمن يتقرب بالاب **الرابعة** في ميراث الازواج للزوج
 مع عدم الولا المصف وللزوجة الربع ومع وجوده وان نزل نصف نصيب
 ولو لم يكن وارث سوى الزوج رد عليه الفضل وفي الزوجة قولان احدهما

لها اربع وابقي للامام والاخرية عليها فمقتل كما تزوج وقال مات
 بزوج مع عدم الامام والاول اظهر واذا كان اكثر من واحدة فمن تركها
 في الزوج او اثنين وترت الزوجة وان لم يرض بها الزوج وكذا الزوج في
 العدة الرجعية فانه كمنه لو طلقها مريضا ورثت وان كانت غيبا فلم
 يخرج السنة ولم يبرأ ولم يزوج ولا ترت البين الا في ورت الزوج
 فيه جميع ما تركته المرأة وكذا المرأة عدا العتق وترت مرفقة الالات
 والاعية ومنهم من شرط الحكم في ارض المزارع والقوى وعلم الهدى وغيرها
 العين دون القيمة **سنة** **الامام** اذا طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى
 فاشتبهت كان للاخرية ربع الثمن مع الولد او ربع الزوج مع عدمه والباقي
 بين الاربع بالسوية **الثانية** كفاح المرفق شروطه بدخول فان مات
 قبل فلا مهر لها ولا ميراث **الثالث** في الولاد واقف ثلاثة **الاول** ولاد
 المتفق ويشترط التبرع بالعتق والامساده حرة فلو كان واجبا
 كان المتفق ساهدا وكذا لو سرق بالعتق وتبرأ منه المرفقة ولا يرث
 المصق مع وجوده فاسبان بعد ويرث مع الزوج والزوجة واذا

اشبهت

اشبهت الشروط ورتة المصق ان كان واحدا او اشتركا في المال ان
 كان اكثر ولو عدم المصق فلكل صاحب اقول اظهر ما انتقل الولد الى الامام
 والذكر دون الاءات فان لم يكن الذكر فاولاد وصية ولو كان متفق
 امرأة فالى عصبته دون اولادها ولو كانا ذكران ولا يرث الاولاد من
 يتقرب بهم المصق ولا يصح سب ولا هبة ويصح حرمه مولى الامام الى
 الاب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية **الثاني** ولا ترضح المرفقة
 حرة الى ابنتها بغير حدة ومكدر ولادها لم يثبت الميراث ولا
 ايضا من ولا يضمن الامانة كالمحقق في النذور والكفارات او من
 لا وارث له ولا يرث ايضا من الامع فقد كل مناسب وضع فقد
 المحقق ويرث معه الزوج والزوجة نصيبها الاعلى وما بقي له وهو
 اول من مات قال الامام **الثالث** ولاد الامامة ولا يرث الامع فقد كل
 وارث الامع كل هذا الزوج فانها تتركه على الامع ومع وجوده قال
 يضع به مات وكان على عصبته سبب عطفه فقوا عليه ما تبرع به عليه
 يتسلم في الفقراء ولا يوصل الى يد الامع الخوف **والاخر** فان رغبة حصول

والا يزوج المصوب على نصف ميراث رجل ونصف ميراث
امرأة وهو انهم قد اجتمع مع الخنثى ذكر او انثى قيل للذكر ارثه وللخنثى
ثلثه وللانثى سهمان وقيل بنحو قولهم في فرض مرة ذكر او
امرأة انثى ويعطى نصف نصيبين وهو انهم قد اجتمعوا مع الخنثى ذكر او انثى
ذكرين مرة ذكر او انثى افرى ويطلب اقل مال ونصف
ونصف نصف وثلث وثلث نصف فيكون انثى عشرة فيحصل للخنثى
خمس وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر انثى حصل للخنثى سبعة ولو
شكركم زوج او زوجة صحيحة فبعض الخنثى لم يزوج نصف
الزوج او الزوجة في ملك الفرضية في الرقعة منه يقع ومن ليس له
فرج النكاح ولا الرجال يورث بالقوة ومنه لراسن ودهان
على حدود واحد موطا او راجع به فان اسد احد هما في اسان **الثالث**
في الرقعة والمهر والمهر والمهر ميراث بعضهم بعضا اذا كان لهم اولاد
مال كان توارثون وان شئتم تقدم ترده مع الزايط يورث
الا نصف اولادهم الا قولى ولا يورث ما ورث منه وفيه قول

آخره التقدم على الاستحباب على الاشبه فلو عرق اب وابنه
الاب اولادهم ثم ورث الابن منه اصل تركته ابية لا ما ورث منه ثم
يعطى نصيب كل واحد منهما لورثته ولو كان للاحد حظ وارث اعطى ما اصابه من
الوارث لهم وما اصاب للاحد للامام ولو لم يكن بينهما وارث غيره لم ينتقل مال
كل واحد منهما الى الآخر ثم منها الى الامام وان لم يكن بينهما وارث انتقل
سقطا اعتبار تقدم كل واحد في مال كان لهما مال وان كان لهما مال انتقل مال
كل منهما الى الآخر ثم منها الى ورثته وان كان للاحد مال صار ما دونه
وبنه الى ورثته ولم يكن للاحد من مال انتقل الى الامام وان انتقل المال الى
الامام ولو مات جميعهم لم يوارثوا وكان ميراث كل منهما لورثته
الرابع في ميراث المجوس وقد اختلف الاصحاب فيه والمجوس
يؤثر انه لا يورثهم الا بالصحيح من النسب والسبب في ذلك انهم لا يورثون
انه يورثهم بالنسب الصحيح وقاسه وبالنسب الصحيح قاسه وبالنسب
برح وقال الشيخ يورثون بالصحيح وانما فيهها وارتبها افضل
فلو خلف اما من زوجة فلها نصيب للام دون الزوجة ولو خلف حرة

اخذت ورثت بها ولو كان الوصف بنها من اخذت لانه لا ميراث لاخت
 مع البنت **فصل** في حساب الفواقي سابع الوافين ستة وثمانون
 اقل عدد خرج منه ذلك الفواقي نصف خمسة اثنين والربع من اربعة اثنين
 خمسة ثمانية والثلاثين في خمسة ثمانية والاربعين ستة فالفواقي اربعة
 بعد السهام او اقل او اكثر في كان تعدد ما في اخذت خمسة عشر والاربعين
 عدو خمسة عشر عليهم فاصل الوفاية مثل ابوين وفس يثبت سكر الاخر
 على خمسة فخر بفس فاصل الوفاية في اجمع خمسة الوفاية لانه
 لا وقف بين يمينين وعددين ولو كان في فخر بفس الوقت في
 الاول ان فخر بفس فاصل الوفاية مثل ابوين وست ثبات للبنت
 اربعة ومن يمينين اليها اربعة وعددين وبعده وفق وهو نصف
 فيضرب الوافي في الارز وهو ثمانية في اصل الوفاية وهو ستة فخرج
 صحت في الوفاية ولو لم يجد الوفاية في جوال الزوج او الزوجة فلذا
 علو به قبل النقص على البنت او البنات او فخر بفس بالاب والام
 او بالاب مثل ابوين وزوج وبنات فلذا ابوين السداس والزوج

الزوج والباقي للبنت وكذا الابوان او احداهما وبنات او بنت ابنتها
 وزوج ابنتها فالفواقي ثمانية على البنت او البنات واثنان في
 ولد الام واثنان لالاب والام او لالاب مع زوج او زوجة في كل
 النصف على فخر بفس بالاب والام او بالاب فخر بفس ثم ان اخذت
 الوفاية على صحت والاربعين سهم في خمسة عشر فاصل الوفاية ولو
 زادت الوفاية كان الرد على ذوي السهام دون غيرهم وتغيب
 ولا يراد على الزوج والزوجة الا على الام مع وجود فخر بفس مثل ابوين
 وبنات فاذ لم يكن فخر بفس فالرد ان كان حاجت فالرد
 اربعة تغيب فخرج سهام الرد في اصل الوفاية في اجمع بعثت
 منه الوفاية **فصل في النكاح** ونقبة ان موت **فصل** في النكاح
 كونه ثم يموت احد ورثته ويتعلق الوفاية بقية الوفاية فاصلها
 فان اختلف الوارث او الاستحقاق وهما ونصف البنت الثانية في النكاح
 على وارث والا فخر بفس الوافي في الوفاية الاولى ان كانت
 بين الوفايتين وفق وان لم يكن فخر بفس الوفاية الثانية في الاول

فاعلمت صحت هذه التولية **في** **القبض** **والنظر** في بعض
 الاداب وكيفية الحكم والحكام الامور والصفات من اختلاف
 الاماكن والعهدة وطبقات الملوذ والهم والذكور والذكور والعهدة اشتراط
 الامانة والحيطة على الواجبات ولا ينفق الامانة والحيطة الفتوى ولا
 يكفي في قوة الحكم ولا بد ان يكون ضابطا في قلبه اليقين لم ينفق له بعض
 ولا يشترط عليه بالكتابة الاشبه ثم لا يضطره الى ما لا يسيير فيه النبي
 الا به ولا ينفق الامانة وفي العقده لا يشرط في الاقرب ولا ينفق
 لمن فادله في القابة في اشتراط الحوية تردده الاشبه بالاشبه
 ولا بد منه اذن الامام ولا ينفق فيجب الامام له نعم لو تراخي اسان
 واحد من الرعية فكم فيها نرم ومع عدم الامام ينفق قضاء الفقيه في
 فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات وقبول للقضاء في
 السلطان العدل مستحب من سيقف به ولا واجب **الشرائط**
في الاداب وهو مستحب ومكروه في المستحب انما هو على وجهه
 خبره والخبير من فقهاء مستحب القضاة ان ينفق ما

في القول من حج الناس **والسؤال** عن اهل الكون في
 اسماهم والبحث عن موجب اعتقادهم ليطبق فيه يجب اطلاقه وتفريقه
 عند الاثبات فانه اذني خصصها في موضع الرتبة اذا ذكر البعير لا ينفق
 في الصفات انما يستحب في اهل العلم في وجهه في الميزان الاشبه والكمالات
 الاحتجاب في وقت القضاة ان ينفق مع ما ينفق انفسه كالتصديق
 والجوع والعطش والتم والفرج والمرض وغلبة الناس وان يريبت
 قوما للشبهة وان ينفق الى التوهم في السقاط او الطال **الاول** للامام
 ان ينفق في العلم في الحقوق مطلقا وفيه في حقوق الناس وفي حقوق الله
 قوله **ان** **الشيء** ان يعرف عدالة ان الدين حكم وان عرف فسحقا طرح
 وان جهل الامرين فالامع التوقف حرم عنهما **الشيء** **الشيء** **الشيء**
 التمييز المطلق ولا يبيع نهادة طرح الانفصاة **الاول** اذا انشأ التوهم
 اخفا وغريه وجب اجابته ولو كان برزوة ولو كان مريضا او
 امرأة غير برزوة استتاب الحاكم فيه يحكم عنهما **الاول** **الشيء**
 الحكم حرام وعلى المشرع احادتها **الاول** **الشيء** **الشيء** وفيه مقاصد **الاول**

في وظائف الحكم ودرجاته **الاول** التسوية بين الخصوم في السلام والكلام والاعتدال
 والاعتدال في الحكم ولو كان احد الخصمين كافرا جاز ان يحكمه في
 قايده وسلم قاعده او على متولاه **الثاني** لا يجوز ان يثق احد الخصمين بشيء
 بغيره على حقه **الثالث** اذا استكنا استجب ان يقول بغيره او ان
 كتمه حقه كما شئ فاذكره او ما سب **الرابع** اذا ادين خصمين مع حقه
 ولو قطع عليه بغيره موثر منتهر دواه وطوقه ولا ادرى له على مع حقه
 الذي غلبه من صاحبه وان اجتمع خصم كتب اسما الدين واستدعى
 من خرج اسما **الثاني** في جواب الدعي عليه وهو ان اقراره او انكاره او
 سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جائزا لا مرد ولا كان او امرأة
 فان التمس الدعي الحكم به حكمه ولا يكتب على الموقوف الا بعد الموقوفة
 باسمه ونسب او شبهه بذلك عدلان الا ان يقع الدعي بالخلية ولو
 اتفق الموقوف استقيم امره بخلية ولا يمس حجب حجب ولو
 ادعى الاغتبار كلف البينة وضع ثبوتة بغيره وفي تسليمه الى التوابع او
 والشهر منه بخلية ولو ارباب بالموت وقف في الحكم حشر يستن

حار واما الاكتفاء فحده قيل الدعي كلف من فان قال نعم امره بغيره فان
 حضرت سمعها ولو قال البينة غاب اقبل مقبلا راحضا فان في بغيره الدعي
 عليه فمات رد ويخرج منه الكفاية عند انقضاء الاصل وان قال لا
 عرف الحكم ان له اليمين ولا يجوز اخلافه حتى يمسح الدعي فان تبرع اذا
 حلف الحكم لم يعبه بها بعديت مع التمس الدعي ثم انكره اما ان كلف
 او برء او قفل فان حلف سقطت الدعوى ولو طوله الدعي على لم
 يحركه المقاضاة ولو عادوا الموقوفة لم يسمع دعواه ولو اقام عليه لم يسمع
 وعمل محله بها لم يشترط الحلف سقوط الحق بها ولو اكد بغير
 جاز له مطالبة وطل مقاضاة ولو رد اليمين على الدعي مع حقه
 استحق وان اتفق سقطت دعواه ولو نظر المنكر في اليمين وامر قضي
 عليه بالكنول وهو المدور وقيل يرد على الدعي فان حلف ثبت
 حقه وان نظر بطل ولو رد اليمين بعد الحكم بالكنول لم يثبت
 اليه ولا يستخلف الدعي مع منه الا فرادى على الحقت فستخلف
 على بقائه فزنته استنظر راه اء السكوت فان كان لا فاقه

الى موافق اقراره او انكاره فلو انفقوا في تبرع لم يثبت على احد ولو كان
غنا واحدا حتى يجب **اليمين** في كيفية الاستحقاق ولا يثبت احد
بالله ولو كان كاذبا لكن ان راي الحاكم انما في ما يقدر اذ
جازه سيجب على الحاكم تقديم العطف وحكمه ان يقول والله ما قبل كذا ويجوز
سلط اليمين بقول الحاكم ولا يسلط لادون نصيب القطع
وكلف الاقرين بالاثارة وقيل بوضع يده على اسم الله في الحلف
اقيل بيمين اليمين في لوح وقيل لا يردم شره بل اعلانه فان شرب
كان خالفا وان امتنع الزم الحق ولا يثبت الحكم اذ لا يفي بحسب
قضاء الامور اذ كان بعض اوامر غير برز ولا يثبت الحكم
الا على القطع وكلف على قول غيره على نفى العلم كما لو ادعى على الوارث
فكر او ادعى ان وكيله قضى او باع اما المدعى ولا يثبت به فلا يمين
عليه الا مع الرد او مع نكول المكنى على قول وكلف على الجزم وكفى
مع الاكهار الحلف على الاستحقاق ولو ادعى المكنى لابي او لوالده
انقلب مدعيه والاعراض فليكن اليمين على بقا الحق ولا يوجب

على الوارث بالمدعى على حوزته الا مع مدعى عليه حوزته او اثباته على
الحق وان ركن في يده مالا ولا يسبح المدعى في الحوزة ومجوده عنه
البينة ولا يوجبها لليمين على المكنى ولو ادعى الوارث حوزته ولا يثبت
ادعاء سوا كان عليه دس عسوط برئته او لم يكن ويقضي بانه
واليمين في الاموال والدين ولا يقبل في غيره مثل الهلال والحرد
والطلاق والقصاص بشرط شهادة اثباته او ادعاءه عليه ولو
ببائمين وقت لا غية ونفقوا الى اعدائهم بعد الافاق ولا يثبت
مع عدم العلم واليمين **المستأن** **الاول** لا يثبت الحكم وجبا رعاكم
آخر ولا يقيم البينة ثبوت الحكم عند غير نعم لو حكم بين الخصوم واثبت
الحكم واشهد على نفسه فثبت به ان حكمه عند آخره وجب على
المتشهر وعنده انفا ذلك الحكم **الثاني** لا يثبت تمة الحقوق ولا يثبت
حصة زنايم طر جوا حوط واذا اعلنت السهم كفت التوعد في
تحقق القسم وكل ما يفي اقراره اذ لم يكن والقسم غير كاف لا يرض
والمخيب ومع الضرر لا يثبت **الاربع** في المدعى وهو يستحق

فصل الاول امد من امد الذي سرك كرك الحفصه وقيل ان الذي يعني
 خلاف الاصل او امد اخفيا ونشره الخليف وان يعني لنفسه
 او لمن له ولادة الدوى عنه وايراد الدوى بعينه الخرم وكون
 امد على محله كما وضع كانت دعواه عنيا قد استراعاها ولو كانت
 دنيا والنوم فمؤاخذ او مع محوره عليه حج لم يستقل امد على ما يتراخ
 دون الحكم ولو كانت امد انشروا افضل للنوم في يد امد على ما كان
 له المصاحبه ولو كان غير غير الحق وفي سماع الدوى المجموده ترو
 استبهر الجواز بل **الاول** في انشروا بالدوى بما لا يد عليه قضي
 له به وفيه ان كمنه من جماعه ليس فيه عيه ادم **الثانيه** له
 اكثر من سفي في البحر فافرحه البحر فهو لا يد وما افرجه بالغوص
 فهو لمخوضه في الروايه ضعف **الثانيه** روي في رجل دفع الى رجل
 دراهم لصاعده كلطها لاله وتجرها فقال له بعت وكان بغيره
 مدها لثنيه واخذوا الما لهم قال يرجع عليه بما له ويرجع هو على
 بما اخذوا او عليه كل ذلك على من خطو الحال ولم ياذن صاحب

واذن

واذن الباقون **الرايه** لم وضع الحث في الدقه على يد امين قتلقت
 كان استبا جرحا فضا الا ان كمنه الاجراءه الى ذلك فحق حيث
 وضع **الثانيه** نقص على الغيب مع قيام البت وسامع ما دوى وعصى فيه فممنه
 الغيب على حجه ولا يرفع اليه الحال الا كقوله **الثانيه** في الاختلاف
 في الدوى وفيه بل **الاول** لو كان في يد رجل وامراه جازيه فادعى
 انها محله كنه وادعت المراه حرتها وانها نبتها فان اقام ادها منه
 قضى له والا ركت اليه يد بهب حيث شئت **الثانيه**
 لو تنازع عينا في يد يما قضى لهما بالسويه وكل منهما اخلاف صاحب
 ولو كانت في يد ادها قضى لهما للمشت وللمخرج اخلاف ولو كانت
 في يد يما بعت وصدق ادها قضى له وللآخر اخلاف ولو صدقها لهما
 بالسويه وكل منهما اخلاف الاخر وان كنهما ادرت في يد
الثانيه اذا تدا عينا قضى قضى لمن اليه القسط ومرتداه يد من ثمر
 غلبه جازيه وفيه ضعف وغيره مضور من قادم عليه الى عباده
 عليه اسم ان عليه عليه اسم قضى بذلك وترفيه فزوجه **الرايه**

اذا ادعى احدكم بيمينه عارية بيمينه عارية كلف اليه وكان كغيره من
 الاثبات وفيه رواية بوقوف ضعيف **المسألة** اذا ادعى احد الزوجين
 قساع البنت فله للرجال ولها الثلث ولا يصح انما يقسم لها وفي
 رواية به للمراه وعلى الرجل السد في الميسرة اذا لم يكن منه ودية عليه
 كان بينهما **المسألة** في تراض البنات يقض من التراض للرجل ربع اذا شهدتا
 بملك المطلق على الاشبه ولصاحب اليد النودت منه بسبب
 كالتساج وقيم الملك وكذا الاتباع ولدت وفي السبب فواتها
 اشبهها القضاة للرجل ربع ولو كانت من اهل بيته فبها بغير
 به الاخر فيكون بينهما نصفين ولو كان المدعى من ذرية بنت فله نصف
 فلا كثر فان تده عدالة وكثرة اقرع بينهما فخرج الحكم اخلف
 وقضى ولو اتسع اخلف الا اذا اتسع قسم منها وفي الميسرة فوج
 منها ان تشهد بملك المطلق وقسم ان تشهد بملك القساع والدية
 اشبه **المسألة** **الشهادة** وانظر في الامور **المسألة** في اوجه
 اثبات ودرسته البديع فلا يقبل شهادة الصبي لم يكمل وقيل يقبل

لذا

اذا ادعى غيرة او هتة او خلع عارية الاصب في قبول شهدائهم
 عند الجناب ومحصلها القبول في الجراح مع منع الغيرة لم يقبلوا في قولهم
 وبوجه اول قولهم ونزول في الخلاف ان لا يقر **المسألة** كمال العقل لا يكون
 لا يقبل وشهاده ادوار العقل في حال التوق باستكمال **المسألة** **الثبت**
 الامان فلا يقبل شهادة غير الاماني وقيل شهادة الذي في الوصية خاص مع
 عدم المسلم وفي اعتبار الوصية تردد وقيل شهادة الوصية على اهل الملل
 ولا يقبل شهادة اهلهم على مسلم ولا غيره ولا يقبل على اهل ملته فيه رواية
 بالجواز ضعفه والاشبه المنع العدالة ولا رب في زوالها بالكتاب وكذا
 في الضمان مع عدم النذر في الضرر فلا ولا يقرع اتخاذا الحام للامانة
 الكتب اما الرضا عليها فتخرج لانه في رواية العيب بسطخج ترويه
 وكذا الغيرة وسماحة والعمل بالآلات لله وسماحةها والدف الذي لا
 والحقن وسيس الحري للرجال الا في الحرب والتخيم بالذهب والتمني
 للرجال ولا يقبل شهادة الخائف وقيل لو اب وصد لوسه ادا
 نفسه وفيه قول آخر مكلف **المسألة** **الرابع** ارفع اليمين فلا يقبل شهادة الجار

نفعاً كما نتركب فيما هو تركب فيه والوصف فما له فيه ولا به ولا نهاده
 روى العداوة الدنوية وهو الذي سير بالآداب بالهجرة والسنن
 لا يمنع القبول وفي قول نهاده الولد على أبيه خلاف أظهره المنع وكذا
 قيل نهاده الزوج لزوجته ومشرط لصاحب النصف منه
 أهل نهاده وكذا في الزوج وبما صح فيها الاشتراط والصحة لا يمنع قبول
 كالنصف والوصية على الثلث ولا يقبل نهاده أبداً بل كونه كالمقتضى
 به فيه نهاده بنفس فلا يؤخذ منه وفي قول نهاده المملوك وآتيان
 انشراح القبول وفي نهاده على المولى قولان أظهرهما المنع ولو عتق
 قبلت للمولى ولو نهده عنه لم يحل ولله فور نهاده غير المحل وعتقه الوارث
 فنهده المحل قبلت نهاده وتما درج الارث الى الولد وكذا سيرة قضاة
 ولو عتق نهاده الصبي والكافرا والعبد وانهم لو انفق ثم زال
 الغناح نهده وقبلت **في سر** طهارة الملة فلا يقبل نهاده ولا زنا
 وقيل يقبل في الشراء وببرواية ياردة وعلى هذا الباب ما
الاول المتبرع قبل الاستحلاف مع القبول لغير التهمة وهو لا يمنع

في حقوق

في حقوق الله تعالى على تردد **الثانية** الاصل قبل نهاده فيما لا ينفع الى السماع
 وفي رواية يؤخذ بقول قوله وكذا نهاده الاخر فيما لا ينفع الى الروي
الثالثة لا يقبل نهاده البنت في المهر والطلاق وفي قولها في
 الرضاغ تردد استنبه القبول ولا تقبل في الحدود وتقبل مع الرجال
 ولا نقول كما امر امين مع الممنون لا يشبه عدم القبول وليس
 نفوذات في العدة وعيوب الباطنة وقيل نهاده
 التابعة في بيع ميراث استهل واده واحدة في بيع الوصية
 وكذا طرأ واحدة مثبت نهاده في اربع حتى يهلك اربعاً فقبل
 نهاده تمن في الوصية اجمع ولا يرده نهاده ارباب الرضاغ المكونه
 مثل الصابغ ولا الصالح الدنية كالحاكم والمكاتب والجاه ولا
 عتبت الدماء كالكربال والوقد ولا ذوى النيات كالاجنم
 ولا برص **الرابعة** فيما نصه به نهاده اذ ضابط العلم مستند نهاده
 او السماع قائم نهاده للافعال كالنصف والعتق والرق والرضاع
 والولادة والزنا واللواط اما السماع فثبت به النسب والملك

وانه وجه وبصره ان به محله بافت به لا يكتفي فيه والسمع لا يكتفي فيه
السمع وان لم يستند المشهود عليه وكذا لا يقبل له لا يشهد فمع حسنه
السمع لا يوجب حكما وكذا الوجه فحقق المشهود عليه واذا ادرنا
للافتة وجب الاعم صرر فستحق ولا يحل الاتماع مع التمكن
ولو دعي للتحرر فقولان المردى الوجوب ووجوبه على الكفاية ويستعين
مع عدمه فيقوم بالتحمل ولا يشهد الاعم المخوف ونهاية عدلين بطرفة
ويجزان استواء المرأة ليعرفها ان به ولا يشهد على الدفوس
بالاثارة ولا يثبتها بالاقارب بل **الاول** قيل كيف في النهاية
بالملك فت به تيقن فيه وببرواية والاولى الشهادة
بالعرف لانه دلائل الملك ليس ملك **ان** به يجوز
الشهادة على ملك لا يورث ان به اذا اخذ القبايل **ان** **نشد**
لا يجوز ان به الشهادة الاعم الذكر ولو ادعى خطه في رواية ان يشهد
مع آف جازاقا منها ورواية **الرابع** في حذف باويع
شهادة وفيه يشهد كان بالخيار فالافتة مالم نجش بطلان

الحق ان اقصى وفي الرواية تردد وكبره ان يشهد لمخالف اذا شتر
استدعاءه الى الحكم بريدته **نشد** الشهادة على الشهادته ومهر
مستند في الرواية والاحوال والحقوق ولا يقبل في الحدود ولا في المظالم
انسان على ما به الاصل ولا يقبل الشهادة على شهادة انت في الموضع
اندر تحمل فيه شهادته على تردد واصل الالفاظ ان يقول ان يشهد على
شهادته في اني انشده كذا ولا يقبل شهادة الفروع الاعم تعذر حصرها
الاصل مريض او غيبه او موت ولا يشهد الفروع فانكرت به الاصل
فالمردى العمل به عدلها فان ت ويطرح الفروع وفي النكاح لان قبول
الفروع مشروط بعدم ثبوت الاصل ولا يقبل شهادة على شهادة في شتر
ان في الرواية وفيه بل **الاول** اذا رجع ان به ان قبلت
لم يحكم ولو رجع بعد التمسك لم ينفق الحكم وفيه الشهادة في النهاية ان كانت
اليمين قاعة ارجحت ولم يورث وان كانت بالغة فله الشهادة **ان** **نشد**
ان اذا ثبت انما ثبوتها في الرواية فالحكم واستقيت اليمين مع
بقائها ومع ثبوتها او تعذر الثبوت **ان** **نشد** لو كان في الشهادة قبل اوجبا

الشبهة قوله ان اشبهها القول مع الاحتمال في التعليل والاضح
 واخلاق التور وغيث الزنا بالاقرار واليه ولا بد من موع
 اقله وكلا واختاره وحرية وكرر الاقرار اربا وبل شدة
 مجلس الاقرار اشبه انه لا يشترط الاقرجه ولم ينفذ خبره
 غرضه ولا اقرجه بوجوب اقرجه ثم اقرجه غرضه ولا ينفذ غرضه
 اقرجه تاب كان الامام مخيرا في الاقرار بما كان او غيره ولا ينفذ في
 البتة اقله من اقرجه (او لا يشترط اقرجه) ولو شهد رطلان واربع
 ثبت بجم الخلد لا اقرجه ولا ينفذ ثمانية وستة اوقار
 ولا ثمانية اثنتي عشرة اوقار ولو شهد ما دون الاربع لم يثبت وحده
 الا في ولا ينفذ ثمانية عشر اوقار كما قيل في الخلد ولا ينفذ
 نواردهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد ولو انهم
 الشهادة بمحض حد او لم يرتقب اتعاقب البينة وتعتبر ثمانية الاربع على
 الاثنين فما زاد ولا ينفذ الحد بالتوبة بعد قيام البينة ونسقط لو كانت
 قبله رجاء كان او غيره **الثاني** في ان يجب التعليل على الزاني بالمحرم

كلام وان ثبت والحج اسج امانة الاب وكذا العمل انه اذا زنا
 والزاني قهر او لا يفسد الاحصان ونسب في فيه الحد والعبد والمسلم والكافر
 وفردية قبل التعليل تزداد ويجب ابرجه على المحض اذا زنا بيا ليه
 عاقبه ويجمع للشيخ والشيخ بين الحد والبرجم بمنزلة اجماع وفي
 اثبات روايتان اشبهها الجمع ولا يجب ابرجه بارزنا
 بالصغيرة والمجنونة ويجب الخلد وكذا الزنا بالمجنونة صغيرة ولو
 زنى بها المجنون لم يسقط فيها البرجم وكذا اسرا البكر غير تيسر
 بمجنون وقيل ان ذكر المكاتب لم ينفذ ولا ينوب على المدة ولا حد
 وله والمملوك كحد فحين ذكر كان انثى محض او غير محض
 ولا خبر على احد بل ولا ينوب ولو تكرار الزنا كفي حد واحد ولو حد
 مع كل مرة فقل في الثانية وقيل في الرابعة وهو احوط والمملوك اذا
 اقيم عليه حد الزنا سبعا فقل في الثانية وقيل في الثالثة وهو اولى
 والماكم في الزنا من الجوارف اقام الحد عليه وتسليمه الى محبته ليقيد
 على المصلحة ولا قصاص حتر تضيق ويخرج منه ثمانية وتسريع الولد

ولا وجه لولا كافل عاز و برجم المريض والمستحي منه ولا كحل احد
خسر سواد ولا راس الحكم التبعيل منه بالصفه المستعمل على
ولا سقط الحد باعتراض الجنون ولا قيام في الارثيه ولا في البرثيه
ولا في ارض العدو ولا على من التجر الى الحرم والضيق عليه خسر يخرج
ولا حدث في الحرم حفيه ولا اجتماع الحد والرجم حله ولا في حرم الحرم
الى حقويه والمرأه الى صدرها فان فراعيد وثوبت المحجب بالقرار
لم يعبه قبل لم يصبه اليه العيدوم بعد الشهد بترجم ولو كان قوا
بدلي الامام وكيله الزاني قاعا مجر دا وقيل ان وجد ثبته بجلدها
انتهى الضرب وصل متوسطه ونوق على حده وبقوه وجهه
المرأه حاله ويربط ثبته بها ولا يفتين ديه لو قبل الحد ويدفين
الحرم عا حله وسحب اعلام الناس ليتوفوا وحسب ان يخيف
على تيفه وحسب سبب واقبلها واحد ولا برجم خسر منه قبله وحل
يكفه **ان** في اللواحق وفيه **بيل الاول** اذا شهد اربعة بالزنا فله
فشهد اربع نوب بالبحاره فله حد وفي حد الشهد قولان **الثاني**

اذا كان

اذا كان الزوج احد الاربعه فيه روايتان والوجه السقوط ان
يسبق منه القذف **الثاني** ليقم الحاكم حد وادامه اما حقوق الناس
مقص على اعطائه **الرابع** منه اقبص كرامه باصبه فله ميراث
ولو كانت له فله ثمن قيمتها **الثاني** منه زوج امته ثم وطئها فله الحد
الرابع منه او بانه زنا فله حد فله حد مع تكرار الاقرار حدان ولو اقر
مرة فله حد القذف وكذا المرأه وفيها ترداد **الرابع** منه تزوج
امه على حره مسلمه فوطئها قبل الاذن فله حد الزاني **الثاني** منه
زنا في زمان شريف او مكان شريف عوقب زياده غير الحد
الرابع في اللواط والسحى والقياده واللواط ثبت بالقرار اربع
ولو اقر دون ذلك عذر وشروط في الموكال العقل والاختيار
والحرية فاعل كان او مقولا ولو شهد اربعة ثبت ولو كانوا دون
ذلك حدوا ونقل الموقب ولولا الصغير او مجنون ولو بد
الصغير ولو كانا بالفتين وكذا اللواط بعينه ولو ادعى العبد الاكراه
ورمى عنه الحد ولو لوط اذ ضرب مسلم صل وان لم يوقب ولو لوط

فلما قام الامام او فقه الى اهل ملته ليقيموا عليه حدتهم وموجب
الاتياب القتل للفعل والعقول اذا كان بالغ عاقلًا وسيو
فيه كل موقب ولادة المحزون ولو كان فاعلا على الصبح والامام
مخير في الموقب بين قتله ورجه والقائه فمجدارا او احراره
ويجزان لضم الاحراق الى غيره من الآف وضمة لم يوقب
فقه ما على الاصح وسيو فيه العبد والحر ولو تكرمع الحد
في الرابع على الاثر ولور المحققان تحت ازار محمد بن ولدهم
منها من ثلثين سوطا الى تسعين ولو تكرمع تكرار العبد
احدا في اثنتي عشرة وكذا يوزن قبل غلاما يشوه وتنت الحق
بانيثب به اللواط والحد فيه ما عليه حرة كانت او لم تكن
او غير محصنة للفعل والمفعول وفي النهاية ترد مع الاحصان وتل
الحق في الرابع مع تكرار الحد ثلاثا ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة
كاللواط ولا يسقط بعد البينة ولور المحققان تحت ازار محمد بن
ولو كرر من مع السور اقيم عليها الحد في الثالثة ولو عاد قال

في النهاية

في النهاية يعلق في الرابع مستثنان **الاول** لا نقاد في الحد ولا فيه
الا بعد ولا شفاء في اسقاط **الثاني** لو لم تزوجه في حق كبر
فجلت فيه ما فالولادة وعنا زوجه الحد والمهر وعلى الصبي الحد وما
القياده فمهر الجمع بين الرجال والنساء، الزنا وللرجال والبصان
للنواط وثبتت بد من الاول مرتين والحد فيه خمس وسبعون
جلده وقيل كلتي راسه ويشتر ويسقط فيه الحد والعبد واسم الكافر
ويغفر اول مرة وقال المعنف في الثانية والاول مروي ولا يفر على امره
ولا **الثاني** في حد القذف ومقاصده اربع **الاول** في موجب
وهو ان يرتد في اللواط وكذا لو قال يا مكنه فربده باربع
اذا كانت مغيبة للقذف في غير القتل ولا حد مع جهالة فاعدها
وكذا لو قال لمن اقر بنبوة است ولد ولو قال زني بك ابوك
فالقذف لانيه او بك امك فالقذف لانه ولو قال يا ابن ابي
فالقذف لهما وثبت الحد اذا كانا مسلمين ولو كانا اهل
كفر او لو قال للمسلم يا ابن الزانية وامه كافره فالاشبه التوروني

انتهى به بعد لوقال يا روح الزانية فكلها ولوقال يا ابا الزانية
 او انا الزانية فكله للسنوية الى الزنادون المواجه ولوقال رخت
 لعلني فكلوا جسد فرشته المراه تروى التوليع لوجع السور كذا
 لوقال لامرته لم اجدك عند رآه اوقال لغيره ما يوجب اذركا طيس
 والاضيق وكذا لوقال يا فاسق يا نكاحي لم يكن متظاهرا ومث
 القذف بالافراد مرتين من المكلف او المختار وبتهمة عدلين
 ويشترط في القذف البلوغ والعقل فالنهي لا يصدق بالعدف ونور
 وكذا المحنة **الثاني** المقتضف ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والحرية
 والاسلام واستر من قدف جبا او فحشا او عذرا او كافرا او
 بائنا لم يحل لغيره وكذا الاب لو قدف ولده ومحمد الولد لو قدف
 وكذا الاقارب **الثالث** في الاحكام لو قدف جماعة لم يعط
 فعله حدان كانوا مجتمعين وان افرقوا فكل واحد واحد وقد اخذ
 لورث كما يورث المال ولا يرث الزوج ولا الزوجة ولوقال
 اكف زاني او بكث فكلها قال في النهاية لا يطالب به العقوبة

لورث الحد جماعة فحقوا اصدحم كان لمن لم الاستيفاء على التمام
 وتصل القذف في الزنا بعد اذ قد عتق وقيل في الثانية والحد ثانوية
 حر كان القذف او عبدا او حرة غيبه ولا يجد ولا يضر متوسلا ولا
 نور الكفر مع الثانية **الرابع** في اللواط وهو من **الحد** لعل من سب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا من سب احد الانبياء وكل من كل من مع
 اذا رفته **الثاني** لعل من سب النبي وكذا من سب قال لا ادري محمد صادق لم
 اذا كان علي فاحذر الاسلام **الثاني** لعل من سب اذا كان مسلم ولا
 اذا كان كافرا **الرابع** يكره ان يراه فتاوى من غير منته السوط
 وكذا العهد ولو فعل استجب عليه **الرابع** نور من قدف عبدا او
 امته وكذا كل من فعل محرما او ترك واجبا بحدون الحد **الخمس**
 فحد الحسد والنظر في امور **الدول** في الواجب وهو تناول المسك
 او النقع اضيق راع العلم بالتحريم ويشترط البلوغ والعقل فالنقل
 يعلم الزنا ويستعمل في الادوية والاعطرية وتعلق الحكم ولا يعط
 وكذا العصية لانه اعلام لم يذهب منه وكل ما حصلت فيه اشد

المسك والقطر الحار من جمل المشروب او التخميم ونبتت شهادة
عدلين او الاقرار مرتين في مطلق عوفا **الثاني** الحد وهو ثمانون
طهه واستور فيه الحرد والعبد والكافر مع الظاهر ويضرب ان رب
عونا على كفنية وطهه ونفرد وجهه وفرجه ولا بد من تحقق واداء
مرتين قبل فرثائه وهو الحردون وقال في الخلاف في الربوب
شرب حرار او لم يكفر **الثالث** في الاحكام ذرية مسائل **الاول** في
واحد سهم شربها والا فثلاثة **الثاني** في شربها مستحلا استحب
فان تاب اقيم عليه الحد ولا قبل قبل حكمه كالمحرمة وهو قور ولا قبل
مستحل غير الحرد مستحلا ومحرم **الثاني** في باع الحرد مستحلا استحب
وان تاب والا قبل وفيما سواه انما نوزل **الرابع** لو تاب قبل قيام ابيه
سقط الحد ولا يسقط لو تاب بعد البينة ولابد الاقرار من الامام في
الامة ومنهم من حتم **الحادي عشر** في السرقة وهو عتبه فصول **الاول** في
الرق ونسبة التكليف وارتفاع الشبهة وان لا كفارة والدا
غير ولده وان لم يكتف الحرد وخرج المتاع بنفسه وما حد سرقة

اذن ستة فذلك الحد للطفل والمجنون كسرة توران وفي النهاية يعفى عن
الطفل او لا فان عاد او ب فان عاد حلت انا طه حتر من فان
عاد قطعت انا طه فان عاد قطع كما يقطع لوز او غير افضيه قد انصاب
والهت الحرد غيره وانفوج هو لم يقطع والحرد والعبد والسلم والكافر والحر
والاخر سواه الا لقطع عدا لان سرقة له وللعبد الغنم بالرقعة منها
ويقطع الاخير اذا احرز المال سرقة على الاشهر والزوج والزوجة وكذا
الضيف في رواية لا يقطع وعلى اس رقب اعادة المال ولو قطع **الثاني**
في المحروق ونصاب القطع ربع دينار ذهبيا فبالنصف وبالبكة انا طه
او ما قيمته ذلك ولا بد من كونه محررا العقل او غلق او دفنه وقيل كل
موضع ليس بغير المال كدخوله الابانة فهو حر ولا يقطع من سرقة
منه المواضع المادون فرغت منها كالحمامات والحد بوقل اذا
كان من اعيان المال كان محررا ولا يقطع من سرقة من حب ان
او كسرة الظاهر من ويطلق لو كان باطن ولا قطع في النعمة على النحر
ويقطع سارق الكفن ونسبة في المتواكف والمحرمة والاختيار

ولو اقر للثوب لم يقطع ثم لارد البرقة بعينها قطع وقيل لا يقطع
لتطرق الاحتياط وهو ان يسهل ولو اقر مرتين يحتم القطع ولو اقر **الثالث** في
الحذو يقطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ويترك الراحة والابهام
ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك
العقب ولو سرق ثلثة حسب اليد ولو سرق في السجن قبل ولو تكررت
البرقة من غير كفره واحد ولا يقطع اليسرى مع وجود اليمنى لم يقطع
اليمنى ولو كانت ثلثة وكذا لو كانت اليدين لم يقطع
اليمنى قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن رجل لم يقطع عليه اكثر من اثنتين
الكل تردد وسقط الحد بالتوبة قبل البينة لا بعد ما ونحو الامام معها بعد
الاتفاق في الامة على رواية فيها ضعف والاشبه بحكم الحد ولا يضمن
سراية الحد **الرابع** في اللواط وفيه ما يترك **الاول** اذا سرق اثنا عشر
قال في النهاية يطين في الخلاف اشترط بلوغ تعذيب كل واحد
نصف **الثاني** لو قامت الحجة بالسرق ثم انكس يقطع فشهدت عليه بما في
قال في النهاية قطعت يده قبل الاولى ورجله بالافرويه رواية والاولى

الحمل

الحد بغيره الام لا في موضع العقن **الثاني** قطع اليدين موقوف
على ما اتفق المروق منه فلو لم يرافقه الامام ولو اقر لم يقطع اليدين ولو لم يسهل
الاول في الحزب وهو كل مجرد سلطان في حربه بريلا او نهرا الا في
وان لم يسهل من اهلها على الاشبه وثبت ذلك بالاتفاق ولو مرة او ثلثة
عدلين ولو شهد بعض الموصى على بعض لم يقطع وكذا لو شهد بعض الموصى
لبعض وجه العمل او الصلب او القطع في النفاق او النفي والاصح ان يقطع
قال القاضي بالشمع وهو الوجه في الاشجج بالمرء على ان يقطع ولو شهد
على الام قتل قتل واخذ المال استعبد منه وقطعت يده اليسرى ورجله
اليسرى ثم قتل وحبس وان اخذ المال ولم يقطع في النفاق او في الزوج
ولم يأخذ المال اقصر منه ولو شهد السراح محسنا فمراة ولو تاب قبل
الحد عليه سقطت العقوبة ولم سقط حقوق ان يس ولو تاب بعد
ذلك لم يسقط ويصحب الحزب فما على القول بالتحريم وتحتل على القول
الاخر ولا يترك على ثلثة اكثر من ثلثة ايام وسنرا ويصحب على القول
بصلبه حيا وكفن ويصحب عليه وفيه من ينفى الحزب من ماله ويكتب

بالفتح من موافقة وبجاسته ومن علة خسر محبوب والصلح في ربه
 دفعه اذا غلب السلام والافغان على الدافع وبه سبب ام المدفوع
 وكذا لو كان براماة على نفسها او غلاما دفعه وادى الى علة او ذهاب
 بعض اعضاءه ونظره الطب سم المالك ولا يخط استنبط
 ولا الحما ولا المنع ولا من غير غيره مرقد ابراسته ومنهم ما قدوا
 ولوردون عاود **الكلمة** فراسان البهائم وطر الاموات وما يتبعه
 اذا وطر البائع الى قتل يديه ما كونه اللحم كانته والفقير حرم لحمها
 سنها ولو اشبهت في قطع ثم نصفين واقوع كذا خسر حتى ووجه
 وتخرج ويحرق ولو لم قيمتها ان لم يكن له ولو كان اعلم طر كذا بقدر
 والحار والادوية اعظم ثمنها ان لم يكن له واخرجت الى غير علة
 وفي الصدقة ثمنها قولان والاشبه انه لا عليه وتلا او طر على
 التقديرين ولا يثبت هذا الحكم لثبوتها انما رصفوت ولا يثبت
 ولو كذا او طر مع التقدير ثمنه قتل في الرأب ووطر الحية كوطر الحية
 فرالحق والاعبار بالاحسان والخطا فيها ولو كانت زوجة فلا حد

السبع

ويوزر ولا يثبت الا لثبوتها اربعة اربعة في رواية يكون انسان لا يشبه
 على واحد وفيه لا يثبت كمن لا طيحي ولور زباده على الحد ومنه
 استنفى بده غرر براءة الامام وثبت لثبوتها علة ليق اولا
 مرتين ولو قيل يكون المرأة كان **كتاب النقص**
 وهو انما في النقص وانما في الطرف والقود موجه فقد اذنا في
 ان قتل النفس المعصومة والمكافاة في حد او تحقيق القود بعلة الى القتل
 كما قيل ولو نادر او المولى على غلبا وان لم يعقد القتل ولو صدر
 بما لا يمل غلبا ولم يعقد القتل فانفق في لاشه انه خطا كما في النقص
 والقود الخفيف اما من الجرح المم والهم المجد فانه يوجب القود
 لو قيل وكذا الواحدة في النار او ضربة بحجر مكررا بالاحتمية مثله محات
 او اتقاء الى الموت فاستل او الى الابد فافترسه لانه كالتأدية
 ولو امك واحد وقيل آف ففقط ثلث فالقود على القاتل وحده
 المحك ابد وتقتل عين ان طر ولو اره على الصلح فاقصا
 ان لا يلا فله وكذا لو اره بالتميز فاقصا على المباشرة وحسن الام

انه لو كان المصور عبدا فتو لان اشتبهما انه كغيره والمصور ليس
 السيد في الخلاف اذا كان العبد صغيرا او مجنونا سقط التو وجبت
 الذمة على المولى ولو عوج كان قرب الحمار وطرفا من الطرف
 في النضر اما لو عوج وقبلة فتو لان احداهما لا يضر تقصا من الطرف
 في النضر والا فوجه حل في النهاية ان فرق لم يضر مستند
 رداه محمد بن قيس في خبر في النضر اجماعا على ان **لو اشتراك**
 جماعة في مملوك فله في مملوك واحد ما يضر من ربه
 من خباية ومن النضر ويرد الآفون قدر خبايتهم فان فضل للفقير
 فضل تام به المولى وان فضل كان به **انما** يضر من الجاهل في الظاهر
 كما يضر في النضر فتقطع به جماعة كان له امتحان في قطع الجمع ورد
 فضل الدير له قطع النضر ويرد على الآفون **انما** لو اشتراك
 في مملوك ايمان ما قلنا ولا رد اذا فاضل لهما ولو كان اكثر من النضر
 ان قلنا وان فضل لهما والنضر الآفون ولو اشتراك اهل واهل فله
 منها وكثير الرطب بالرد والعتبة جعل الرد اعتدة ولو فضل الرطب

عليه

عليه نصف دية ولو فضل المراه فلا رد ولا رطب الرطب نصف الدية
الرابع لو اشتراك في عبدة في الرهبانية رطبها ويرد على السيد
 فتمت ولو فضل المراه ويرد على السيد العبد خمسة آلاف او يسلم العبد لهم
 او يسلم العبد ويسلم المراه مع الحرس والحق ان نصف الخايرة
 على المراه ونصفها على العبد فلو قلنا المولى رد على المراه نصف دية وما
 مولى العبد ما فضل فيه فتمت غير نصف الدية فلو فضل المراه مولى العبد
 عليه نصف الدية او دفع العبد ما لم يزد قيمته على النصف فيكون
 الزيادة للمولى ولو فضل العبد رد على المولى ما فضل غير نصف الدية
 ان كان في العبد فضل ولو ضللت امرأه وعبد فمولى كل واحد منهما نصف
 الدية فلو فضل العبد وكانت قيمته قدر خبايته فلا رد فان راوت
 ردت على مراه الزيادة **القول** في الزنا الطيعة في العترة
فصل الاول في مملوك المراه ولا رد به المراه في الرد والحق باق
 والمراه مملوك منها الفضل الاصح لاوتسوى المراه والرطب في المراه
 فضاها ودية مائة مائة لست دية المراه نصف دية ومملوكها مع

فتدريج الاول في اعين القاص والديه في منعت المال
 قضا الحسن عليه السلام واما البنية فترش بان عدلان ونسبت
 ثبوت بدو عين ولا تبا به وامر امن ونسبت به ذلك ما وجب
 اليه في الخطا ودية البنية والنسبة والى البنية وكسر الخطا ولو نشد
 اثبات ان القتل زير آفران القتل على وقال في البنية سقط تعذر
 ووجب اليه نصفين ولو كان خطا كانت الدية على عاقبتها ولو
 احتيا في غنمة الدم على عرض من تصادم البنتين ولو نشد انه
 قتله بعد اخرا فخرانه هو القتل دون المشهود عليه فخراته زرار
 غير ابا حنيفة للولي قتل الموقوم لا يسجل على المشهود ولو فعل المشهود
 ويرد الموقوم على اولياء المشهود نصف الدية ولو فعلها المقتل لا شفا
 العلم بانسكه وكذا في الزامها بالدية نصفين كسر الرواية في البنية
 مسائل **الاولى** قتل خمس منهم بالدم ستة ايام فان ثبت الدية ^{في} **والا**
 سيد في اربعة ضف وفيه تجزئ لعقوبة لم يثبت سبب **الثانية**
 لا قتل وادعى انه وجد البقية لرجل امراته على الا ان نعم البنية بدوا

الثالثة خطا

الثالثة خطا الحكم في القتل والرجح على منعت المال وفيه اصدار البنية
 وفيه اعتد عليه فاعطى ثلثه لم يضمن وان ائلف **واما ائلف** فله
 ثلثت الامع اللوث وهو امانة فيجب معها انظر لصدق المدعي
 كما لو وجد في دار قوم او محلتهم او قريتهم او من قريتهم وهو الى احد
 اقرب فهو لوث ولو لم يكن كائنا من افر اللوث امانه حمل
 فانه يقتل الزحام والوقعات وفيه وجد في غلة او في صك او روق
 او حبة فدية منعت المال مع اللوث للادوية اثبات الدية
 بالقتل وهو في الموقومين بينا وفي الخطا خمسة وعشرون على الاظهر
 ولو لم يكن المدعى في تكررت عليه الايمان ولو لم يلف وكان
 للملك من فدية في حلف كل منهم ولو لم يكن له في حلف
 كل منهم تكررت عليه الايمان فترى بالعد ولو لم يلف لزم الدية على
 او خطا ونسبت الحكم في الاعضاء بالقتل مع التهمة فان كانت
 دية النفس كالانف والسان فالانف اربعة سنين
 رجال كل منهم بينا ومع عدلهم كلف الولي ستة ايمان ولو لم يكن

قد حلف به المستدعي وما كان دية دون دية النفس ففيه شبهة
القول في كيفية الاستيفاء قبل الحد بوجوب القصاص ولا يثبت الدية
 فيه الاصل ولا تخلف الدية ولا يقصر بالقصاص وقيل توقف على اذن
 الحاكم ولو كانوا جماعة توقف على الاجتماع قال الشيخ ولو ادرهم ما
 ونحوه الدية غير حصص البقر ولا قصاص الابسط او غير ذلك
 مجراه وتيقن على ضرب الحق غير مملوك كانت الجناية بالحرين
 او التوقي او الرجم بالجماعة ولا يمين مرأية القصاص لم يستد القصاص
 ونهات يمل **الاولى** لو اقتصار بعض الاولياء الدية فدهنها انما لم
 يسقط القود على الاثر والآخرين القصاص بعد ان يردوا على معتقد
 منه نصيب منه فاداه ولو غفها البعض لم يقتض الباقون حرره واداه
 عليه نصيب من عقابه **الثانية** لو اقتصرت فاداه في وجوب
 الدية فاداه ولو لم يكتفه ما لا اخذت من الاقرب فالاقرب وقيل
 لا دية لو قتل واحد رجلين او رجلا قتلهم ولا يسأل الى ما لا تورطوا
 بالدية فكل واحد الدية **الثالثة** اذا ضرب الولي الجاني وترك ظنا انه

مات فبما ففر رداية بعض من الولي ثم قبضه الولي او ميثاكا والراوي
 ابن بن عثمان وفيه ضعف مع اسناد الرواية والوجه اعتبار الدية
 فان كان مما يسوغ به القصاص لم يقتض من الولي ولو قتل صحيح قطع
 اليد فاداه الى قتل ردية اليد ان كانت قطعت فقصص او
 اخذ ديتها وان شأ طرحت دية اليد واخذ الباقي وان كانت قطعت
 فغير خيرة جناحه واخذ اليد كما تفضل بقائه ولا ردود من رواية
 سورة بن كليب عن ابي عبد الله عليه السلام **الثانية** في قصاص الطرف
 ونحوه الدية وركا في قصاص النفس فلا تقصر في الطرف لا
 تقصر في النفس وبعض لا يخلو المرأة ولا ردود المرأة من الرجل
 او فيما راد عنه الثقت والقبلة التي في الصلاة فلا يقطع العفو
 الصحيح ما يشر ويقطع الاثر الصحيح ما لم يوف انه لا ينجم ويقتض
 للمسلم من الذم ما بين الدين ولا يقصر للذم من المسلم
 ولا للغير من الذم والقبلة التي في الشجج صالحة ولو لا عرفها
 لا نرد ولا يلزم به حصول اسم النجس ويثبت القصاص فيما لا تورط

ولا يعرف الوجودية المداقة على نصف جسم الجميع ولا يختلف فيه الأطباء
والحمد لله في شرفه المتعدد النعم وفروقه المبروريات والمشتبهات
وهم وديانهم على نصفه ذلك ولادته لغيرهم من الأطباء
وفروقه الزنا فان اشبهها ان دية كدية اسم الطوفان وفروقه كدية الدية
وهو ضعيف ودية العبد قيمة ولوقى وزنت دية الحر دية العبد ولو
قال الجاني ان قتله او اشتبهه فخره عتقه عتقه الا قد خطا ودية العبد
نسبة قيمة فدية حره او دية من العبد قيمة كالكفن والذكر فدية
وون ذلك فني رواله اهل الكوفة لا تقدر فيه ولو جنى جان على العبد
بافيه قيمته فليس للمولى المطالبة بخرقه في العبد بدينه ولو كانت
الخطبة باذن ذلك اخذ ارش الخطبة وليس له دفعه والمطالبة
بالقيمة والاضيق المولى بدينه العبد بدينه بدينه ولو كان بدينه
الخطبة ولا يخفى لولي الخمر عليه ولو كانت بدينه لاسية بدينه بدينه
المولى فروق الارش المستقيمة في الخمر بدينه الخطبة استرقاق او بيعا
وليس في ذلك الرق المحض والمدة بذكر الكان او اشتر او ام ولد

الناظر في

الثاني في موجبات الضمان والحيث افر المباشرة قضى بغيره الا ان
لاح العقد في الطب بغيره فانه في شرفه بدينه ولو افر المباشرة او
فالوجه الصحة لاس من الضرورة الى العلاج ولادته رواته السكوني عنه
الى عده اذ عليه اسم وقيل لا يصح لانه ابراهام لم يكسب وكذا البحث في
السطر والنام اذا انقلب على ان او محض بدينه بدينه بدينه
على تردد واما الطر فان طلبت بالمطالبة النقص فتمت الظفر فاما
اذا انقلب عليه فمات وان كان للفوق فاديه على العاقبة ولو اعتق
بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
كانا ما موثق فلا ضمان وفروقه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
فكره او اصحاب ان فاضله ذلك فانه وفروقه السكوني ان
فخره خفا ما قطع خشفه غلام وهو فاضله للذهب ولو وقع ان
فخره بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
عند بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
على الواقع وفروقه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه

جارية انما في نسخة ثالثة فقصت فقصت الراكبة فامتت قالوا انما
الدين بن النخبة والحق صفة نقصان وفي نسخة ثالثة على الله
وليفظ انما لركو بها عننا والاول رواية الى جليله على الاصح قالوا
على عليه السلام في رواية الى جليله ضعف وما ذكره المفيد حسن وخرج في نسخة
ثالثة فاجبت الامة على النخبة ان كانت على الله وعلى الله
ان لم يكن طاعة واذا اشتكر في يوم الى يده ثلثة فوق على احد ثم مات
فمنه الاخر ان ربه في الرواية ضعف والاشبه انه يمين كل واحد ثلثة
وليفظ ثلثة لعدة الثالث وفيه الحق ما على **الاول** فخر
غيره فخره في نسخة ثالثة فقصت فقصت الراكبة فامتت قالوا انما
على غيره وعدم البينة في القود في رواية ثالثة على الله ولو
وصد به متين في لزوم الامة في قول ان اشبهها **اللام** اذا عادت
النظر بالظن في قوله الله صدقت فام قيت كذا بها وفيها الامة لو
احصاه او فخره كمال انه **ثالثة** لو دخل في نسخ متاعا وظهر صاحب
المنزل فخره انما رولا فقصت اللص ثم قتله طرارة ذهب اده را

والصين

والصين هو الية ربه الغلام وكان لها اربعة آلاف درهم فتركتها
لها على فخرها وهر رواته عبد الله بن الجليله المعبود عليه السلام وعنه
في امرأة ادخلت الحجة صدقها لينة بها فاحمل ووزوها فقصت
ازدوج فقصت المرأة ازدوج فقصت ربه الصدقي وقتلت بزوج
والوجه ان دم الصدقي **بدر** **الراية** لو نزل ربه فقصت فقصت
وقيل ان فخر رواته محمد بن قيس ان عليا عليه السلام قضر ربه في المعتولين
على الحرجين بعد ان سقط جراحه الحرجين في ربه الامة وفي رواته
السكوني غير المعبود عليه السلام انه حمل ربه في المعتولين على قبال الامة
واحد ربه الحرجين في ربه المعتولين والوجه انها قصته في رواته
وهو اعلم بما اوجب ذلك الحكم وكان في الروايات ستة على ان
فوق واحد فشهد اثنان منهم على الثلثة انهم غرقوه ونهذه ثلثة على
الاثنين فخر رواته السكوني ومحمد بن قيس غير المعبود عليه السلام وعنه
الى جليله ان عليا عليه السلام قضر بالدية انما سبب الشهادة وهو تركه
فان صح انقل في رواته في عين فلا تعدى لاحتمال ما اوجب القدر

الثاني في التسيب وضابط بالولاية لا حصل التلق لغيره غير السب
 كخوف الله وضبط السكن وطرح المعاندة والمراتب في الطريق والله اعلم
 فان كان ذلك لم يكن في نفسه ولو كان في غيره ملكه او كان في طريق ملكه
 فحسبه ومنه يضبط المياريب وهو جازي اجماعا وفرضان يفتي
 به قولان احدهما لا يضمن وهو الاشبه وقال الشيخ يضمن وهو الرواية
 السكوني ولو اجتمعت دلت على اقرى فحسبه صاحب الدار فحسبها ولم
 يضمن صاحب الدار عليها والواجب اعتبار التفريط في الاولى ولو دخل
 دارا فحققه كلها فحسبها فحسبها ولو برجلها وكذا لو ضربها فحسبه
 الضارب وكذا السابق يضمن فحسبها ولو ركبها اثنتان وتبار
 الضمان ولو كان معها صاحبها فحسبه دون الراكب ولو اختلف الراكب
 لم يضمن المالك الا ان يكون متفجرة ولو اركب مملوكه داره فحسبه المولى
 وضابط الاصح فحسبه شرط في الضمان ان يكون المملوك **الثالث** في
 تراجم الوجبات اذا اتفق المأثرو السبب فحسبه المأثر كاللحق
 مع الحافز والمكسب مع الداع ولو جهل المأثر اسبب فحسبه السبب كمن

غفر سره اخفرا في غيره ملكه فذوق غيره ثالث فان ضمان على الحافز على
 وضابط الباب واقعة الزبية وصورتها دفع واحد فتعلق بما فوقه
 ثبالت وحدان التالت رابع فكلهم الاسد فيه روايتان
 رواه محمد بن قيس فحسبه جوقا لقتل امير المؤمنين في الاول فحسبه الاسد
 واعلم انه ثلث اديه وعلم ان التالت لاهل الرابع اديه والاخرى
 رواه يسمع فحسبه الى عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قتل الاول
 ربع اديه والثاني ثلث اديه والثالث نصف اديه والرابع اديه
 وجعل ذلك على ما قد الذين اذبحوا في سنة الاخير الى مضعف
 فحسبه ساقط والاولى مشهورة وعليها فتوى الاصح **المراتب**
 في الحماية على الاطراف وقصده ثلث **الاول** في ديات الضمان
 وفرض الراس اديه وكذا اللحية فان ضاها لا ينس وقال الحنفية ان لم
 ينبت فانه دينار وقال الشيخ في اللحية ان ثلث اديه وفرض الراس
 ضعف وفرض الراس المراه وبيها فان نبت فحسبه ثلث الراس
 فحسبه دينار وفرض كل واحد مائة وثمانون وفرض نصفه مائة وثمانون

الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي الاحجام الدية قال ارا
 وفي كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى الثمان وفي الاعلى
 اثنتان وفي النسيب في الاعلى ثلث الدية وفي الاعلى نصف الدية
 الاكثر وفي عين الاسود الصحيح الدية الكفاية اذا كان العور خلفه او
 ذهب بشعره قبل الله وفي خضف العور روايتان يشبهها
 ثلث الدية وفي اخر ربح الدية وفي الالف الدية وكذا لو قطع ماله
 او كسر فخذ ولو حرق على عرس فماله دية وفي شدة غناه دية
 وفي الحاق نصف الدية وفي احد الميوس نصف الدية وفي رواية ثلث
 الدية وفي الاذن الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي بعضها
 يجب ديتها وفي نحتها ثلث ديتها وفي غرم النخ ثلث ديتها وفي
 الشفتين الدية وفي قدر دية كل واحد خلاف قال في الميوس في العيا
 اثنتان وفي النخ السفلى تسمانه وكذا في النسيب دية رواية فيها نصف
 وقال ابن بابويه في العيا نصف الدية او ثلثها وفي قطع بعضها يجب
 ديتها وفي ان الصحيح الدية الكفاية ولو قطع بعضه اعتبر بحروفه
 غايه

ثمانية وعشرون حرفا وفي رواية تسعة وعشرون وفي كل واحد
 الاخر ثلث دية وفي بعض حساب دية ولواه من ذناب نطقه وفي
 رواية تقرب بانه ماله فان خرج الدم اسود صدق وفي رواية
 الدية وفي ثمانية وعشرون في كل واحد خمسة وعشرون ولواه
 للزيادة لو قطعت شفرة ولها ثلث دية الاصل لو قطعت فمذوبة وفي
 اسود او ما ثلث الدية وقيل في الصد اعلمها ولم تقط ثلث الدية وفي بعض
 سن البصر الذر لم ينفق ثلث فخذ الارش وان لم يثبت فمذوبة
 المسود وفي رواية فيها بصر من غير تعذيب ورواية السكوني في كل واحد
 صنف والطريق الى مسخ في عدة صنف الضياء وفي الميوس في الدية وفي
 كل واحد عشرة الدية على الاشهر وقيل في الالبهام ثلث دية البعير دية
 كل اصابع مقومة على ثلث عقد وفي الالبهام على اسن وفي الاصابع
 ثلث الدية الاصلية وفي شغل الاصابع او الميوس ثلث ديتها وفي الخوف
 اذا لم يمت او مات اسود عشرة دنانير فان ثبت اسن فمذوبة
 دية وفي النظر اذا كسر الدية وكذا الدية وادب او صار ثلث الدية

نصف الدية وصد
 اعلم وفي الاصابع
 وفي كل واحد دية

على العقود والصلح ثلث الديات وفي رواية واحدة وفي كل واحدة
 نصف الديات وقال ابن عباس في رواية في رجل غصب الديات
 وحسنه وعشرون ديناراً وفي رواية أخرى في رجل غصب الديات
 الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات
 الديات وفي رواية واحدة نصف الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات
 لأن الولد منها وفي رواية أخرى ثلث الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات
 أكثر مما كان ديناراً وفي رواية أخرى ثلث الديات وفي رواية واحدة نصف الديات
 وفي رواية واحدة نصف الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات وفي رواية أخرى ثلث الديات
 الكافرة محرراً وبول ومخرج الحيف واليقظ ذلك غير الزوج ولو طهر
 بعد البلوغ أما لو كان قبله نصف الديات مع المهر ولزمه الاتفاق عليها
 حرمت احد هما في الرقبين الديات وفي كل واحدة نصف الديات
 وحدهما فصول السابق وفي رواية واحدة ما في رواية واحدة الديات
 ما على **الديات** وفي رواية واحدة ثلث الديات وعشرون ديناراً ان
 كان مما خالط القلب وعشرة ديناراً ان كان مما على العبد من

الثانية ذكر

الثانية ذكر بعض الديات في رواية واحدة فلم يملك عاقل ولا ولد نصفه
 الديات **الثانية** ذكر بعض الديات في رواية واحدة فلم يملك عاقل ولا ولد نصفه
 عتق فارجه الخامس وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
 رضى ثلث الديات وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
 وفي كل واحدة ثلث الديات وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
 وفي رواية واحدة ثلث الديات وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
 على عريب اربعون ديناراً او المستند كتاب الطائف **الثانية**
 روى ان من راس ليطه ان من حتر احدث وبين طلبة
 او يمدى ثلث الديات وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
الثانية ذكر بعض الديات في رواية واحدة فلم يملك عاقل ولا ولد نصفه
 وديتها ومهرت منها على الاطلاق وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة وفي رواية واحدة
 الجباية على المنافع والعقل الديات ولو شئ فذهب عقده لم يملك
 التي تيان وفي رواية واحدة ان كان لغيره واحدة تد اخلتها ولو طهرت
 على راسه فذهب عقده انظر به سنة فان مات قبله في ذلك

بقوله يرجع عقله فحليه الدية وفي الجمع الدية في رسم كل اذن نصف الدية
وفي نقص السج بيه دية وفي نقص الناقصة الى الاخر بان الناقصة
ويطلق المصحي ويصاح به حتى يقول لا الجمع ويقترب من حواء الرابع
ويصدق مع التذوق وكذب مع التذوق ثم يطلق الناقصة وتعد
المصحي ويصاح به كذلك ويؤخذ من دية منسبة التذوق وتؤخذ من التذوق
في سكون الهواء في وضوء العين الدية ولولا ذلك لم يكن قطب العقيب الخيام
وحتى قد اختلف به التذوق وفي رواية في بل الشمر فان لم يفرق
صدق وان اطمعها كذب ولولا ذلك لم يكن احد من قس الى
الدور وفقر في النظر بالنظر كما فعل في الجمع ولا في مع عنه في يوم
عم ولا في ارض مختلفة في رسم الدية ولولا ذلك لم يكن به التبريق في الحرف
فان دعوت عيناه وحول الله فهو كاذب ولو صيب فبعد انزال
المنى كان فيه الدية وقيل في سلس البول الدية وفي رواية ان دام الى السيل
الدية والى الفرداء الدية والى حوضه ثلث الدية **الثاني** في الشج والخراج
والشج مع ثمان الى رصه والاربعه واثنته والحق في الحوض والهاشمة

والهشمة والهاشمة في رصه التبريق الحلية وفيها بعير واهل امر الدية **الثاني**
نعم والاكثرون على خلافه فيرون ان التبريق في الدية بعير وفيها بعير ان **الثاني**
من التبريق في الدية كذا واهل امر الناقصة قال الدارمي غير الحارصه
فما يضاعف من المثلثه فير المثلثه اذن ثلثه البوره والحق في مبر التبريق
نصف على السجدة واهل الحلية اغشيه للعظم وفيها اربعة البوره والحق
من التبريق في العظم وفيها بعير البوره والهاشمة من التبريق في العظم
وفيها عشرة البوره والحق في التبريق في العظم وفيها خمسة عشرة
بعير والهاشمة من التبريق في ام الراس واهل الخياط الجامع للبايع
وفيها ثلثه وثلثون بعير والى بعير من التبريق في الحرف وفيها ثلث
الدية **الاول** دية الناقصة في اللانف ثلث دية فان صليت
فمن دية اولو كانت في احد الحرمين الى الجوف فدية الدية **الثاني** في شق
الشفتين حريمه والاسنان ثلث ديتها ولو برات فممن ديتها ولو كانت
في احد هما ثلث ديتها ومع التبريق ديتها **الثاني** اذ انعدت ناقصة
في شق اطراف الرطل فديتها مائة دينار **الرابع** في احوال الوجع باليه

على القلة وريتها الوازث وفوتريث الالب تان استهما
لايرث ولولم يكن سور القلة فان قلنا الالب لايرث فلا دية وان
قلنا فخر اخذه الدية فسر القلة ترد **ان** لا يعقل القلة غدا ولا
ولا صلي ولا خبيرة للان على نفسه ولا يعقل العوى على ان كان
او عدرا او ام ولا على الاظهر **ان** لا يعقل القلة بدية ولا اطلاق
مال وخلق ضامن بالخبيرة على الادنى محب. فهذا ما اردنا ذكره
وقد تاخره فحقق من طوله محزون محله وان لانه ان محله محم

شكر الله وغفر له وجعل الى الجنة مقصدا

انه لا يكتب من سانه ولا خسر من الله

والحمد لله وحده عم في عشرين

شهر رمضان الحرام سنة ١٢٨٣

م

